السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

التنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية

المرجعية المؤسسية لإعداد السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية ومحاورها المختلفة

المرجعية المؤسسية لإعداد السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

استنادًا إلى قانوني التخطيط العام رقم ١٨ والمالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢

- الذين نصا على رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي وتحديد الرؤية والاستراتيجيات ذات الصلة ومتابعة تنفيذها على المستويات القومية والإقليمية والقطاعية، وربطها بسياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية والأجنبية
- والتحول نحو إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار موازني متوسط الأجل وموازنة البرامج والأداء.
- قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتنسيق الجهود مع كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية، لصياغة وإعداد "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل".

ما هي السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية؟

١	٢	٣	٤	٥
إطار شامل	نموذج اقتصادي	البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية	الاستراتيجيات القطاعية	المستهدفات الكمية والمتابعة
يحقق التكامل بين برنامج عمل الحكومة ورؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجيات القطاعية على خلفية المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية	قائم على استكمال مسار الإصلاح الاقتصادي والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى انتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة	يشكّل الأساس الذي تستند إليه السردية من خلال السياسات الداعمة للنمو والتشغيل متضمنة في محاوره الثلاثة: ١) تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ٢) زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال ٣) دعم الانتقال الأخضر	• تتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الصناعية، التجارة الخارجية، والتشغيل، • مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية، منها الصناعة التحويلية والسياحة، والزراعة، والطاقة والثروة المعدنية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	ترجمة أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.

مراحل إعداد السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

(العمل على السردية بدأ منذ حوالي عام)

إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

المواطن محور التنمية

التنميـــة الاقتصاديـــة

- التنمية البشرية
- التنمية الصناعية
- البنية الأساسية
- النمو والتشغيل
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- التجارة الخارجية
- ريادة الأعمال
- التمكين الاقتصادي للمرأة
- زيادة استثمارات القطاع الخاص
- الاستثمارات الخضراء
- التكنولوجيا
- جاهزية بيئة الأعمال
- التخطيط الإقليمي
- استهداف القطاعات القابلة للتبادل التجاري لتعزيز النمو الاقتصادي

الدبلوماسية الاقتصادية لدفع التمويل من أجل التنمية

الخطة الاستثمارية

التمويل التنموي الميسر والدعم الفني

استقرار الاقتصاد الكلي و الإصلاحات الهيكلية

استقرار الاقتصاد الكلي و الإصلاحات الهيكلية (السياسات المالية والنقدية والصناعية و التجارية وحوكمة الاستثمارات العامة)

تعزيز أولوية الإنفاق على التنمية البشرية بالموازنة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- تُعد مبادرة **"حياة كريمة"** أحد أهم البرامج التنموية الشاملة التي تنفذها الدولة المصرية لتحسين الأوضاع المعيشية في القرى والمناطق الريفية، من خلال معالجة الفجوات التنموية وتعزيز العدالة المكانية.

مخصصات الضمان الاجتماعي

- زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وبرنامج "تكافل وكرامة" بنحو ٢٢,٧% في موازنة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لتصل على ٥٤ مليار جنيه (مقابل ٤٤ مليار جنيه)
- **بلغ عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة خلال العقد الماضي نحو ٧,٨ مليون أسرة**

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- ١٦,٨% زيادة في مخصصات الدولة الموجهة **للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** لتبلغ نحو ٧٤٢,٦ مليار جنيه مصري في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (مقارنة بنحو ٦٣٥,٩ مليار جنيه مصري عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥)
- **دعم الإسكان الاجتماعي ١٤,٣%، دعم السلع التموينية ٩,٢%، المساهمة في صناديق المعاشات ٧,٥%.**

تطور الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية من ٢٠١٣/٢٠١٤ – ٢٠٢٥/٢٠٢٦

الصحة

- استثمار قدره ٦٩ مليار جنيه بزيادة ٦٤,٥% في خطة ٢٥/٢٦.
- استكمال التأمين الصحي الشامل في ١١ محافظة باستثمارات تتجاوز ٣٤ مليار جنيه.
- رفع الاستثمارات الخضراء في القطاع الصحي إلى ٥٥%.
- تعزيز التحول الرقمي بقيمة ١,٥ مليار جنيه.

التعليم

- التوسع في إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية بالمناطق الصناعية والمدن الجديدة.
- تطوير البنية التحتية للمدارس والمعامل.
- تطبيق نظام الجدارات لتحديث التعليم الفني وفق معايير الكفاءة والمهارة العملية.
- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وشركاء التنمية.

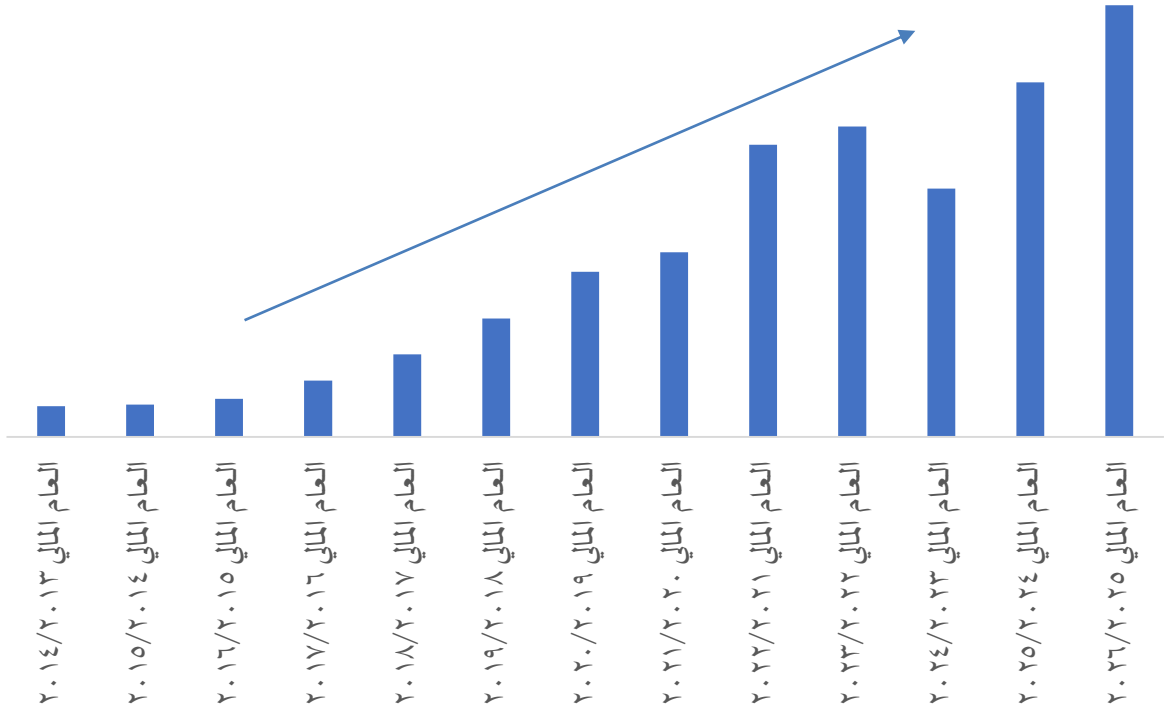

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون

الاستثمار في قطاعات التنمية البشرية حظي بأولوية واضحة مقارنة بالبنية التحتية. حيث خصصت الخطة حوالي ٤٦,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية.

آفاق الاقتصاد المصري

آفاق التعقيد الاقتصادي

مصر متقدمة في مؤشر آفاق التعقيد (Complexity Outlook Index)، حيث تحتل المرتبة الخامسة من بين ١٤٥ دولة وهو ما يعكس إمكانات قوية لتنويع صادراتها نحو منتجات أكثر تعقيدًا

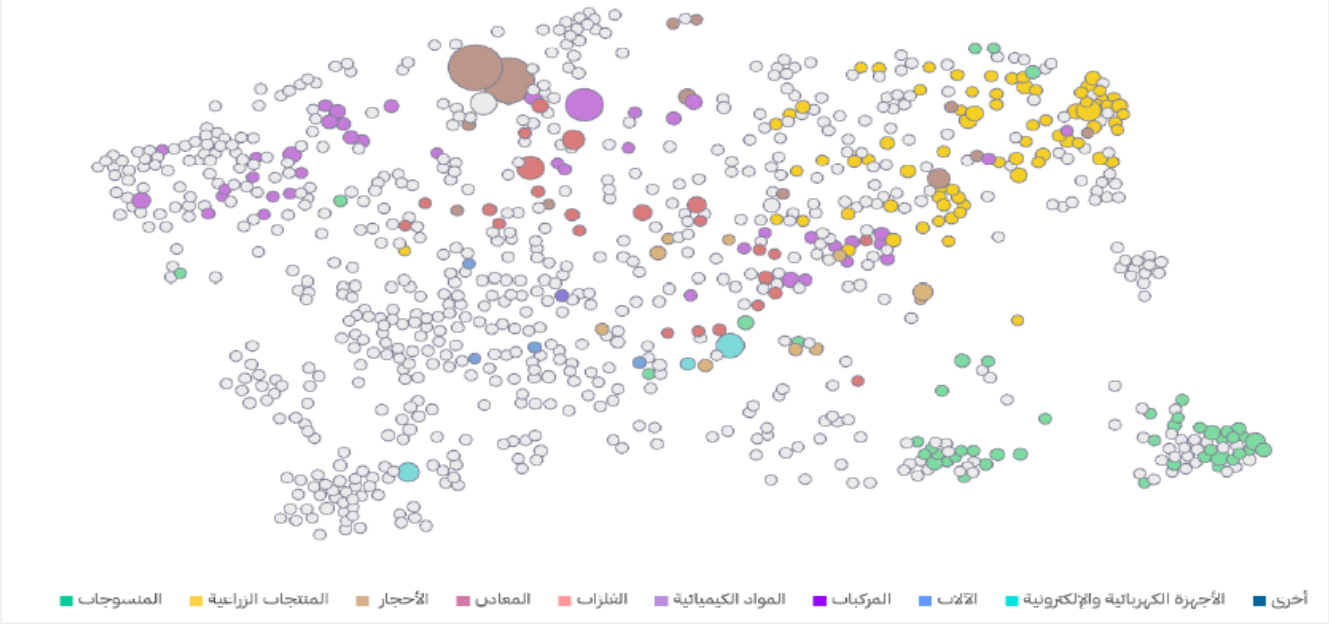

المصدر: مختبر النمو بجامعة هارفارد، أطلس التعقيد الاقتصادي

تُعد مصر من بين البلدان متوسطة الدخل ذات أعلى إمكانات في مؤشر آفاق التعقيد الأخضر

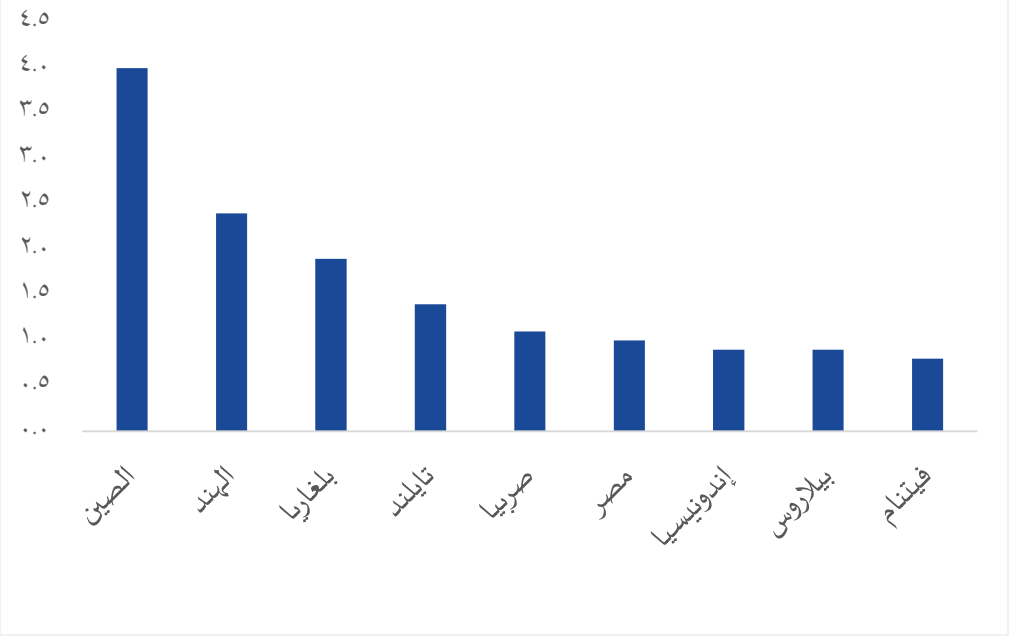

المصدر: تقرير التنمية العالمية التابع للبنك الدولي

مما يؤكد الفرصة المتاحة للتوجه نحو القطاعات الأعلى إنتاجية والتي تخلق قيمة مضافة حقيقية

يتميز الاقتصاد المصري بكونه واحدًا من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة

للتحول إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، واستنادًا إلى نماذج النمو الحديثة (استثمار investment، ضخ infusion، ابتكار innovation)

المرحلة الأولى: مرحلة تكثيف الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والمؤسسات، بما يُسهم في تطوير البنية التصديرية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتهيئة بيئة مواتية للنمو المستدام

المرحلة الثانية: مرحلة "الضخ"، التي تركز على نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة بشكل منهجي في القطاعات الانتاجية المختلفة، ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TOTAL FACTOR PRODUCTIVITY

المرحلة الثالثة: مرحلة "الابتكار"، حيث يتوسع الاقتصاد في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، مما يُعزز من قدرته التنافسية على المستوى الدولي

استقرار الاقتصاد الكلي: ما وراء الأرقام...

أداء الاقتصاد المصري منذ يوليو ٢٠٢٤

معدل نمو ٤,٤% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مدفوع بالصناعة التحويلية...

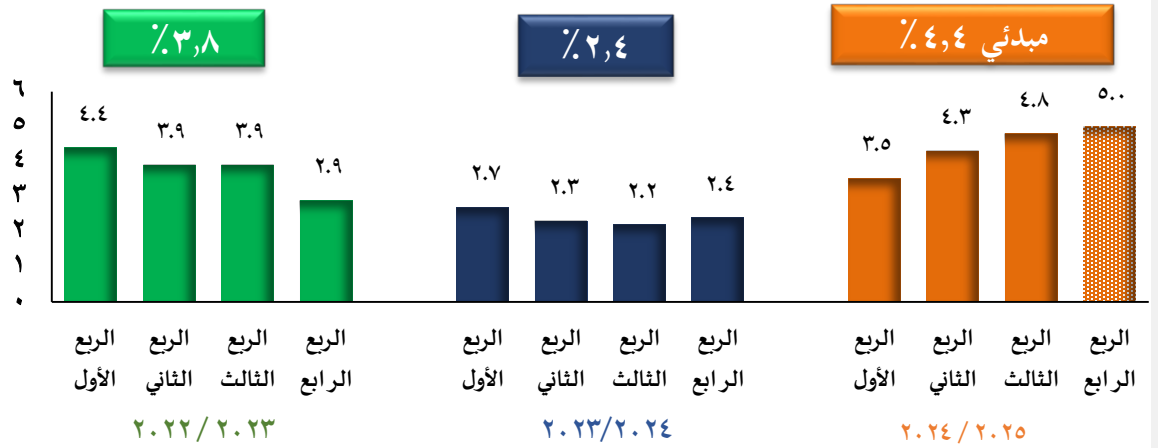

الصناعة التحويلية غير البترولية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي

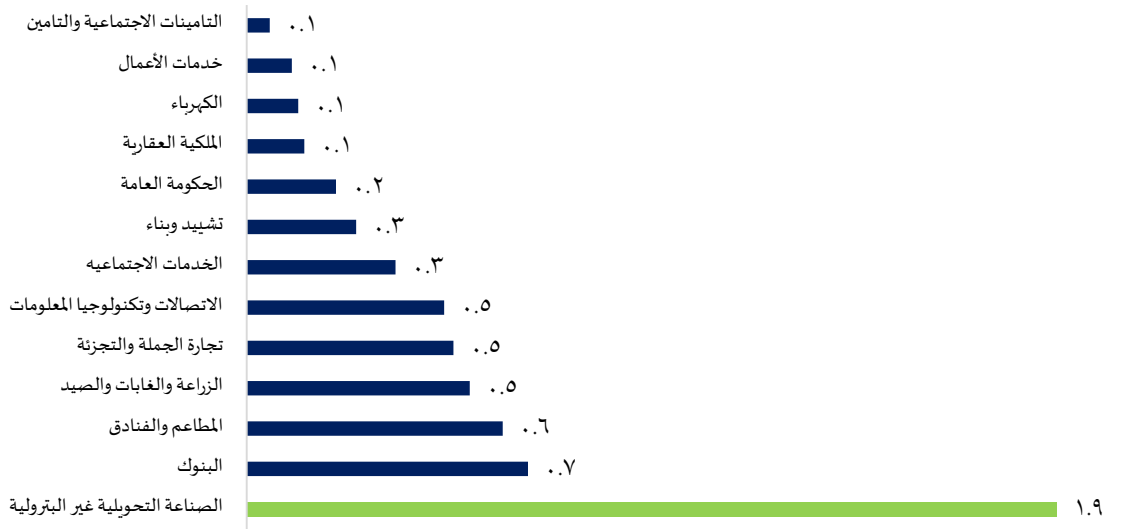

زيادة الصادرات غير البترولية للربع الرابع على التوالي مثل الملابس الجاهزة

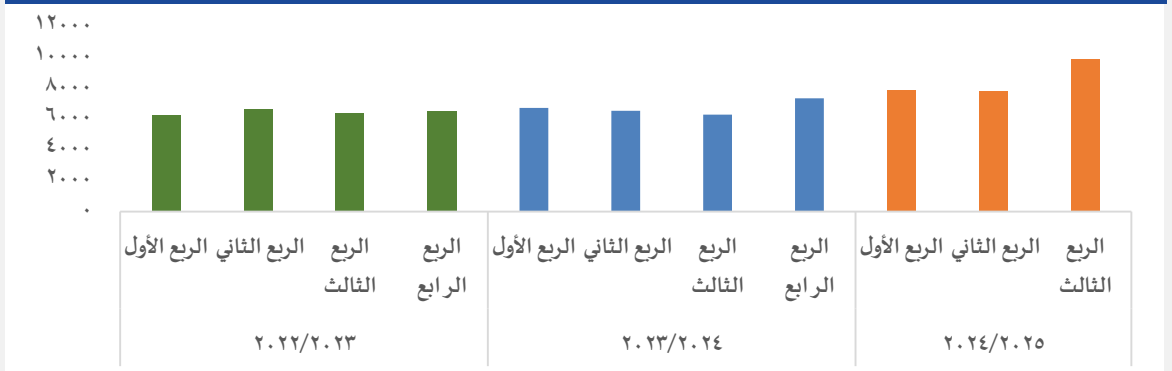

زيادة معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

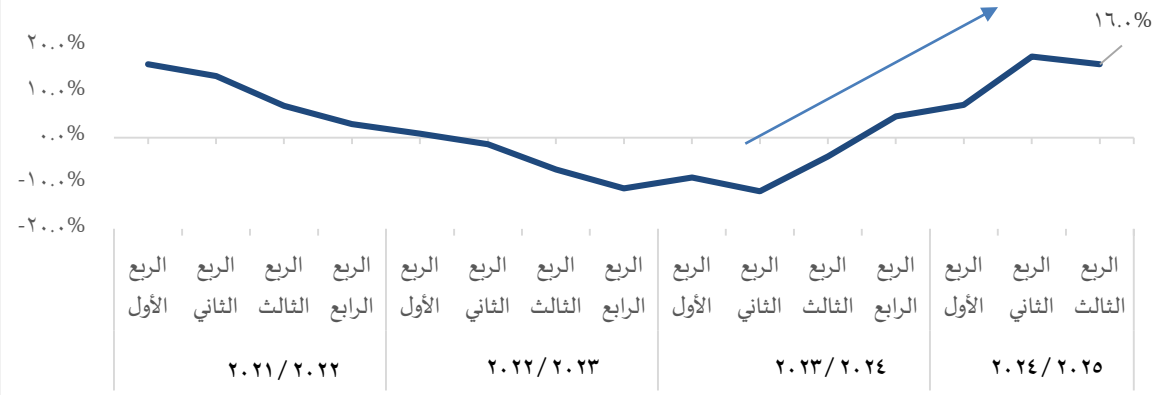

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري.

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص

الاستثمارات الخاصة

٢٤,٢%

ما يمثل حوالي ٦٢,٨% من إجمالي الاستثمارات (بدون مخزون) خلال الربع الثالث

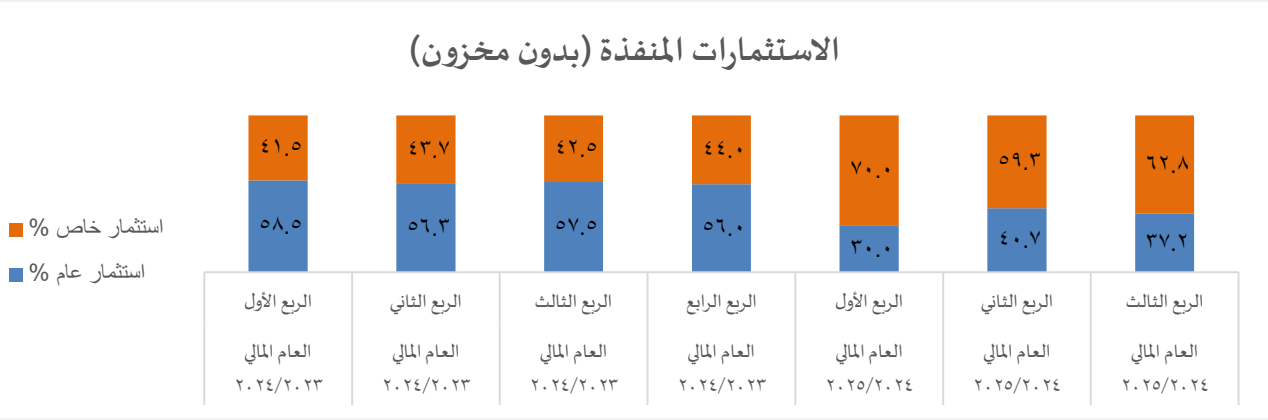

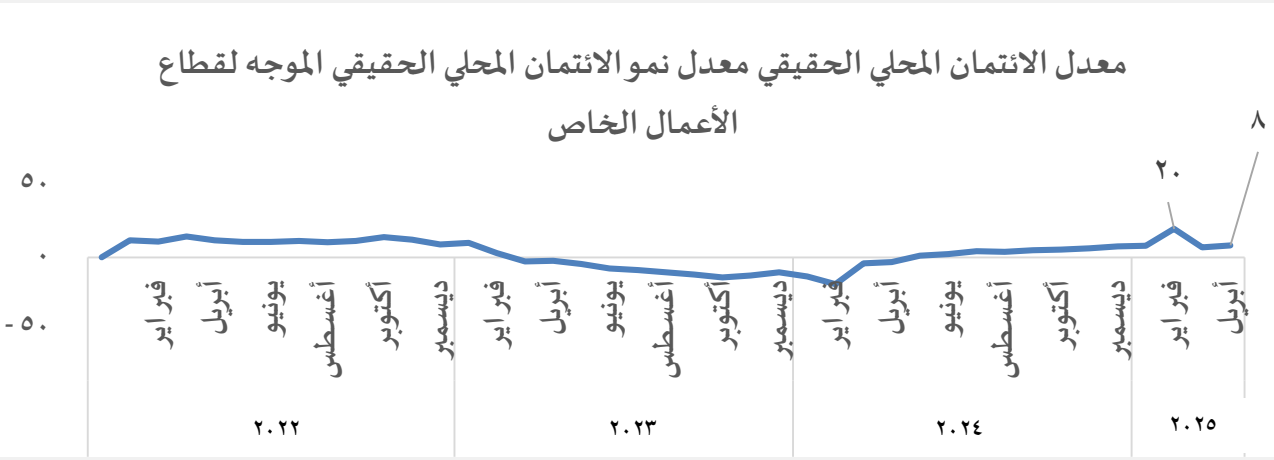

وتزامن تعافي الاستثمارات الخاصة مع استمرار تعافي نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص بلغ نحو ١١,٧% في المتوسط خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، قبل أن يسجل ٨% على أساس سنوي بنهاية أبريل ٢٠٢٥.

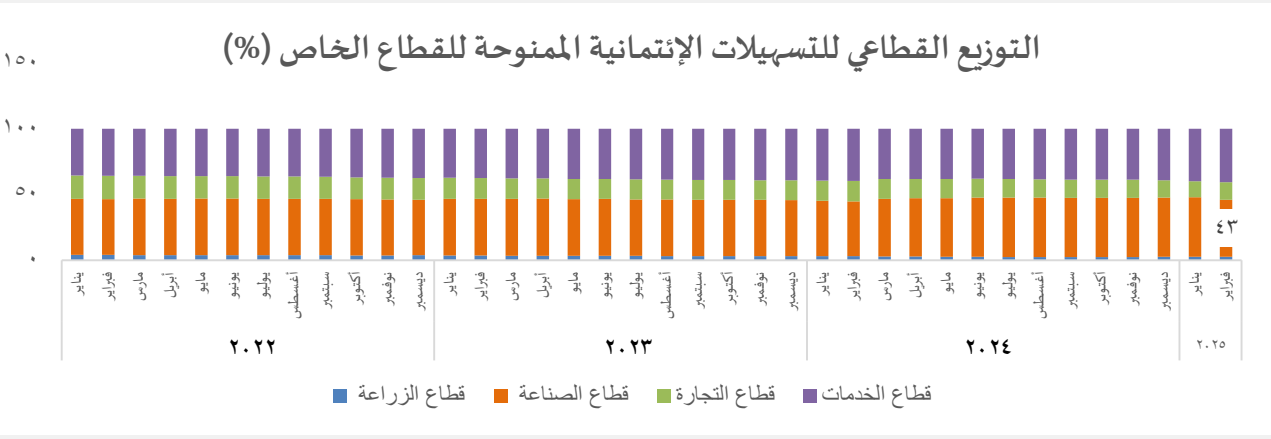

٤٣% نصيب قطاع الصناعة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والبنك المركزي المصري

- استراتيجيات عديدة وسياسات داعمة وإصلاحات هيكلية وتشريعات وقوانين
- التحول نحو إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار موازني متوسط الأجل

نحو نموذج اقتصادي يركز على القطاعات الأعلى إنتاجية والتي يخلق قيمة مضافة

استمرارًا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى انتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة (non-tradables) تمثل قاعدة داعمة للتصنيع التجاري بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. ويهدف هذا النموذج إلى بناء اقتصاد أكثر ديناميكية قادر على امتصاص الصدمات الخارجية resilient economy وخلق قيمة مضافة حقيقية value added.

استقرار الاقتصاد الكلي	وتحول هيكلي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري	وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

- ترسيخ الاستقرار الكلي كشرط حتمي للتنمية الاقتصادية
- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز النمو الإنتاجي طويل الأجل
- تبنّى نهجًا صناعيًا يقوم على التحول التكنولوجي وتعزيز الابتكار
- تحسين تنافسية الصادرات وتحفيز التعقيد الاقتصادي والنفاذ للأسواق التصديرية
- جاهزية وكفاءة القوى البشرية في سوق العمل
- التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية

ركائز النموذج الاقتصادي

الركيزة ١: استقرار الاقتصاد الكلي للنمو المستدام والتنسيق بين السياسات

السياسة المالية

- تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النشاط الاقتصادي.
- إطلاق مبادرات تحفيزية وفعّالة تعزز الثقة في الاقتصاد وتساند القطاعات الإنتاجية.
- إتاحة فرص عمل جديدة من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية.
- وضع الدين العام على مسار تنازلي مستدام.
- **زيادة المخصصات الموجهة لبرامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية ودعم الفئات ذات الأولوية.**
- تبني حزم من التسهيلات الضريبية لتعزيز الثقة مع الممولين ومجتمع الأعمال.
- توسيع القاعدة الضريبية بما يوفر مساحات مالية أكبر للإنفاق على الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السياسة النقدية

- التحول تدريجيًا نحو تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم، يستخدم أدوات السياسة النقدية لترسيخ توقعات التضخم
- ضمان سلامة النظام النقدي والمصرفي والحفاظ على استقرار الأسعار، بما يتسق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
- تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط.

حوكمة الاستثمارات العامة

- حوكمة الاستثمارات العامة كأداة محورية لتوجيه الإنفاق الرأسمالي نحو الأولويات التنموية.
- إفساح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي.
- تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام.
- تعزيز كفاءة تخصيص الموارد عبر تقييم جدوى المشروعات.
- تحديد أولويات التمويل بناءً على العائد التنموي

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية لإطلاق الطاقات الكامنة للاقتصاد المصري

- تستند السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية من خلال السياسات الداعمة للنمو والتشغيل متضمنة في محاوره الثلاثة: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، زيادة قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر

- قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ولأول مرة بوضع إطار زمني واضح لجميع السياسات والإجراءات المدرجة، على أن يتم متابعة تنفيذها وتقييم التقدم المُحرز على أساس ربع سنوي.

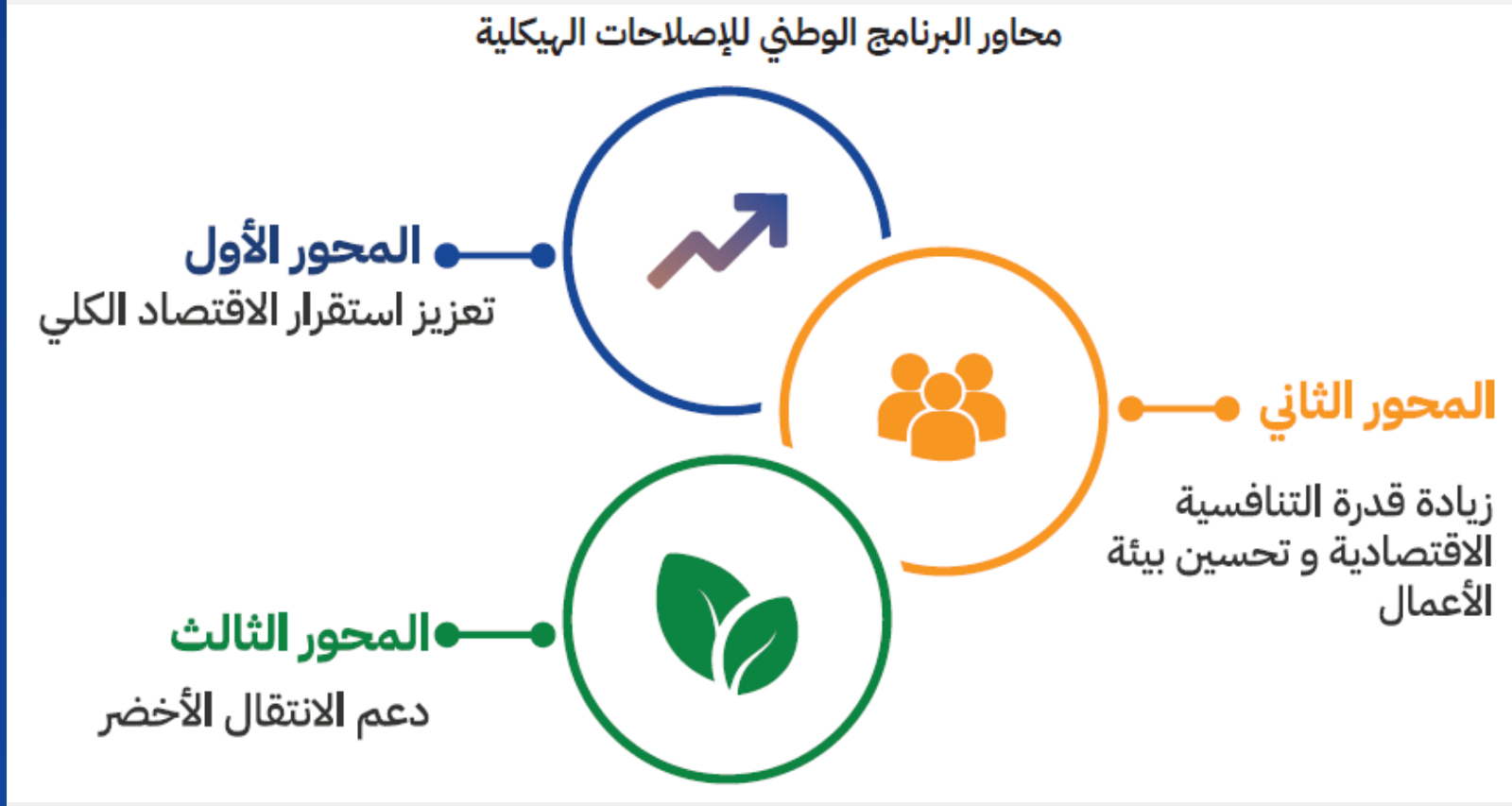

الجهات المنفذة للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (٢٥ جهة)

وزارة الصناعة
Ministry of Industry

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
Ministry of Investment and Foreign Trade

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

MINISTRY OF EDUCATION AND TECHNICAL EDUCATION

وزارة العمل
Ministry of Labour

جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي
Ministry of Social Solidarity

وزارة الموارد المائية والري
Ministry of Water Resources and Irrigation

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

جمهورية مصر العربية - وزارة البيئة
Arab Republic of Egypt-Ministry of Environment

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
Arab Republic Of Egypt
MALR
Ministry Of Agriculture and Land Reclamation

جمهورية مصر العربية
وزارة الشباب والرياضة

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
Ministry of Electricity and Renewable

وزارة البترول والثروة المعدنية
Ministry of Petroleum & Mineral Resources

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities

المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل
UHIA

جهاز حماية المنافسة
EGYPTIAN COMPETITION AUTHORITY

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

IDA
Industrial Development Authority
الهيئة العامة للتنمية الصناعية

جهاز تنمية المشروعات
MSMEDA
Micro, Small & Medium Enterprises Development Agency

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥**، استصدار قرار لجعل تسجيل المستفيدين من برنامج تكافل و كرامة في التأمين الصحي الشامل تلقائياً في المحافظات التي تعمل فيها التأمين الصحي الشامل. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٦** ، إصدار تعديلات على قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢٠١٨/٢ لتحسين فعالية الترتيبات المؤسسية والاستدامة المالية للتأمين الصحي الشامل.	
الإصلاح المالي وتعزيز الشفافية • استصدار قرار للتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية. • إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن الميزانية من أعلى إلى أسفل والسقوف المرتبطة بها فيما يتعلق بإطار الميزانية متوسط الأجل. **الهيئات الاقتصادية** ○ **بحلول نوفمبر ٢٠٢٥** استصدار قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء لدمج أو إلغاء أو تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات الاقتصادية كهيئات خدمية، بما في ذلك إعادة هيكلة بعض الهيئات الاقتصادية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم استصدار حساب نهائي مجمع للحكومة العامة بما يشمل ٤٠ هيئة اقتصادية. **قطاع الموازنة العامة** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** يتم زيادة تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة، حيث ستقوم وحدة المحاسبة العامة بوزارة المالية بإعداد دليل حول منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل المعلومات المالية بين الهيئات الاقتصادية ووحدة وزارة المالية. ○ **العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦** إعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ينشر مع البيان المالي نصف السنوي وتشمل بيانات الحكومة العامة عرض إجمالي موارد واستخدامات للموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة. **الإصلاحات المستهدفة لرفع مؤشرات مشاركة الجمهور** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥**، تطبيق الموازنة التشاركية في ٣ محافظات إضافية بعد نجاحه في الفيوم والإسكندرية كالتالي: (بني سويف – المنيا - دمياط).	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
التمويل للقطاع الخاص ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تسهيل الحصول على تمويل لتمكن نمو الصناعات التحويلية والصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة عبر رفع الوعي بخصوص منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص لأكثر من ٥٠٠٠ شركة في قطاعات مختلفة. **تعزيز الشفافية وتحسين مناخ الاستثمار** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** بهدف تحسين سهولة الاستثمار في مصر وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يُصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً ينص على وجوب نشر مقترحات القوانين واللوائح ذات التطبيق العام المتعلقة بالاستثمار، إلى جانب الوثائق التي توضح السياق والمبررات، على منصة «حوار» لإجراء مشاورات عامة، وذلك بصيغة يسهل الوصول إليها قبل اعتمادها من قبل الجهة المختصة بما لا يقل عن ٣٠ يوماً؛ أو على الأقل ١٥ يوماً في الحالات المبررة التي تتطلب اعتماد إجراءات مُعجلة. وفي الحالات التي تتضمن المقترحات معلومات حساسة أو سرية، يُكتفى بحجب الأجزاء ذات الصلة فقط. **ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب الفني والمهني** • وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خلال إنشاء مجالس مهارات قطاعية sector skills council .	
تعزيز بيئة الأعمال والحياد التنافسي • إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسم للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية • إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تعزيز العمل المحلي من خلال تطبيق مؤشر التنافسية، بهدف توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية. من المخطط أن تعتمده محافظات هذا المؤشر في خططها الاستثمارية مع زيادة نسبة الاستثمارات في هذه القطاعات إلى ٢١.	
تعزيز التنافسية لقطاع الصناعة ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم مراجعة شاملة للقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي لتوحيد اللوائح المنظمة للأنشطة الصناعية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إصدار استراتيجية/ حوافز/ اقتراح تشريعات وسياسات لدعم الصادرات وتعميق المكون المحلي في قطاع الصناعات.٢٠٢٥-٢٠٢٦. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إنشاء صندوق لدعم الصناعة وتمويل المصانع المتعثرة ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والمعدات للقطاعات الصناعية ذات الأولوية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم استكمال الخدمات الصناعية على منصة مصر الرقمية الصناعية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تطوير نظام لطرح المصانع المغلقة للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف إعادة تشغيلها وفق نموذج الشراكة	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تنظيم أسواق الكربون الطوعية تم إصدار ثلاثة قرارات بشأن أسواق الكربون المحلية: • (١) متطلبات هيئات التحقق والمصادقة المعتمدة من قبل هيئة الرقابة المالية لكل من الهيئات الدولية والمحلية، (٢) متطلبات سجلات ائتمان الكربون الطوعية المحلية المعتمدة من قبل هيئة تنظيم الكربون، (٣) قواعد الإدراج والإلغاء الائتمانات الكربون الطوعية. **دمج أدوات الكربون والطاقة المتجددة ضمن النظام المالي** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٩٩٢/٩٥ بشأن تصنيف ضمان المنشأ وشهادات الطاقة المتجددة كأدوات مالية بهدف توسيع نطاق شهادة MCV المنظمة التي قدمتها هيئة تنظيم الطاقة الفيدرالية لتشمل أنواعًا أخرى من الشهادات ذات الصلة، وهو ما من شأنه أن يعزز شفافية السوق من ناحية، ويمكّن الكيانات المختلفة من تعويض الانبعاثات من النطاق ١ والنطاق ٢، مع زيادة الجدوى المالية للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة. **حوكمة سوق الكربون وحماية المستثمرين** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإضافة ترخيص محدد ووظيفة محددة لشركات تصنيف الائتمان الكربوني وإصدار القرارات التنظيمية ذات الصلة بإنشاء وتشغيل هذه الشركات بهدف الوصول إلى: - جودة أرصدة الكربون - طبقة أخرى من الحماية للمستثمرين - تعزيز نزاهة السوق وخاصة على الصعيد البيئي	
الحد من غازات الكربون • استصدار قرارين خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون، لتحديد القطاعات ذات الأولوية وفقاً للمادة ٦، تحديد القطاعات التي من الممكن ان يقوم القطاع الخاص من خلالها بتوليد ارصدة الكربون الطوعية و كذا وضع إطار عام للمعايير المحلية في سوق أرصدة الكربون الطوعي. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٦** يتم استصدار قرارات من خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون وذلك وفقاً لمبادئ IOSCO وUNFCCC حول تكامل أسواق الكربون المالية.	

الركيزة ٢: إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وثيقة سياسة ملكية الدولة

تعد وثيقة سياسة ملكية الدولة الإطار الحاكم الذي يحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ويتم تقييم كل كيان مملوك للدولة لتحديد المسار الأنسب له، من بين الخيارات التالية

وتشرف علي تنفيذ هذه الخيارات جهات متعددة تتكامل أدوارها أبرزها

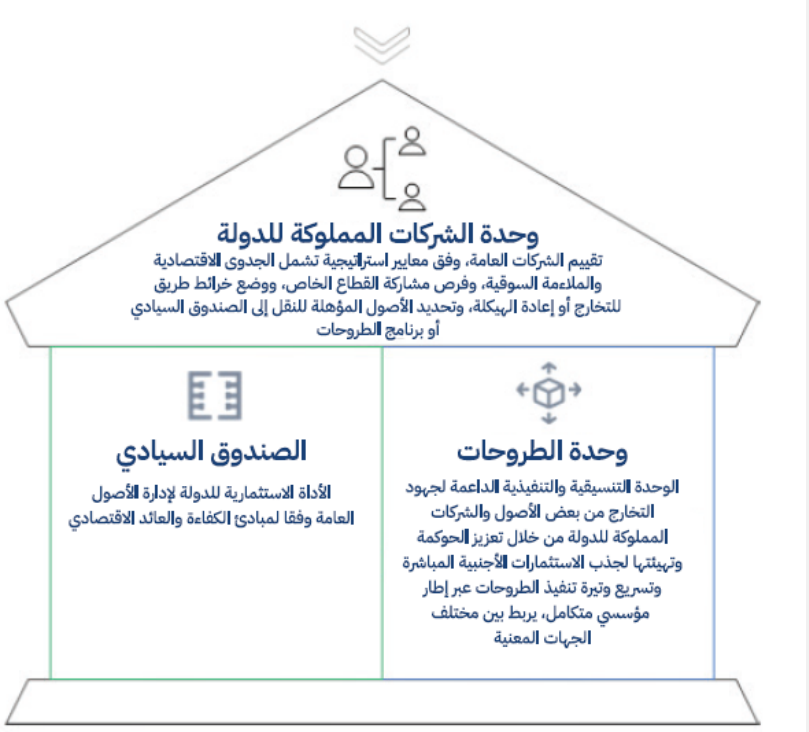

يعمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار IDSC حاليًا على تطوير مؤشر سياسة ملكية الدولة - مؤشر مركب لقياس التقدم

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الركيزة ٣: التحول نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري

مضاعف التشغيل

- قطاع **الصناعات التحويلية** يحقق أعلى **مضاعف للتشغيل**، يتراوح بين ١,٩ و ٤,٣
- يليه بعض **الأنشطة الخدمية** مثل قطاع السياحة ١,٦٦ والاتصالات ١,٤٧
- بينما تسجل **الصناعات الأولية** مثل التعدين مضاعفًا أقل يبلغ ١,٣٧

المصدر: زكي (٢٠٢٢)، العيوطي (٢٠٢٢) بالاستناد إلى جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصري لعام ٢٠١٦-٢٠١٧.

القطاعات القابلة للتبادل التجاري

الصناعات التحويلية

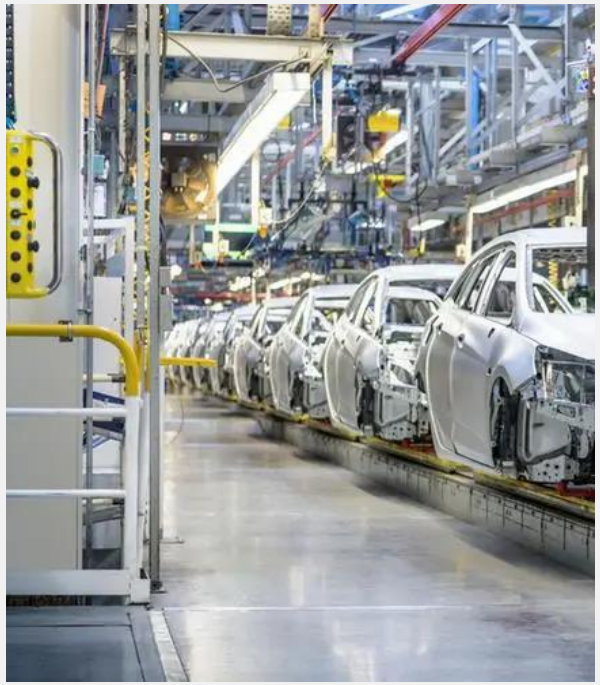

الزراعة

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السياحة

الطاقة

زيادة مشاركة القطاع الخاص

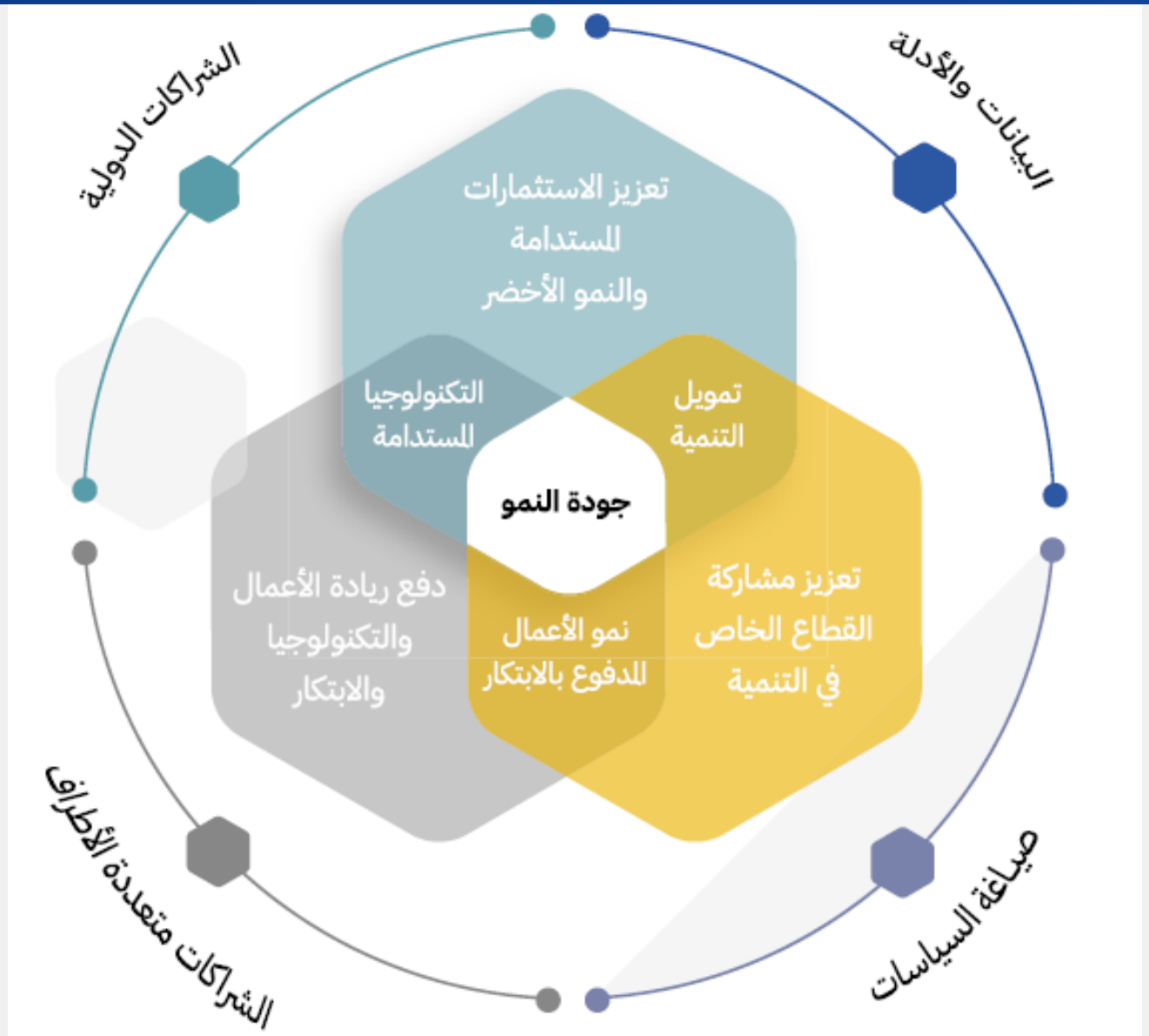

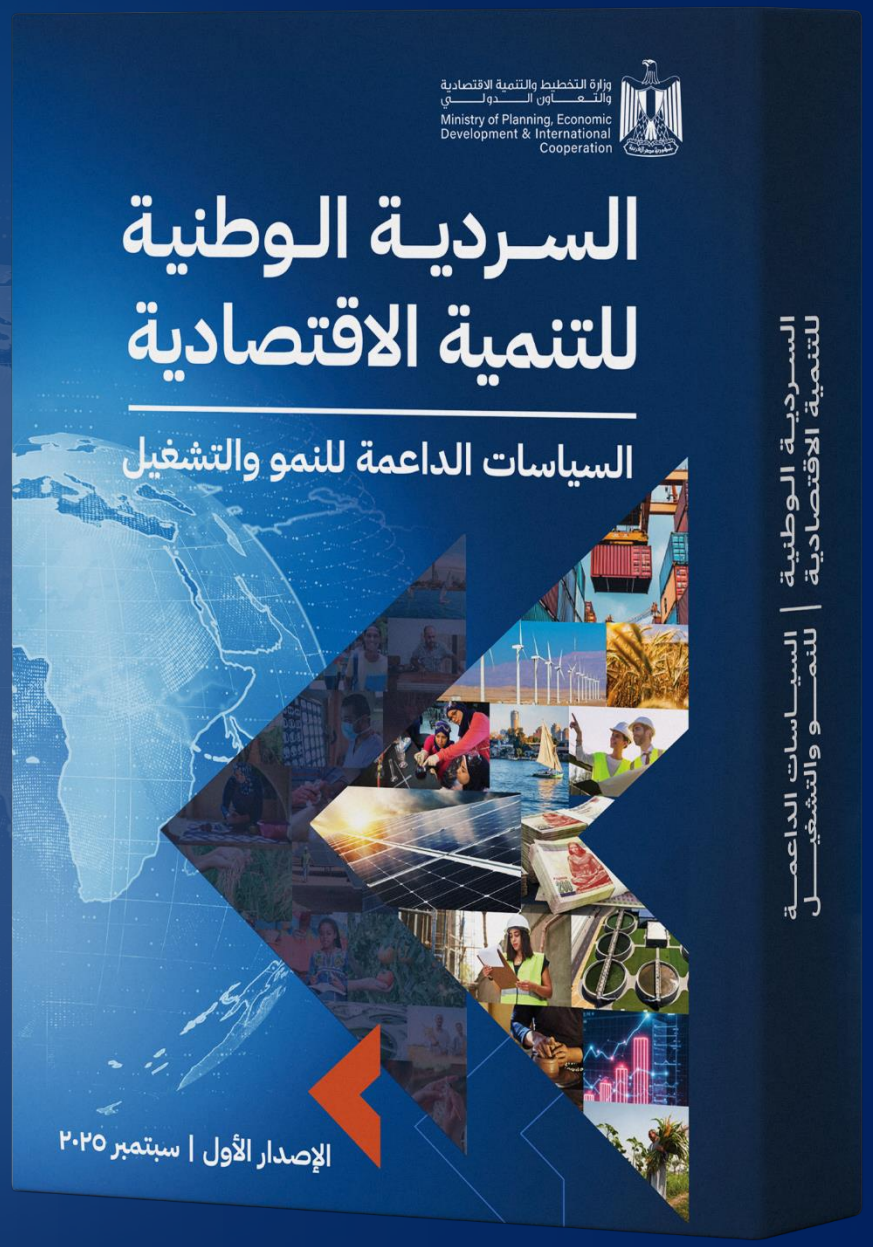
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية
السياسات الداعمة للنمو والتشغيل
السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية | السياسات الداعمة للنمو والتشغيل
الإصدار الأول | سبتمبر ٢٠٢٥

محتويات ومحاور السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

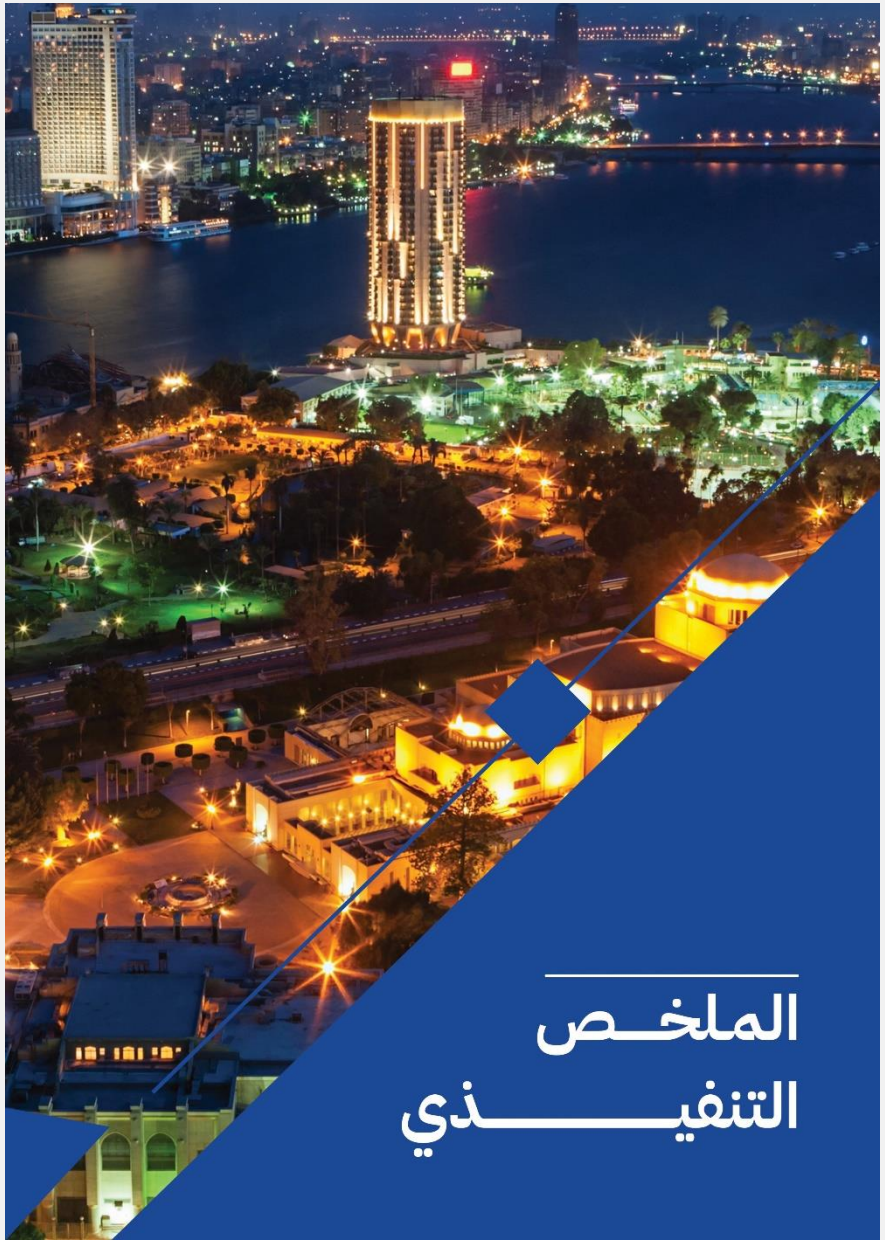

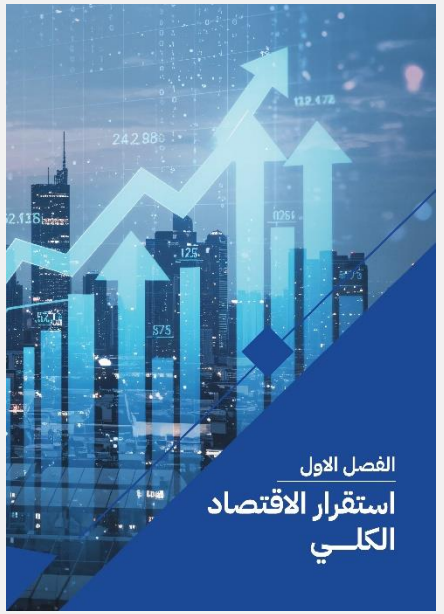

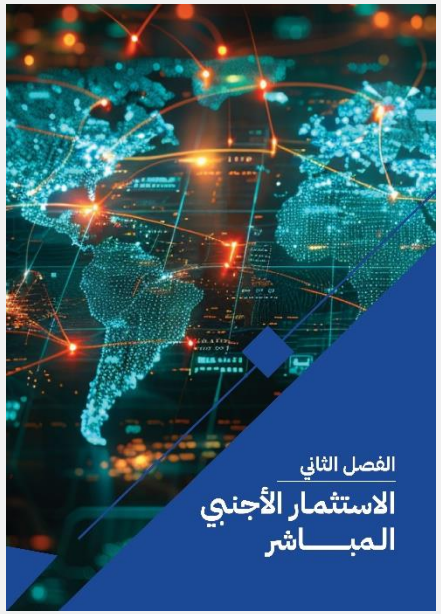

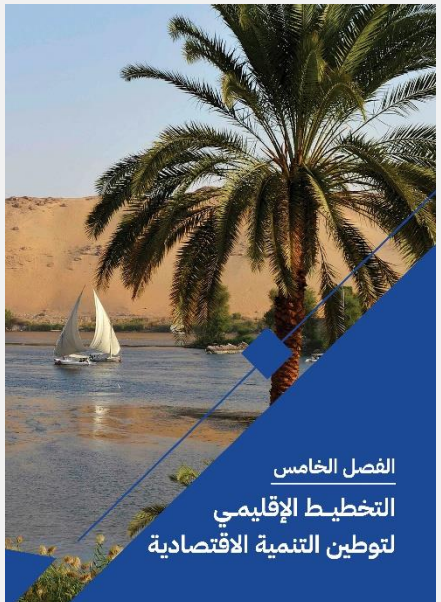

استقرار الاقتصاد الكلي

- الفجوة بين الادخار والاستثمار والتحديات المرتبطة بتعبئة الموارد المحلية وكفاءة إدارة الاستثمار العام.
- الركائز الأساسية **لاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لتحفيز القطاع الخاص والنمو الاقتصادي** وخلق الحيز المالي للإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الضمان الاجتماعي.
- الاصلاحات الضريبية والجمركية، الانضباط المالي،استراتيجية متكاملة لتحسين إدارة الدين العام ومؤشراته.
- القوانين والتشريعات الداعمة لسوق المال
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الأول)

التمويل من أجل التنمية – قاسم مشترك

- حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص
- تفعيل قانون التخطيط واللائحة التنفيذية بما يسهم في تحديد الفجوات التنموية على المستوى القومي والمحلي وتخصيص الموارد – لا سيما التمويل التنموي والدين العام – إلى مشروعات ذات أولوية اقتصادية واجتماعية واضحة.
- الإطار المؤسسي لتحديد الفجوة التمويلية ومصادر التمويل (لجنة إدارة الدين الخارجي).
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFF) لتعبئة الموارد المحلية والدولية
- التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال رفع نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى (٧٠-٧٥%) بحلول عام ٢٠٣٠ ودمج البعد البيئي في التخطيط التنموي.
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الأول والثالث)

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القطاعات ذات الأولوية والجاهزة للترويج (٨ قطاعات) وفقًا للاستراتيجية الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر
- الارتباط بين أولويات جذب الاستثمار وبين قطاعات الصناعة.
- الفرص الواعدة في الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- التحول الهيكلي في تصور الدولة لدورها في النشاط الاقتصادي، مع تمكين القطاع الخاص للاضطلاع بدور قيادي في دفع التنمية الاقتصادية.
- **تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-ready.**

التمويل من أجل التنمية – قاسم مشترك

- التمويل التنموي الميسر لتمكين القطاع الخاص والبدائل التمويلية المتاحة
- الدور المتنامي لريادة الأعمال والشركات الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية، وإعداد ميثاق الشركات الناشئة في مصر والذي يحتوي على إصلاحات هيكلية في ذات الشأن.
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الاقتصادية (المحور الأول والثاني لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة).

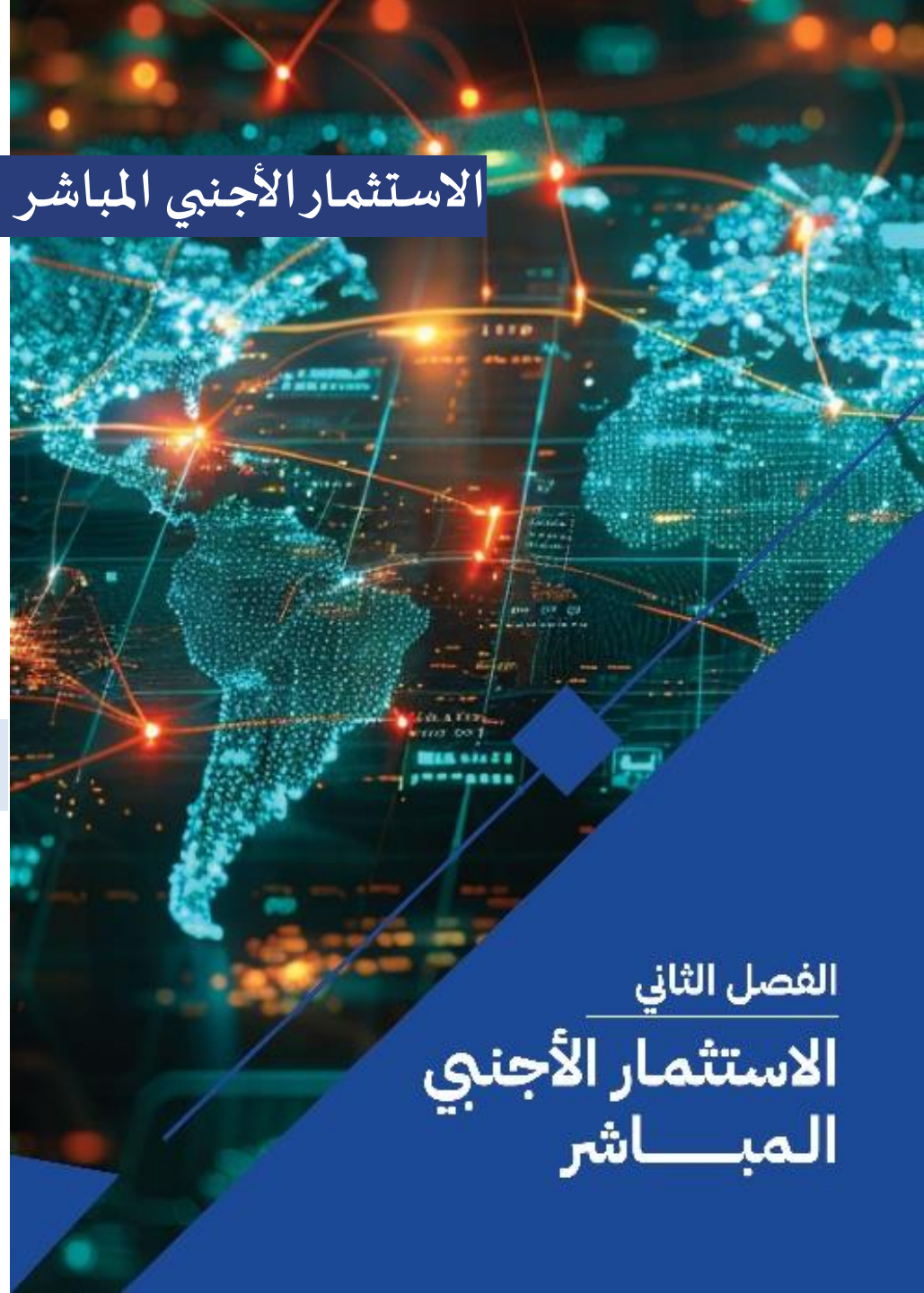

مصر منصة للتمويل التنموي منخفض التكلفة وتوجد بدائل تمويلية متاحة للقطاع الخاص

- تُمثل مصر منصة رائدة للتعاون مع شركاء التنمية في تمويل القطاع الخاص، بما يعزز من قدرته على النمو والتوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا.

- وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: **آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.**

- وتبرز **آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (EFSD+)** كنموذج بارز للتعاون متعدد الأطراف، حيث تُمكِّن من دمج جهود الاتحاد الأوروبي مع مؤسسات التمويل الدولية، والبنوك المحلية، والقطاع الخاص، لدعم استثمارات مبتكرة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر.

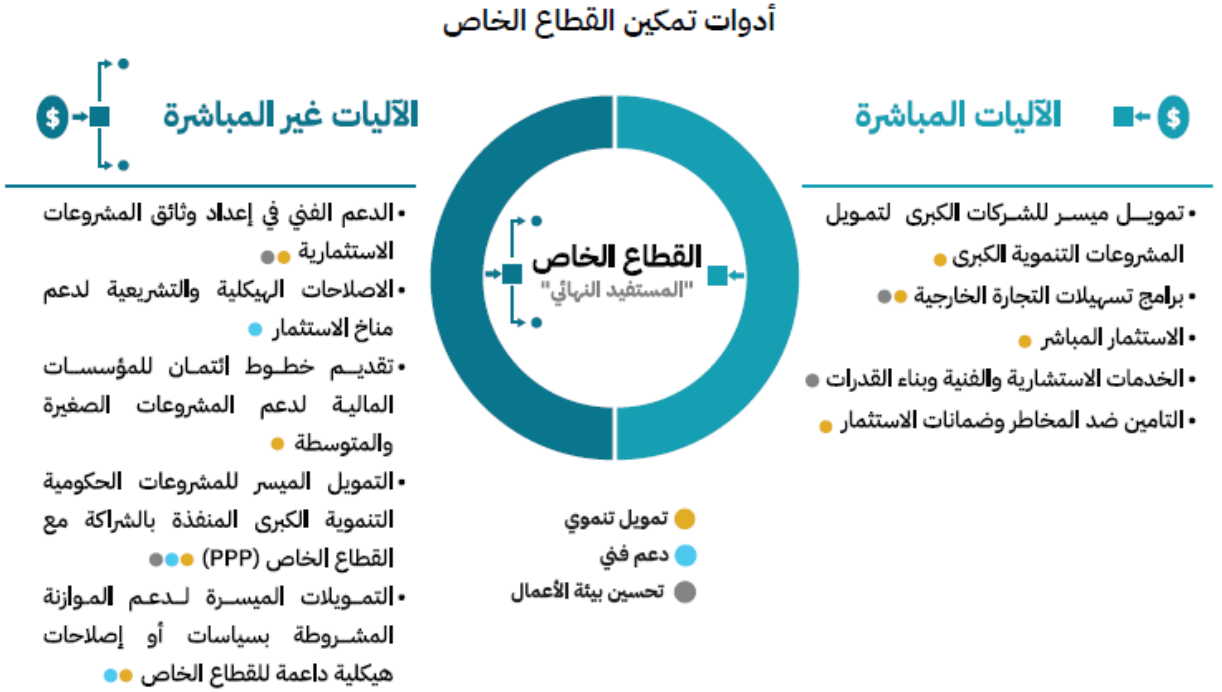

١٥,٦ مليار دولار تمويلات تنموية منخفضة التكلفة أتيحت للقطاع الخاص (يناير ٢٠٢٠ حتى تاريخه)

دورريادة الأعمال والشركات الناشئة في جذب الاستثمارات

الدور المتنامي لريادة الأعمال والشركات الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية، وإعداد ميثاق الشركات الناشئة في مصر والذي يحتوي على إصلاحات هيكلية في ذات الشأن.

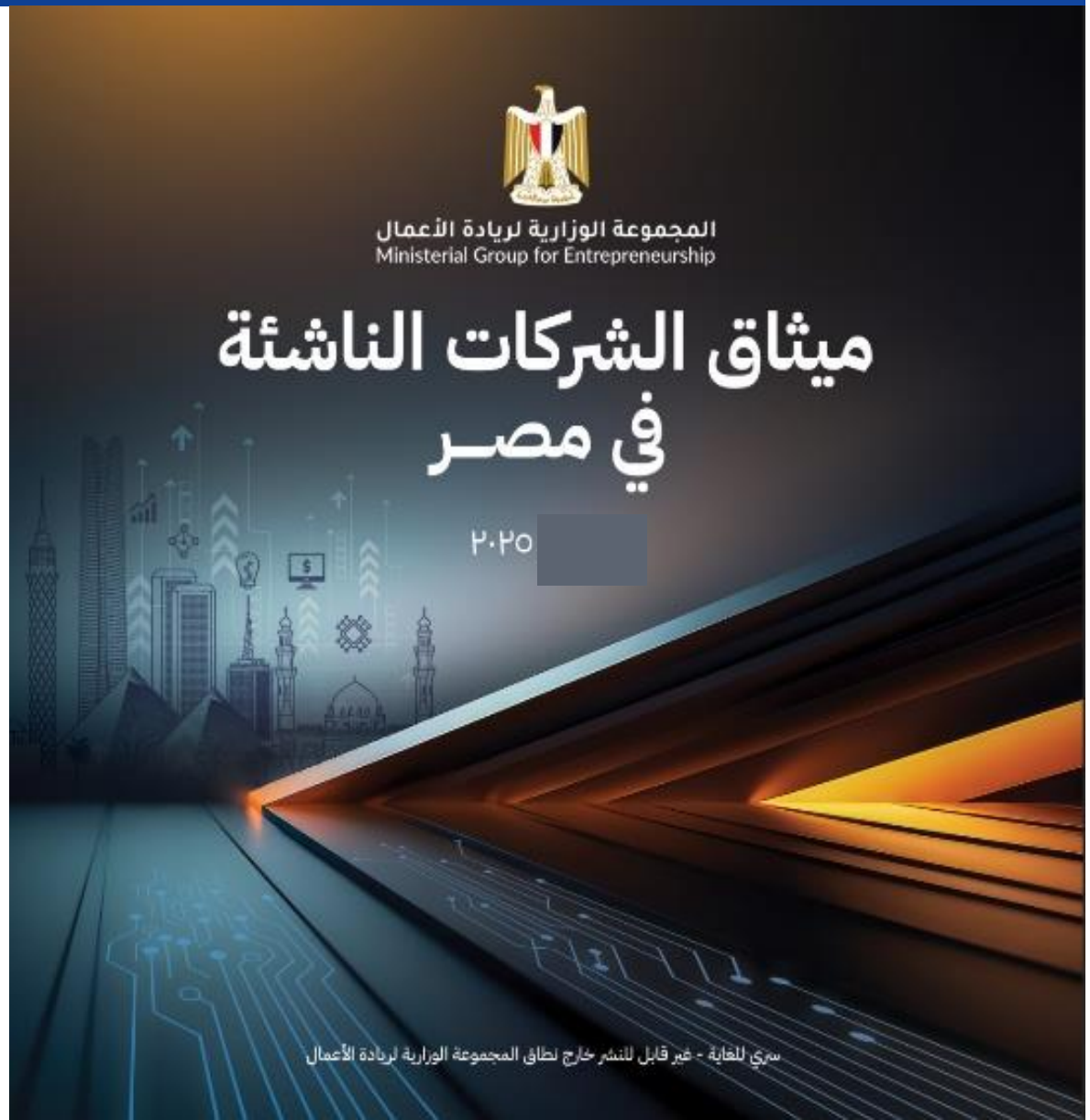

التنمية الصناعية

- استراتيجية التنمية الصناعية بما يشمل الصناعات الواعدة ذات الأولوية (٢٨) والخطة العاجلة للنهوض بالصناعة.
- عرض الإصلاحات لتسريع النمو الصناعي والقطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي والصناعات المستقبلية غير كثيفة استهلاك الطاقة
- **التكامل مع استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.**
- محاور الربط بين مصر ودول الجوار الأفريقية.

التمويل من أجل التنمية – قاسم مشترك

- تأثير آلية تعديل حدود الكربون على مصر CBAM ، محاور الاستجابة الوطنية والشراكات الدولية والبرامج.
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الثاني للتنمية الصناعية).

التجارة الخارجية

الفصل الثالث
التنمية الصناعية والتجارة الخارجية

- رؤية جديدة وشاملة لتعزيز أداء التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات.
- ملامح وثيقة السياسة التجارية لمصر.
- الإصلاحات الإجرائية لتيسير حركة التجارة (المنظومة الجمركية)
- محددات ومعايير برنامج رد أعباء الصادرات
- منصة مصر التجارية المتكاملة
- خارطة الطريق لتنمية الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية
- نظرة قطاعية (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، السياحة، الزراعة، الطاقة والثروة المعدنية)

التمويل من أجل التنمية – قاسم مشترك

- فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية الثنائيين من خلال اللجان المشتركة كإحدى آليات التعاون "جنوب-جنوب".
- دور المؤسسات المالية والضمانية الإقليمية في دعم التجارة والصناعة.
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الثاني للتجارة الخارجية)

التكامل بين استراتيجيتي التنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر

فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية الثنائيين من خلال آلية اللجان المشتركة

- تم إعداد مصفوفة تسلط الضوء على أبرز فرص التعاون الاقتصادي مع عدد من الدول.
- تغطي المصفوفة خمسة محاور رئيسية هي: التجارة، الصناعة، الاستثمار، مشاركة القطاع الخاص، وبناء القدرات.
- تم استخلاص هذه الفرص استنادًا إلى المزايا التنافسية لكل دولة، والمجالات ذات الأولوية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماعات الثنائية، بهدف تعظيم الاستفادة من هذه الآلية وتعزيز الشراكات الاقتصادية المستدامة.

الدولة	فرص التجارة	التعاون الصناعي والخدمات	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات /التعاون الفني
رومانيا	تصدير المنتجات الغذائية (خضروات مجمدة وغيرها)، الحاصلات الزراعية	التصنيع الغذائي، تكنولوجيا المعلومات	الطاقة المتجددة، الخدمات الرقمية، اللوجستيات عبر البحر الأسود	شركات رومانية في مصر مثل و JP Food /Blaustern	الهيدروجين الأخضر،CBAM	التدريب على السياحة العلاجية، تبادل الخبرات التكنولوجية
طاجيكستان	تصدير المنتجات الجلدية، الغذائية، الأدوية	تصنيع الألومنيوم، تحلية المياه، الصناعات الغذائية والدوائية	الطاقة الكهرومائية، تصنيع الأغذية، مشروعات البنية التحتية	دخول شركات الأدوية والطاقة المصرية للسوق الطاجيكي	الطاقة الكهرومائية، تحلية المياه، الطاقة الشمسية والرياح.	تدريب العاملين في الصحة، السياحة، التعاون في التغير المناخي
بولندا	تبادل المنتجات الزراعية، مكونات الأجهزة، المواد الخام	الزراعة الذكية، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي	الطاقة الشمسية والرياح، التعليم العالي والبحث العلمي	المعارض التجارية، الشراكات في الابتكار والتكنولوجيا	مشروعات الطاق المتجددة، خفض الانبعاثات.	التبادل الأكاديمي، ورش التحول الرقمي، تطوير المناهج الدراسية
أوزبكستان	تصدير,الخضروات، الفواكه، المستحضرات الطبية، الزيوت، المنسوجات	المشغولات الذهبية، النسيج، عربات السكك الحديدية، الكيماويات	الاقتصاد الأخضر، الطاقة الشمسية، المجوهرات، الصناعات الدوائية	شركات مصرية بأوزبكستان، منصات تجارة رقمية، مناطق صناعية مشتركة	الطاقة الشمسية، الرياح، التوزيع والتخزين، مشروعات خضراء	التدريب الزراعي، التعاون البيئي، تبادل الخبرات في القطن والدواء
المجر	استيراد المواد الغذائية، الأسماك، معدات النقل، الكيماويات	السكك الحديدية، الإلكترونيات، الصناعات الدفاعية، تحلية المياه	الطاقة المتجددة، الغاز، المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	شراكات اتصالات (مثل شركة4IG) دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	تحلية مياه، الطاقة الشمسية، الغاز، الاستخدام السلمي للطاقة النووية.	إدارة المياه، الأمن الغذائي، الطاقة النظيفة، التعليم العالي والفضاء
فيتنام	تصدير: الات وأجهزة كهربائية وقطن ومنسوجات. استيراد: أسماك وقشريات ومطاط	البلاستيك، الكيماويات	اللوجستيات والطاقة والنسيج	الاستثمارات المشتركة في مجال التعدين و المنتجات الغذائية	الطاقة المتجددة	استراتيجيات التنمية الاقتصادية، التحول نحو الطاقة النظيفة

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

وزارة البترول والثروة المعدنية
Ministry of Petroleum & Mineral Resources

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
Ministry of Agriculture and Land Reclamation

وزارة السياحة والآثار
Ministry of Tourism & Antiquities

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
Ministry of Electricity and Renewable

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

نظرة قطاعية

- قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة، من أعلى القطاعات في مضاعف التشغيل وهو ما يؤكد قدرتها على خلق قيمة مضافة، وتعزيز القدرات التصديرية، وتعزيز الروابط الإنتاجية، وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

- كما تعمل الإصلاحات المقرر تنفيذها في قطاعات الكهرباء والطاقة المتجددة و البترول على تعزيز تحول مصر إلى مركز إقليمي بقطاع الطاقة مع الالتزام بالتحول إلى الطاقة الخضراء، بما يفتح آفاقًا واعدة للنمو الاقتصادي ويوفر فرصًا استثمارية نوعية لجذب القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية.

- تعظيم الاستفادة من ثروات مصر المعدنية وتحقيق نقلة نوعية لقطاع التعدين من خلال تحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية، وإطلاق البوابة الرقمية للتعدين، وجذب الاستثمارات العالمية عبر نماذج اتفاقيات أكثر تنافسية.

نظـــــرة قطاعيـــة

نظرة قطاعية

قطاعات السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، من أكثر القطاعات التي يمكن أن تُحقق التحول في هيكل الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتصدير

الصادرات الزراعية تعكس القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، كما سجلت الواردات أعلى معدل تراجع

ب - الصادرات الزراعية المصرية

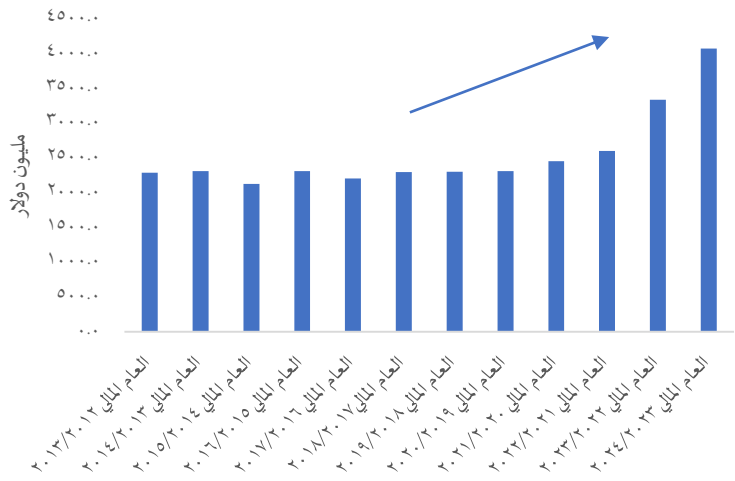

أ - الواردات الزراعية المصرية

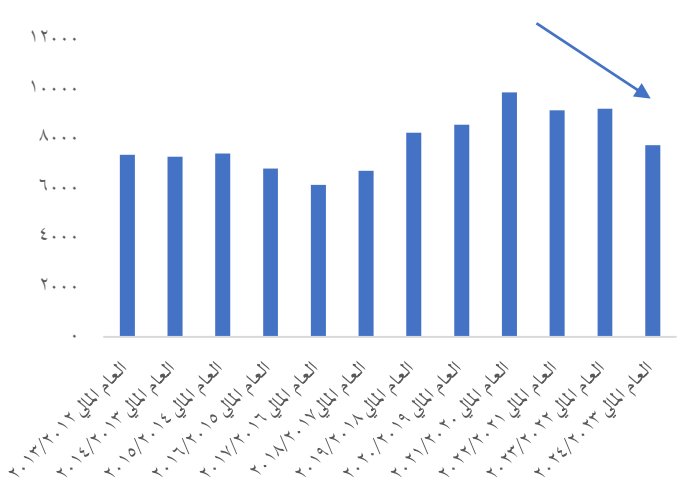

حقق قطاع الاتصالات خلال السنوات الأخيرة معدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت في المتوسط نحو ١٥,٧%

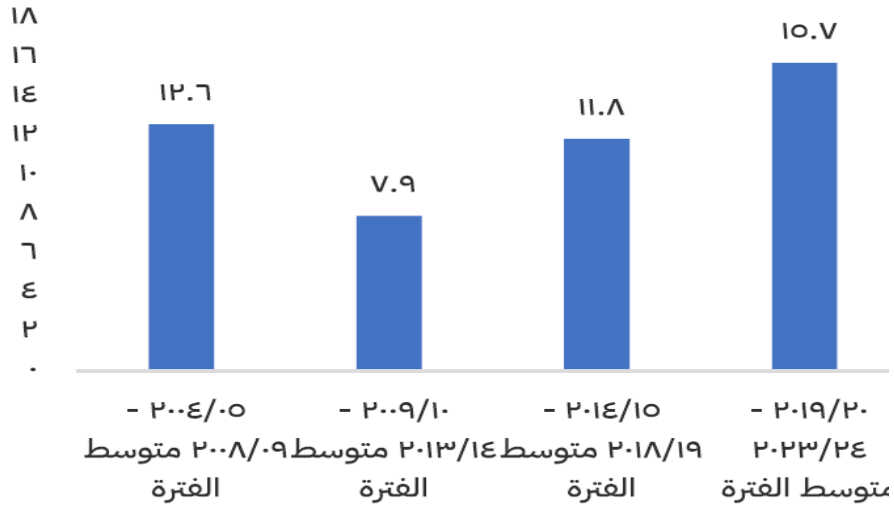

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

ارتفاع معدلات النمو ربع السنوية لنشاط السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق)

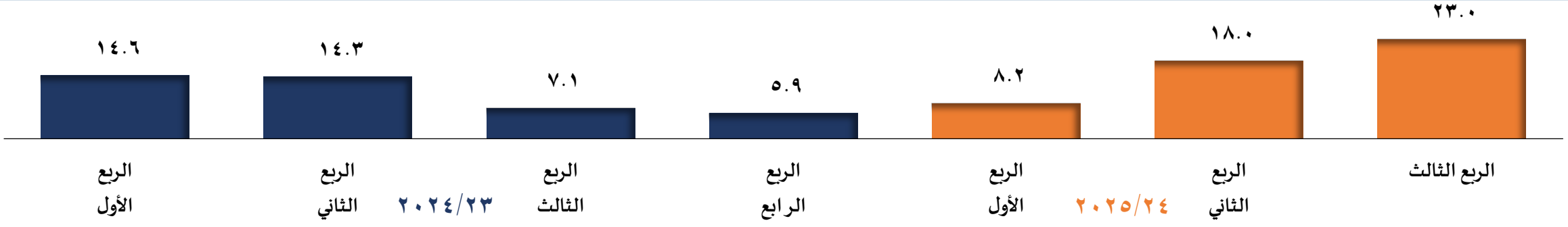

صناعة التعهيد في مصر Outsourcing: ارتفاع في الصادرات الخدمية

في مصر، يشكّل تنوع البنية التحتية التكنولوجية وتركيبتها السكانية الشابة (أكثر من ٦٠% تحت سن ٣٥) فرصة استراتيجية لتطوير الكفاءات وتوسيع خدمات التعهيد العابرة للحدود.

التحول إلى مركز عالمي لصناعة التعهيد

- زاد عدد شركات التعهيد بنسبة ١٨٠%
- تجاوزت صادرات مصر من الخدمات الرقمية ٦ مليارات دولار سنويًا مع استهداف ٩ مليارات بحلول ٢٠٣٠
- وارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات بنحو ٨٠% خلال ثلاث سنوات

المزايا التنافسية لمصر في صناعة التعهيد

- رأس مال بشري مؤهل
- تكلفة تنافسية منخفضة نسبيا مقارنة بدول أوروبا الشرقية وآسيا
- موقع جغرافي متميز تغطية فروق التوقيت
- تنوع لغوي وثقافي

السياسات والمبادرات الداعمة

- تأهيل مليون شاب مصري للعمل في مجال العمل الحر وخدمات التعهيد الرقمي
- تعاون مع شركات تكنولوجيا كبرى مثل IBM، Microsoft، Dell، Valeo
- توسيع نطاق المناطق التكنولوجية

كفاءة ومرونة سوق العمل

- الاستراتيجية الوطنية للتشغيل كمحور أساسي لتحقيق النمو، وتعزيز الإنتاجية، وتوفير فرص عمل لائقة، خاصة للشباب والنساء.
- تعزيز إدماج المرأة في سوق العمل وإزالة العوائق أمام مشاركة الفئات الأكثر احتياجا
- توجيه متزايد للاستثمارات العامة نحو التعليم، والصحة، والتعليم الفني، لبناء منظومة مهارية متكاملة تستجيب لاحتياجات الاقتصاد الإنتاجي.
- تعزيز التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال تطوير المهارات الفنية والتقنية، وتحسين جودة التدريب المهني، بما يسهم في زيادة التشغيل والاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- دعم ريادة الأعمال والابتكار عبر إصلاح الأطر التشريعية والتنظيمية، وتيسير الوصول إلى التمويل، وتطوير الحوافز الموجهة للقطاعات الناشئة.
- التوسع في إنشاء المدارس التكنولوجية التطبيقية.
- مجالس المهارات القطاعية.
- آفاق المهن والتوظيف: مرصد وطني لتخطيط احتياجات سوق العمل حتى ٢٠٣٠
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الأول والثاني)

التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية

- قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وتفعيله على مختلف المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية لضمان العدالة المكانية والاجتماعية وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة
- توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وخطط المواطن ومنصة متابعة مؤشرات التنمية المستدامة "مصدر"
- مؤشر تنافسية المحافظات المصرية Competitiveness Index بما يتيح تقييم الأداء التنموي.
- خريطة التجمعات الصناعية والحرفية.
- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" والمشروعات التنموية المنفذة بالتعاون مع شركاء التنمية
- توطين العمل المناخي (المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، والمنصة الوطنية لبرنامج نوفي)
- **تبني السياسات القائمة على الأدلة، تستند إلى الدراسات الإحصائية والمؤشرات التنموية إلى جانب تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٥**
- **سيتم نشر بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٤/٢٠٢٥ خلال الربع الأخير من العام المالي، ويقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتدشين التعدادات الاقتصادية والسكانية المقبلة والتي يتم إعدادها كل ١٠ سنوات.**

التحول نحو الاقتصاد الأخضر

دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي

تستهدف الدولة رفع الاستثمارات العامة الخضراء من ٤٠% (٢٠٢٣/٢٠٢٤) إلى ٧٠% بحلول ٢٠٣٠ من خلال نهج شمولي يدمج البعد البيئي عبر أدوات تخطيطية وتشريعية ومؤسسية

الإصلاحات التشريعية والمؤسسية

- قانون التخطيط العام (١٨ لسنة ٢٠٢٢) يدمج البعد البيئي في الخطط .
- إصدار **دليل معايير الاستدامة البيئية** لتحديد المشروعات الخضراء .
- إدراج **معيار تخضير الاستثمارات** في حوافز تميز الأداء المحلي .

إدارة المخاطر المناخية

- إدخال **منهجية إدارة المخاطر المناخية** ضمن سجل الأصول الحكومي حيث بدء التطبيق في يناير ٢٠٢٥ على مشروعات النقل والإسكان (2< مليار جنيه.)
- تحسين جدوى الاستثمار والحوكمة البيئية وتقليل تكاليف الصيانة المستقبلية

المبادرات الداعمة

- مبادرة **"القرية الخضراء"** ضمن "حياة كريمة" (تأهيل ٤ قرى كمرحلة أولى) .
- مسابقة **Climatech** للابتكار في التكنولوجيا المناخية .
- المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية وربطها بجهات التمويل .

دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي

تستهدف الدولة رفع الاستثمارات العامة الخضراء من ٤٠% (٢٠٢٣/٢٠٢٤) إلى ٧٠% بحلول ٢٠٣٠ من خلال نهج شمولي يدمج البعد البيئي عبر أدوات تخطيطية وتشريعية ومؤسسية

التمويل العادل للعمل المناخي

- تفعيل منصة **نُوَفِّي** كنموذج إقليمي للتمويل الميسر .
- ربط التمويل بمشروعات التكيف والتخفيف والصمود المناخي .
- إطلاق **دليل شرم الشيخ للتمويل العادل** لتعزيز التمويل المناخي للدول النامية.

المتابعة والتقييم

- إعداد **٣ تقارير متابعة** للأعوام ٢٠٢١/٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ .
- إدراج فصل خاص بتخضير الاستثمارات في وثيقة خطة التنمية .
- تصنيف الاستثمارات حسب المساهمة في التكيف أو التخفيف من التغيرات المناخية .

نُوَفِّي NWFE
محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة من المعهدات للتنفيذ

الاستثمارات الخضراء لمحور الطاقة في برنامج نوفي

المكون الأول	المكون الثاني	المكون الثالث
إيقاف تشغيل ٥ جيجاوات من السعة الحالية غير الفعالة لتوليد الطاقة باستخدام النفط والغاز	تركيب سعة جديدة بمعدل ١٠ جيجاوات من الطاقة المتجددة من خلال تسهيل استثمارات بقيمة ١٠ مليار دولار	دعم استثمارات الشبكة
١,٢ جيجاوات من ٥ جيجاوات	**٤ مليار دولار** لمشروعات الرياح والطاقة الشمسية **٤,٢ جيجاوات**	**٣٦٧ مليون يورو**

ترجمة نتائج تنفيذ الإصلاحات الهيكلية إلى مجموعة من الأهداف الكمية المتسقة

- تترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط يتضمن مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.
- وسنواصل رصد التطورات الإقليمية والدولية عن كثب، ونقيّم تأثيرها على المسارات الاقتصادية المستهدفة، مع التأكيد على أن «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية »، التي تم تصميمها لتكون وثيقة مرنة، قابلة للتحديث وفق المستجدات، وبما يضمن توجيه السياسات العامة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة رغم التحديات.

المستهدفات الكمية – السيناريوهات وأهم المؤشرات

ويعتمد هذا الإطار على **ثلاثة سيناريوهات تعكس مستويات مختلفة من التقدم في الإصلاح ومدى تأثير التطورات العالمية**:

- **السيناريو الأساسي:** يعكس المسار المتوقع في ظل استمرار جهود الإصلاح الحالية،
- **سيناريو الإصلاح المتسارع:** يقوم على تسريع وتيرة الإصلاحات، و
- **السيناريو المتحفظ:** سيناريو أكثر تحفظًا يأخذ في الاعتبار تصاعد حالة عدم اليقين العالمي والتوترات الجيوسياسية وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الوطني.

النمو الاقتصادي	محفزات النمو/ الاستثمار/ مشاركة القطاع الخاص
• معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي • معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي	• الاستثمارات الكلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي • نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات الكلية • الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي • مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي • الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي • نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي • نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامة • الصادرات السلعية والخدمية
المؤشرات القطاعية	
• مُساهمة الصناعة التحويليّة، الصناعة التحويليّة غير البترولية، قطاع السياحة، الاتصالات، الزراعة، الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي • عدد السائحين بالمليون • نسبة مشاركة الطاقة المتجددة بمزيج الطاقة الشاملة (رياح- شمسي-مائي- نووي %)	
التشغيل	**المالية العامة**
• عدد الوظائف المضافة سنويًا • معدل المشاركة في القوى العاملة • معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة • نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي القوى العاملة	• نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي • العجز المالي الكلي • نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي

بعض مستهدفات السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية بحلول ٢٠٣٠ - الإصلاحات

٪٧

نمو الناتج المحلي الإجمالي مع مضاعفة معدل نمو نصيب الفرد إلى ٥,٥٪

١,٥

مليون وظيفة

٪١٩,٦

معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة

٪٢٠

مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

١٤٥

مليار دولار صادرات سلعية وخدمية

٪٧٠

الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

٪٤,٤

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج

الخلاصة: جوهر السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

الاستقرار يمكّن الإصلاحات، والإصلاحات تعزز الاستقرار- مما يعزز التنمية الاقتصادية

- النموذج الاقتصادي الجديد يركز على القطاعات الأعلى إنتاجية،
- مما يؤدي إلى زيادة التعقيد الاقتصادي وتنويع الأنشطة،
- وهو ما يعزز استقرار الاقتصاد الكلي،
- ويسهم في خلق حيز مالي إضافي للإنفاق على التنمية البشرية،
- وبذلك يتم ترسيخ أسس التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية

أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية

في ظل التحولات الجارية نحو:
١) إعادة هيكلة النظام المالي العالمي، ٢) التطورات المرتبطة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة والتعاون متعدد الأطراف، ٣) سياسات اقتصادية حمائية وإعادة التفكير في المبادئ الاقتصادية المعتادة

- تبرز على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية موضوعات محورية مثل:
مأسسة وحوكمة القرار الاقتصادي، وتنسيق السياسات العامة وتعزيز التكامل بين الجهات المنفذة.
- وتزداد أهمية هذه القضايا في ضوء الصدمات العالمية المتتالية التي تتطلب من الدول قدرًا عاليًا من المرونة للتعامل معها ومواجهتها والحفاظ على استقرارها الاقتصادي،
- ومع اشتداد المنافسة على جذب الاستثمارات يتطلب من الدول تبني سياسات محفزة للتنافسية تدفع النمو والتشغيل وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية

مأسسة وحوكمة القرار الاقتصادي

- السردية تتضمن آليات الحوكمة من خلال قانون التخطيط العام وقانون المالية العامة الموحد.
- يتم ربط الخطة بالموازنة لضمان التكامل بين الأهداف والسياسات والموارد.
- تعميم موازنة البرامج والأداء كأداة لرفع كفاءة الإنفاق والشفافية.
- تفعيل منظومات المتابعة بما يعزز القدرة على قياس الأداء.

تنسيق السياسات العامة والتكامل بين الجهات المنفذة لا سيما الوزارات

- **قانون التخطيط العام:** ينشئ المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة ويحدد مكوناته وآليات عمله.
- **الهدف:** ضمان توجيه السياسات والخطط في إطار موحّد يعالج فجوات التنسيق الأفقية.
- **أدوات التخطيط:** تشمل المجالس، اللجان، والمجموعات الفنية المعنية بالتنفيذ والمتابعة.

كيفية تنفيذ البرامج والاستراتيجيات المعلنة

- السردية تعد إطار شامل لتحقيق التكامل والتناسق بين رؤية مصر ٢٠٣٠، برنامج الحكومة، الاستراتيجيات القطاعية، برنامج الإصلاحات الهيكلية.
- كما أنها إطارًا متكاملًا للسياسات مدعومًا بمؤشرات كمية وآليات متابعة تعزز التنفيذ.
- المرونة المؤسسية: تُمكن المنهجية من تعديل الأولويات والسياسات لمواجهة التحديات والصدمات المستجدة.

أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية

معضلة الدين

- أهداف كمية للانضباط والاستدامة المالية، مدعومة بإصلاحات ضريبية لزيادة الإيرادات وخفض كلفة خدمة الدين على المدى المتوسط.
- الإطار التشريعي المتمثل في قانون التخطيط العام وقانون المالية العامة الموحد يضمن ربط التخطيط بالموازنة وتوجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية.
- استراتيجية متكاملة لإدارة دين أجهزة الموازنة تُنفَّذ بهدف تحسين مؤشرات الدين وتعزيز الاستقرار المالي.

أهمية خلق حيز مالي للإنفاق على التنمية البشرية

- الانضباط المالي وتحسين التحصيل الضريبي لخلق حيز مالي مستدام.
- زيادة الإنفاق التنموي تدريجيًا في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي.
- موازنة البرامج والأداء لتوجيه الموارد نحو أولويات محددة وقابلة للقياس.

أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية

التوسع في سلاسل القيمة ورفع القيمة المضافة

النموذج الاقتصادي الجديد قائم على استكمال مسار الإصلاح الاقتصادي والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى انتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة

ربط السياسات بالتنافسية والتصدير

- تتضمن السردية حزمة سياسات لتحسين تنافسية الصادرات عبر تعزيز برنامج رد الأعباء، وتيسير الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركي، وتحسين كفاءة الموارد البشرية، مع تحديد مستهدفات كمية للصادرات ودور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- ويأتي البرنامج الجديد لرد الأعباء متسقًا مع أولويات السياسة المالية في دعم القطاعات الإنتاجية وتحفيز النشاط الاقتصادي وتسهيل التجارة، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصري على النفاذ للأسواق العالمية.

أهمية المستهدفات الكمية

ترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.

وبناء عليه، تعتبر السردية

١ برنامج إصلاح اقتصادي وآلية ترويج لركائز الاقتصاد المصري نعكس من خلالها السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو وجذب الاستثمار، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وعرض البدائل التمويلية المتاحة له وتسليط الضوء على الفرص القطاعية الواعدة

٢ الترويج للنموذج الاقتصادي الجديد القائم على استكمال مسار الإصلاح الاقتصادي والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى انتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة

٣ مستقبلًا، ضمان استمرار التكامل بين الاستراتيجيات التي يتم إعدادها

ما بعد إطلاق السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

ما بعد إطلاق السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

١٤ سبتمبر ٢٠٢٥

تحميل فصول السردية من خلال تطبيق شارك

الحوار المجتمعي والجلسات المختلفة

١٤ نوفمبر ٢٠٢٥

الانتهاء من الحوار المجتمعي وتجميع جميع الملاحظات ومخرجات المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية في نسخته الثانية

ديسمبر ٢٠٢٥

نسخة متضمنة الملاحظات

تنظم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جلسات للحوار المجتمعي تدار من خلال مقررين من الخبراء المختصين

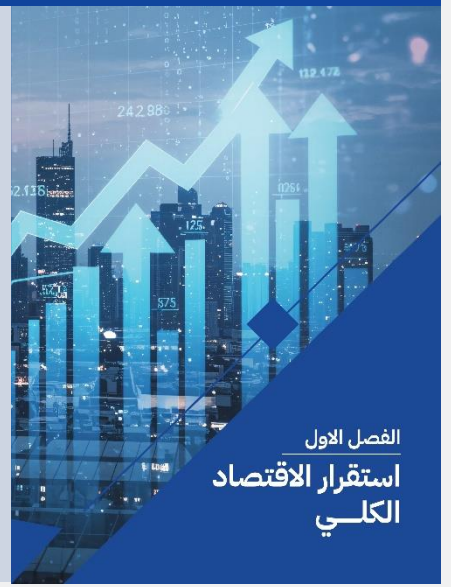

السياسات المالية والنقدية وحوكمة الاستثمارات العامة والتمويل من أجل التنمية

جلسة للحوار المجتمعي عن استقرار الاقتصاد الكلي

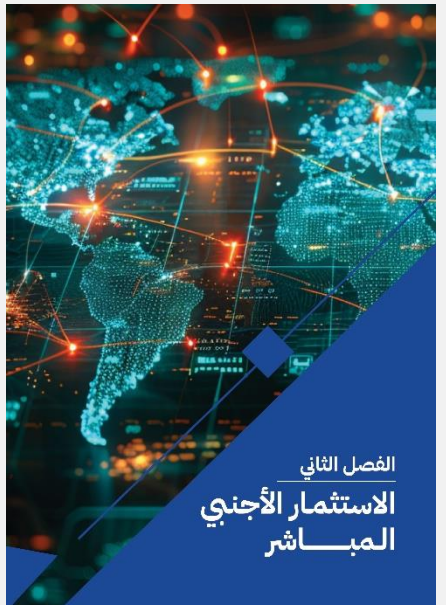

استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ودور ريادة الأعمال في جذب الاستثمارات

جلسة للحوار المجتمعي عن الاستثمار الأجنبي المباشر

تنظم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جلسات للحوار المجتمعي تدار من خلال مقررين من الخبراء المختصين

وثيقة السياسة التجارية لمصر

جلسة للحوار المجتمعي عن التجارة الخارجية

الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة

جلسة للحوار المجتمعي عن التنمية الصناعية

تنظم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جلسات للحوار المجتمعي تدار من خلال مقررين من الخبراء المختصين

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتعليم الفني والتدريب المهني

جلسة للحوار المجتمعي عن سوق العمل

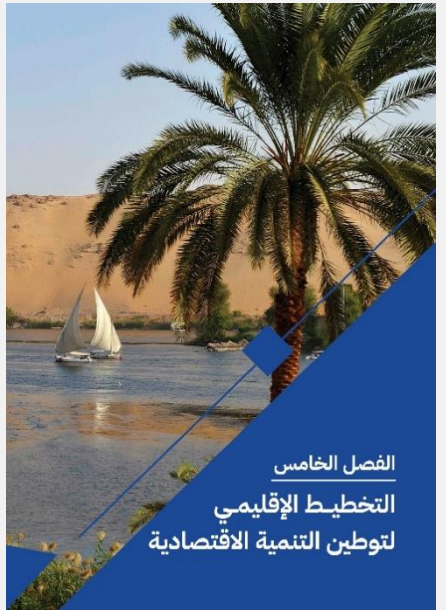

التخطيط الإقليمي والسياسات القائمة على الأدلة

جلسة للحوار المجتمعي عن توطين التنمية

منصة شارك في السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

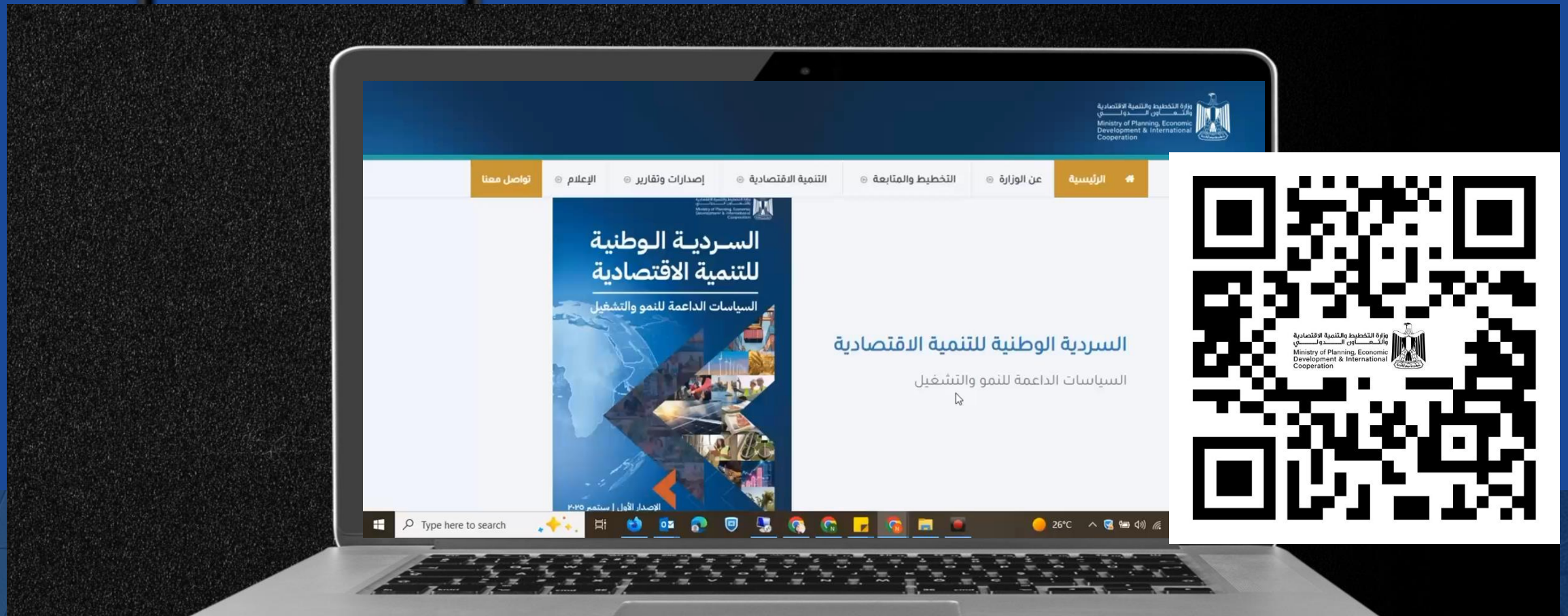

"نسعى إلى استكمال مسيرة البناء لتحقيق تطلعات المواطن في بناء دولة حديثة وديمقراطية، وذلك من خلال استمرار مسار الإصلاح الاقتصادي، وتبني استراتيجيات تُعظم من قدرات وموارد مصر الاقتصادية وتعزز من صلابة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات مع تحقيق نمو اقتصادي قوى ومستدام ومتوازن وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في قيادة التنمية."

من كلمة السيد رئيس جمهورية مصر العربية
أمام مجلس النواب - أبريل ٢٠٢٤

استقرار الاقتصاد الكلي – المالية العامة

العناصر الأساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي – "السياسة المالية" في السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

- الإطار الاستراتيجي لاستقرار الاقتصاد الكلي
- نبذة عن أداء الاقتصاد المصري وآخر المستجدات فيما يخص المالية العامة
- الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية
- الإجراءات المنفذة و المزمع تنفيذها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الأول)
- المستهدفات الكمية للسردية الوطنية فيما يخص المالية العامة

الإطار الاستراتيجي لاستقرار الاقتصاد الكلي

تستند الحكومة إلى الأطر الاستراتيجية الآتية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة...

رؤية مصر ٢٠٣٠

الاستراتيجيات والخطط القطاعية

برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤ – ٢٠٢٧/٢٦)

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية

- قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢
- قانون المالية الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢
- والقوانين ذات الصلة

وثيقة سياسة ملكية الدولة

الاستدامة المالية في إطار الحوكمة الاقتصادية

تأتي حزمة **إصلاحات المالية العامة الحالية** في إطار إرساء منظومة متكاملة للحوكمة الاقتصادية، بما يعزز تكامل السياسات الكلية والقطاعية مع المرجعيات المؤسسية والقانونية. ويُعد **قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٨١ لسنة ٢٠٢٢** الركيزة الأساسية لهذا النهج. وتستهدف السياسة المالية تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي ودفع النشاط الاقتصادي كما تعمل على خفض معدلات الدين العام وأعباء خدمته. وفي هذا السياق، تُعد إصلاحات السياسة الضريبية والجمركية وتعزيز تعبئة الإيرادات العامة من أبرز أولويات الحكومة، حيث تسعى وزارة المالية إلى بناء نظام حديث وعادل وصديق للاستثمار يُعزز التنافسية ويُبسّط الامتثال، ويسهم في توسيع القاعدة الضريبية من خلال إطلاق استراتيجية ضريبية متوسطة الأجل، وتوسيع نطاق التحول الرقمي، وتبني حزمة من التعديلات التشريعية والإدارية، مع التركيز على مساندة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الثقة بين الدولة والقطاع الخاص. كما تستهدف هذه الإصلاحات زيادة الحيز المالي الموجه للتنمية وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية لضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة

مستهدفات رؤية مصر 2030

- **تحقيق الاستدامة المالية** وذلك من خلال اتباع سياسات مالية تضمن التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتحديد الأولويات لرفع كفاءة الاستثمار والإنفاق الحكومي الذي يُمثّل المصدر الأول لتمويل الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وشبكات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى حشد الموارد المحلية
- **تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة وتحفيز التصنيع** حيث تسعى الرؤية إلى خلق اقتصاد متنوع لا يعتمد على قطاع واحد، بل يرتكز على قطاعات إنتاجية متنوعة، خاصة تلك التي تتمتع مصر بمزايا تنافسية بها، لما له من دور في تنويع مصادر الإنتاج والدخل ورفع مستوى الإنتاجية، فضلًا عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية
- **تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية** لتمكين القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات الخاصة
- **زيادة فرص العمل اللائق** بما يُسهم في زيادة الدخول، مما يعزز الطلب الداخلي، ويرفع من معدلات الادخار والاستثمار
- **التحول نحو الشمول المالي** لتقليص القطاع غير الرسمي
- **مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة** من خلال توفير بيئة تمكينيه داعمة لهذه المشروعات وتيسير حصولها على الائتمان وضمانات التمويل، لما له من أهمية في زيادة مساهمة تلك المشروعات في الحصيلة الضريبية وتعبئة الموارد المحلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار المالي الكلي

مستهدفات برنامج عمل الحكومة

- **الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية حيث** تستهدف وزارة المالية وصول الفائض الأولي إلى نسبة 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي ودين أجهزة الموازنة العامة إلى 81% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يصل متوسط عمر الدين إلى 4.5 عام، بما يعزز من إدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، وتحقيق معدل نمو في الإيرادات الضريبية بنسبة 20%، وإعداد الموازنة متوسطة الأجل من خلال تعزيز شفافية الموازنة والإطار الموازني متوسط المدى و إدراج اعتمادات مالية لدعم تنشيط الصادرات.
- **تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية** لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، باعتبارها أحد العوامل الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الخدمات الضريبية المقدمة لمجتمع الأعمال والممولين التابعة الى مصلحة الضرائب المصرية والضرائب العقارية .
- **زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية** وتعزيز برنامج المساندة التصديرية، بهدف تشجيع المصدرين خاصةً في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وكذلك السداد الفوري للمساندة، وتحسين منظومة التصدير وتيسير الإجراءات، ودعم نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية من خلال تبسيط الدورة المستندية الخاصة بعملية التصدير ، تقليص زمن الإفراج الجمركي للواردات، تحسين كفاءة الموارد البشرية
- دعم القطاع الخاص من خلال وثيقة ملكية الدولة وإصدار قانون المنافسة، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات محدودة الدخل، وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نبذة عن أداء الاقتصاد المصري وآخر المستجدات فيما يخص المالية العامة

المالية العامة والتحديات الضريبية في مصر

- **الإيرادات العامة تعكس فرصًا كبيرة لتعزيز تعبئة الموارد:**
- نسبة الإيرادات الضريبية لم تتجاوز ١٥% من الناتج المحلي (٢٠٠٣-٢٠٢٣) مقارنة: ٢٠.٤٪ في المغرب، ١٧.٨٪ في تركيا. وهو ما يبرز مجالًا واسعًا للتحسين.
- **الحاجة إلى:**
  - إرساء الثقة بين المصالح الإيرادية والممولين
  - أهمية التطور الرقمي
  - تطوير الشراكة مع مجتمع الأعمال
  - تبسيط النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وجذب القطاع غير الرسمي.

تعزيز الإنتاجية وتوسيع القاعدة الضريبية عبر إصلاحات هيكلية وتبسيط النظام الضريبي هو شرط أساسي لاستدامة المالية العامة في مصر.

شكل ١٩ عجز الموازنة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

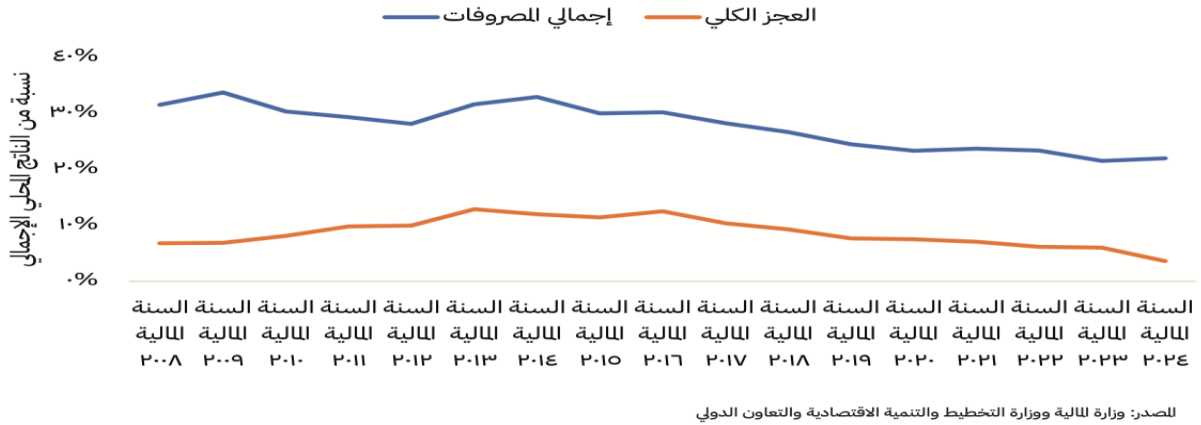

المصدر: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢٠ الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

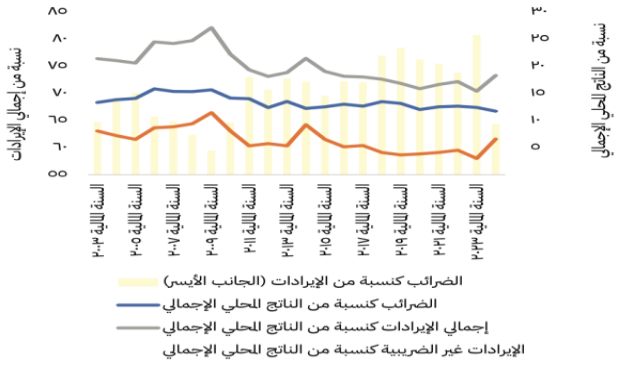

المصدر: وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢١ الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

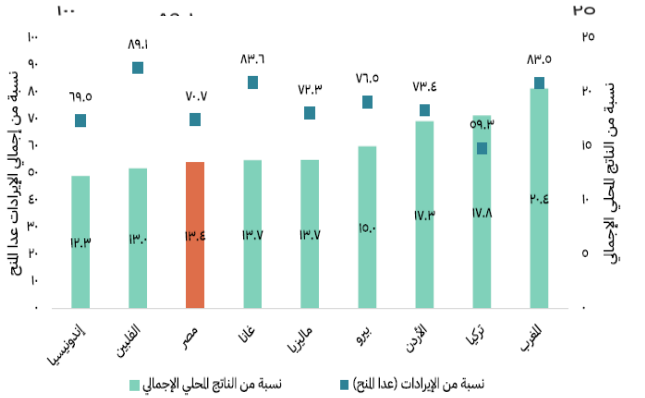

المصدر: البنك الدولي واستناداً إلى بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (بيانات مصر).

تحسن ملحوظ في الأداء المالي واستمرار الانضباط

- استمر الانضباط المالي خلال الفترة العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ حيث ارتفع الفائض الأولي ليبلغ ٦٢٩ مليار جنيه، ما يعادل ٣,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى على الإطلاق. بينما حققت الإيرادات الضريبية نموًا قويًا بنسبة ٣٥% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مما يعكس تحسن كفاءة إدارة المالية العامة. والحفاظ على الاستقرار المالي

شكل ٤٤ الفائض الأولي والإيرادات الضريبية والعجز الكلي (مليون جنيه)

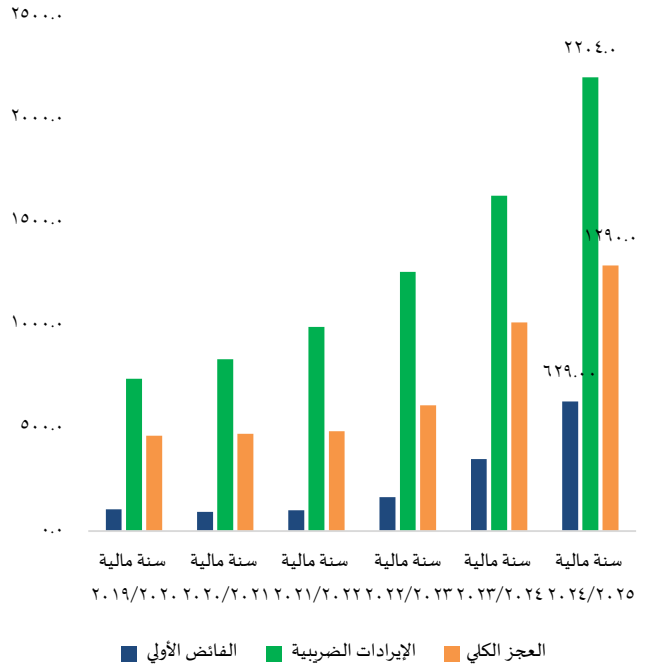

شكل ٤٥ تطور الفائض الأولي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الاجمالي (%)

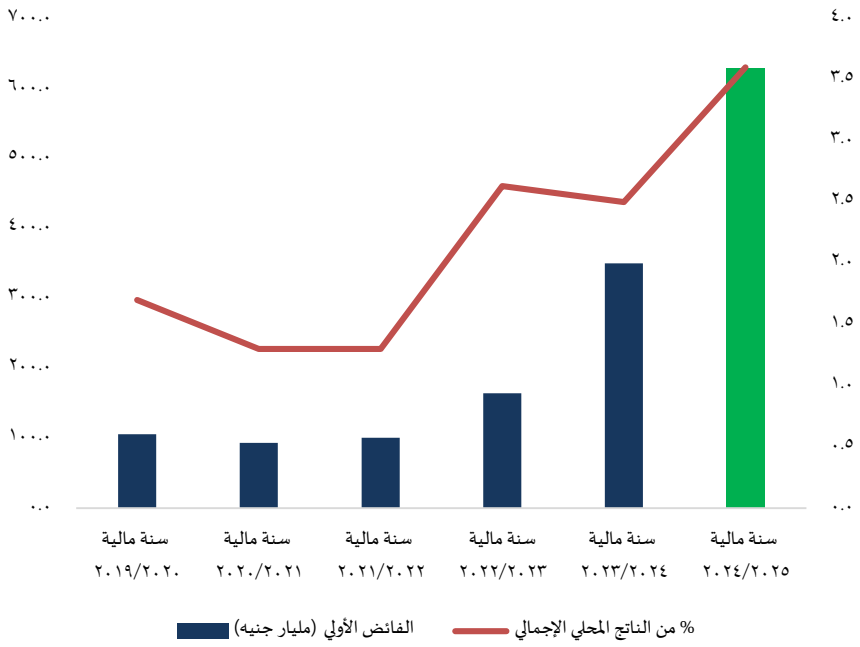

المصدر: وزارة المالية

تحسن ملحوظ في الأداء المالي واستمرار الانضباط

- وقد صاحب هذا الاستقرار المالي انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم واستعادة النمو الاقتصادي مدفوعاً بتزايد في نشاط القطاع الخاص وتحسن الأداء الاقتصادي على صعيد قطاعات اقتصادية مختلفة أهمها الصناعات التحويلية والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

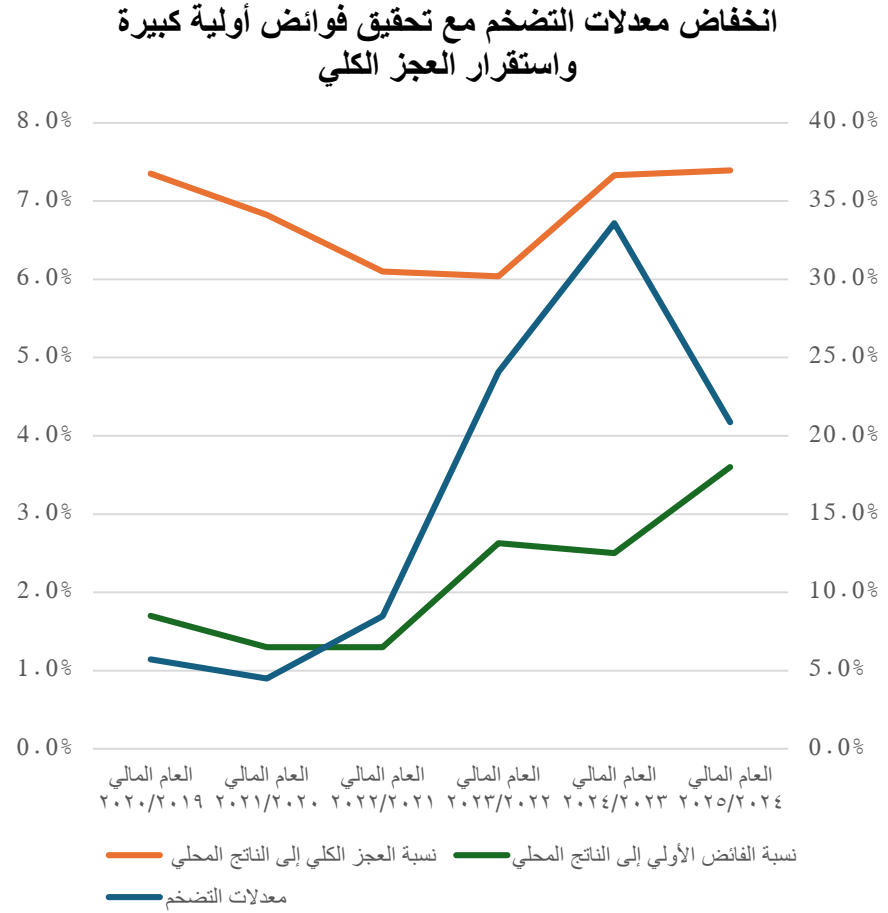

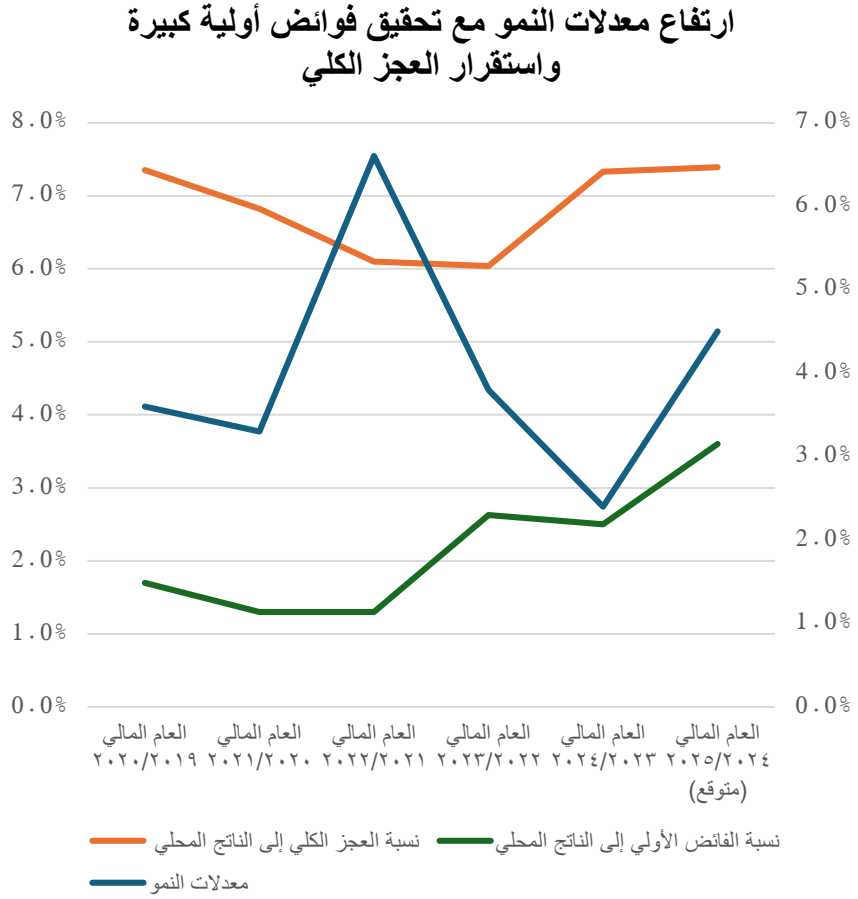

المصدر: وزارة المالية

تعزيز أولوية الإنفاق العام على التنمية البشرية

خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تم:

- **رفع الإنفاق على الصحة:** زيادة الإنفاق على القطاع الصحي بنسبة ١٩.٣% تشمل العلاج على نفقة الدولة، التأمين الصحي والأدوية، والشراء الموحد.

- **توسيع الاستثمار في التعليم:** زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة ٢٠.١% مع تمويل ٦.٩ مليار جنيه لطباعة الكتب، التغذية المدرسية، وتعيين ١٦٠ ألف معلم لسد العجز.

- **أولوية قصوى للتنمية البشرية والحماية الاجتماعية:** تخصيص ٦٤٢ مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بزيادة ١٢% مع تحسين الاستهداف.

- **زيادة مخصصات الدعم والسلع التموينية وبرامج الحماية الاجتماعية:** ١٦٥.٤ مليار جنيه للسلع التموينية (نمو ٢٤%)، و٤٣.٢ مليار لبرامج تكافل وكرامة (نمو ٢٢.٨%)، و١٤٢.٧ مليار لصناديق المعاشات (نمو ٥.٨%).

- **تعزيز الأمن الغذائي:** ١١٧.٨ مليار جنيه لدعم القمح المحلي والمستورد، إلى جانب دعم القطن وقصب السكر.

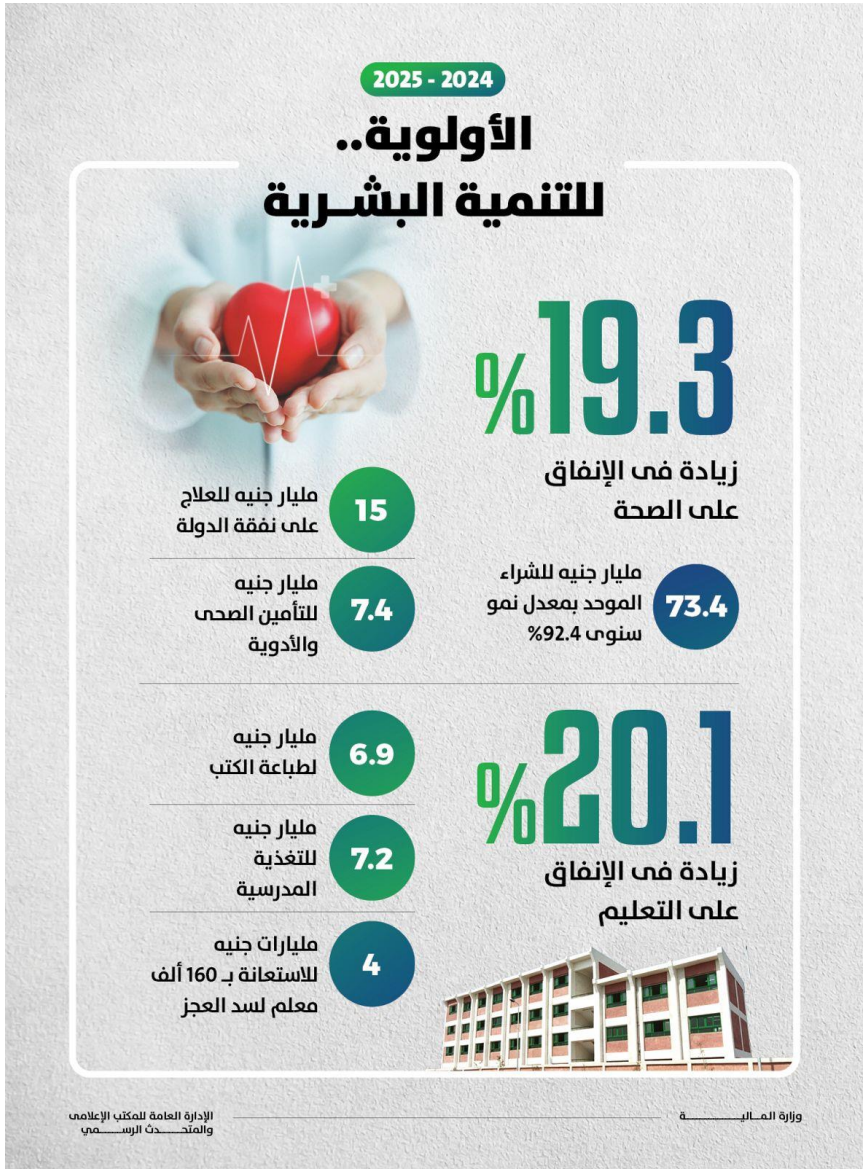

ركزت موازنة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ علي تحسين مستوي معيشة المواطن المصري وزيادة مظلة الدعم وتعزيز العدالة الاجتماعية

زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وبرنامج "تكافل وكرامة" بنحو ٢٢,٧% في موازنة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لتصل على ٥٤ مليار جنيه (مقابل ٤٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥)

زيادة المخصصات الموجهة لدعم الأدوية وألبان الأطفال بنحو ٢٥% لتصل إلى ٥ مليار جنيه في ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (مقابل ٤ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥)

زيادة المخصصات الموجهة لدعم الإسكان الاجتماعي ١٤,٣%، دعم السلع التموينية ٩,٢%، المساهمة في صناديق المعاشات ٧,٥%.

بلغ عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة خلال العقد الماضي نحو ٥,٢ مليون أسرة

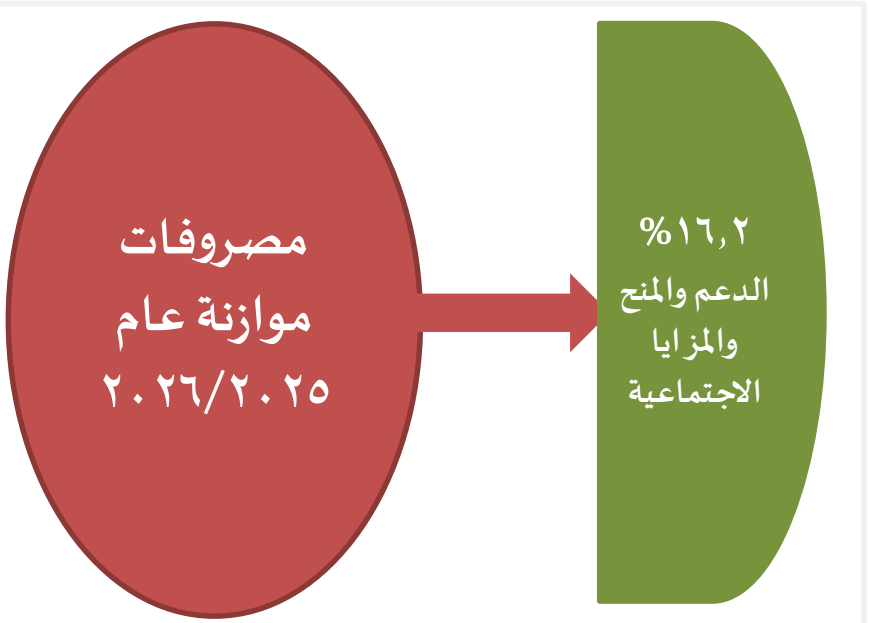

١٦,٨% زيادة في مخصصات الدولة الموجهة للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لتبلغ نحو ٧٤٢,٦ مليار جنيه مصري في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (مقارنة بنحو ٦٣٥,٩ مليار جنيه مصري عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥)

*سنة مالية.

مرونة المالية العامة لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي

- **توفير موارد الطاقة:** خصص ~٤٤٠ مليار جنيه لتدبير المواد البترولية وسداد مستحقات الشريك الأجنبي — انعكس ذلك على انتظام توليد الكهرباء وعدم انقطاع التيار.
- **ضمانات لدعم النقل وتطوير البنية:** ٩٤ مليار جنيه ضمانات لدفع تنفيذ مشروعات نقل السلع والتجارة والسياحة.
- ٧٤.١ مليار جنيه للهيئة القومية للأنفاق و١٣.٥ مليار جنيه للهيئة القومية للسكة الحديد لتطوير الخدمات لصالح المواطنين.

تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال المالية العامة

وفي هذا السياق، تركز السياسة المالية الحالية على تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النمو الاقتصادي من خلال تقديم المساندة الكافية للقطاعات الإنتاجية والصناعية. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، من أبرزها:

- **وضع نظام مبسط ومتكامل ومحفز للممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم السنوي ٢٠ مليون جنيه**، يشمل جميع الأوعية الضريبية (ضريبة الدخل – القيمة المضافة – الدمغة – رسم تنمية موارد الدولة).
- **تعديل تشريعي يتيح حل وإنهاء النزاعات لكافة الملفات الضريبية** للأعوام السابقة بشكل سهل ومرن وسريع.
- **تحديد حد أقصى للغرامات الضريبية بحيث لا يتجاوز ١٠٠% من أصل الضريبة**، بهدف إنهاء أكبر قدر من المنازعات.
- **تشجيع غير المسجلين ضريبيًا** – سواء أشخاص طبيعيون أو اعتباريون – على التسجيل بمصلحة الضرائب المصرية عبر فتح صفحة جديدة معهم بعدم مطالبتهم بأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لتسجيلهم، تأكيدًا لمبدأ الثقة والشراكة.
- **تبسيط وزيادة فاعلية منظومة رد الضريبة** بما يرفع قيمة وأعداد المستفيدين أربعة أضعاف.
- **تبسيط الإقرارات الضريبية وتخفيض عدد صفحاتها**، مع النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي تيسيرًا على الممولين.

سيستمر تنفيذ هذا النهج من الإصلاحات والتسهيلات الضريبية والجمركية خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وعلى المدى المتوسط

بينما تتضمن حزمة المبادرات في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مجموعة من البرامج الموجهة لدعم ومساندة التصدير والقطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن أبرزها:

- برنامج جديد لرد أعباء المصدرين.
- مبادرة لدعم القطاع السياحي من خلال التوسع في الطاقة الفندقية وزيادة عدد الغرف.
- مبادرة لدعم فائدة القروض الموجهة للقطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية).
- دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، إلى جانب تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي في السيارات المصنعة محليًا.
- مبادرة لدعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية عبر تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال توفير الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية.
- تقديم حوافز نقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

مبادرة لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية

١

الركيزة الأولى: تطوير المنظومة الضريبية والجمركية واستعادة الثقة في التعامل مع المصالح الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والممولين

والتي تهدف إلى بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وعادل وصديق للاستثمار، يدعم التنافسية، ويُبسّط الامتثال، ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال.

٢

الركيزة الثانية: الركيزة الثانية: الحفاظ على الانضباط المالي ومساهمة السياسات المالية في دعم نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص والتصدير

والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وثقة المستثمرين من خلال تعبئة الإيرادات بكفاءة، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق غير ذي الأولوية، وتنسيق التخطيط المالي مع نموذج النمو المعتمد على القطاع الخاص.

٣

الركيزة الثالثة: تنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته والتي تهدف إلى تقليص عبء الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة وكفاءة التنويع الأسواق والأدوات وخفض لتكلفة والمصداقية السوقية.

٤

الركيزة الرابعة: زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية

١

الركيزة الأولى: تطوير المنظومة الضريبية والجمركية وتعزيز الثقة في المصالح الإيرادية

والتي تهدف إلى بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وواضح وصديق للاستثمار، يدعم التنافسية، ويُبسّط الامتثال، ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال وتطوير نظم الضرائب العقارية..

(١) الإصلاحات الضريبية

الحزمة الأولى: التحول الإداري والرقمي

- تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة.
- تعميم منصة الضرائب الإلكترونية.
- تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.
- نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة.
- تبسيط الإقرارات وتقليل تعقيد النماذج.

الحزمة الثانية: الإطار القانوني وتسوية المنازعات

- تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥.
- سقف الغرامات بنسبة ١٠٠% من الضريبة الأصلية.
- تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتبسيط النظام وزيادة الكفاءة.
- تطبيق مبدأ الحياد الضريبي على شركات القطاع العام.

الحزمة الثالثة: الامتثال الطوعي وتوسيع القاعدة الضريبية

- مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي.
- إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية.
- إصلاح ضريبة العقارات وتسهيل السداد.

مضاعفة عدد المستفيدين من نظام رد الضريبة على القيمة المضافة

(٢) الإصلاحات الجمركية

- تعظيم الاستفادة من نظام "نافذة" و"ACI"
- توحيد إجراءات الإفراج الجمركي.
- تطبيق آليات إدارة المخاطر وربط البيانات بالجهات المعنية.
- تقليص زمن الإفراج الجمركي.
- حوار نشط مع القطاع الخاص لضمان الشفافية والمواءمة

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية

٢

الركيزة الثانية: الحفاظ على الانضباط المالي وإعادة هيكلة السياسات المالية لدعم نمو يقوده القطاع الخاص والتصدير

والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وثقة المستثمرين من خلال تعبئة الإيرادات بكفاءة، والحد من الإنفاق غير ذي الأولوية، وتنسيق التخطيط المالي مع نموذج النمو المعتمد على القطاع الخاص.

الإجراءات الأساسية:

- نمو الإيرادات الضريبية بحوالي ٣٥%خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بدون فرض ضرائب جديدة.
- استمرار ضبط النفقات بإبقاء سقف الاستثمارات العامة عند حوالي تريليون جنيه.
- خفض الاستثمارات الممولة من الموازنة
- إصلاح دعم الوقود.
- دمج ٥٩ هيئة اقتصادية في الموازنة العامة.
- تنفيذ الإطار متوسط الأجل للموازنة لتحسين الشفافية والتخطيط متعدد السنوات.
- تطبيق موازنات البرامج والأداء.

<u>بينما تتضمن حزمة المبادرات في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مجموعة من البرامج الموجهة لدعم ومساندة التصدير والقطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن أبرزها:</u>

- برنامج جديد لرد الأعباء التصديرية.
- مبادرة لدعم القطاع السياحي من خلال التوسع في الطاقة الفندقية وزيادة عدد الغرف.
- مبادرة لدعم فائدة القروض الموجهة للقطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية).
- دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، إلى جانب تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي في السيارات المصنعة محليًا.
- مبادرة لدعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية عبر تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال توفير الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية.
- تقديم حوافز نقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- مبادرة لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية

٣

الركيزة الثالثة: تنفيذ استراتيجية متكاملة لتحسين إدارة الدين العام ومؤشراته والتي تهدف إلى تقليص عبء الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة وكفاءة التكلفة والمصداقية السوقية.

الأهداف الرئيسية:

- خفض الدين العام إلى أقل من ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط.
- خفض الدين الخارجي بمقدار ١–٢ مليار دولار سنوياً على المدى المتوسط.
- تنويع مصادر التمويل الخارجي لخفض التكلفة وإطالة الآجال
- سقف رسمي للدين العام (١٦,٤ تريليون جنيه).
- تخصيص ٥٠% على الأقل من عائدات الطروحات لتخفيض الدين.
- تنويع أدوات التمويل: التمويل الميسر، آليات التحوط، نماذج الدين مقابل الاستثمار.

السياسات والأدوات المعتمدة ضمن استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة (MTDS):

تركز استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على تنويع مصادر وأدوات التمويل وقاعدة المستثمرين، بما يعزز كفاءة إدارة الدين ويقلل المخاطر.

- تقليل مخاطر إعادة التمويل Roll-over risk
- طرح منتجات جديدة بالعملة المحلية مثل أدوات التجزئة والصكوك والأدوات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المستثمرين وتقليل التركّز.
- تنويع الإصدارات الخارجية واستكشاف أسواق جديدة، بما في ذلك الإصدارات التقليدية والصكوك السيادية.
- تقليص عبء الدين الخارجي من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الميسر والإصدارات المضمونة.
- تحسين إدارة الأصول والخصوم ALMاستخدام آلية مبادلة الديون Debt Swaps لسد الفجوات التمويلية.

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية

٤ الركيزة الرابعة: زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية

إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم
٣١٠ مليار جنيه

متوسط الزيادة على قطاع التعليم
%١٧

إجمالي الإنفاق على قطاع الصحة
٢٢٣ مليار جنيه

متوسط الزيادة على قطاع الصحة
%١٧

- **تقديم دعم مالي إضافي للعلاج على نفقة الدولة** خلال الفترة من مارس حتى يونيو ٢٠٢٥ لعلاج نحو ٥٠ ألف حالة من الحالات الحرجة على نفقة الدولة للقضاء على قوائم الانتظار حيث تم خلال شهر مارس فقط علاج نحو ٢٦،٨٦٤ حالة تم الإجراء الجراحى لها،
- تقديم **مساندة إضافية خلال شهر رمضان** فقط بقيمة ٣٠٠ جنيه لكل أسرة لنحو ٥,٢ مليون أسرة مستفيدة من برنامج تكافل وكرامة،
- **زيادة قيمة المساندة النقدية الشهرية** بنسبة ٢٥٪ للأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة وذلك اعتبارا من أبريل ٢٠٢٥،
- تقديم دعم إضافي لنحو 10 مليون أسرة مقيدة على **البطاقات التموينية من الأسر الاكثر فقرا** بمبالغ شهرية ١٢٥ جنيه للبطاقة التي تتضمن فرد واحد، ٢٥٠ جنيه للبطاقة التي تتضمن فردين أو أكثر وذلك لمدة شهرين فقط (رمضان وعيد الفطر - مارس وأبريل ٢٠٢٥)،
- **زيادة المنحة المقررة للعمالة غير المنتظمة** بمبلغ ٥٠٠ جنيه لتصل الى ١،٥٠٠ جنيه وذلك للعمالة المسجلة ضمن بيانات وزارة العمل تنفيذاً للتكليفات الرئاسية في هذا الشأن.

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الأول)

الإجراءات	الجهة المنفذة
الإصلاح المالي وتعزيز الشفافية ● استصدار قرار المتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية. ● إحالة التعديلات الخاصة بقانون المالية الموحد للبرلمان لتحسين التقارير المالية، وذلك بتضمين الهيئات الاقتصادية في تعريف الحكومة. ● إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن الميزانية من أعلى إلى أسفل والسقوف المرتبطة بها فيما يتعلق بإطار الميزانية متوسط الأجل. ● إعادة النشر المنتظم للتقارير السنوية المجمعة الخاصة بالبيانات المالية للشركات المملوكة للدولة، والتي تم تأسيسها في البداية بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦، مع استهداف توسيع قاعدة الشركات التي يشملها التقرير لتشمل كافة الشركات التي تغطيها وثيقة سياسة ملكية الدولة. **الهيئات الاقتصادية** ○ تصدر اللجنة العليا للهيئات الاقتصادية قرارات لدمج أو تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات الاقتصادية كهيئات خدمية ○ استصدار حساب نهائي مجمع للحكومة العامة بما يشمل ٥٩ هيئة اقتصادية **قطاع الموازنة العامة** ○ زيادة تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة، حيث ستقوم وحدة المحاسبة العامة بوزارة المالية بإعداد دليل حول منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل المعلومات المالية بين السلطات الاقتصادية ووحدة وزارة المالية. ○ إعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ينشر مع البيان المالي نصف السنوي للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦. وتشمل بيانات الحكومة العامة عرض إجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة. **الإصلاحات المستهدفة لرفع مؤشرات مشاركة الجمهور** ○ تطبيق الموازنة التشاركية في ٣ محافظات إضافية بعد نجاحه في الفيوم والإسكندرية كالتالي: (بني سويف – المنيا - دمياط) فى ديسمبر ٢٠٢٥. **التدقيق الداخلي:** ○ صياغة وإعداد وتعميم خطة للمراجعة الداخلية لتفعيل العمل بإدارات المراجعة الداخلية بوزارة المالية، تغطي كلا من المحور الإداري والمحور الفني بما يتفق مع المتطلبات التنظيمية. ○ تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية من الخطة المفصلة لتعزيز إدارة التدقيق الداخلي بوزارة المالية. **الإطار الموازني متوسط المدى** ○ إعداد تقرير تقييمي عن المرحلة الأولية لتنفيذ إطار العمل متوسط الأجل، ○ تعزيز تنفيذ موازنة البرامج والأداء من خلال إعداد خطة مفصلة للنشر. ○ تعزيز إدارة المخاطر المالية من خلال إصدار قرار وزاري لتنظيم إدارة المخاطر المالية بما في ذلك تحديد مسؤوليات إدارة المخاطر المالية. ○ زيادة التقدم في إطار الميزانية المتوسطة الأجل (MTBF) وتطبيق الإطار الكلي الموحد في تحضير ميزانية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، **موازنة البرامج والأداء** ○ تعزيز تنفيذ موازنة البرامج والأداء PPB من خلال التدابير ذات الأولوية التي تم تحديدها في الخطة المفصلة لتنفيذ موازنة البرامج والأداء. **إدارة المخاطر المالية** ○ إنشاء إدارة المخاطر وتحديد اختصاصاتها بقرار من السيد وزير المالية . ○ تطوير وإعداد إطار تحليل كمي لتأثير أهم المخاطر الاقتصادية الكلية وتداعياتها على مؤشرات المالية العامة، وإعداد تقرير حول أهم المخاطر على تقديرات الموازنة العامة للدولة. ○ تعزيز بيان المخاطر المالية في بيان الميزانية والإفصاح عن المعلومات الكمية حول الالتزامات الطارئة. ○ ضمان تحديد كمية الضمانات السيادية وأولوياتها. حيث سيتم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء يُلزم الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة بطلب قيمة الضمانات اللازمة لدعم خططها الاستثمارية في الموازنة قبل إعداد الموازنة العامة للدولة.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

الإجراءات	الجهة المنفذة
تعزيز الإطار المالي متوسط الأجل ○ نشر استراتيجية مالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، تتضمن التوقعات المالية الكلية الرئيسية على المدى المتوسط، بما يدعم التخطيط المالي المستدام ويوفر رؤية واضحة لمسار السياسات المالية. **الشفافية المالية:** ○ تحسين الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (باللغتين العربية والإنجليزية) للمستثمرين والمواطنين، بما في ذلك توفير معلومات دورية عن الدين العام، وإطلاق منصة إلكترونية لإحصاءات الميزانية. ○ تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة بشكل أكبر وإعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ليتم نشره بالتزامن مع المراجعة نصف السنوية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. **إدارة الدين العام** ● تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك السلطات الاقتصادية الـ ٥٩ من خلال إنشاء وحدة مخصصة في وزارة المالية. ○ نشر استراتيجية محدثة للدين متوسطة الأجل، ○ اتخاذ التدابير اللازمة للسماح بالاستثمار بالتجزئة في أدوات الدين الحكومية. ○ توسيع نطاق التقارير الإحصائية عن ديون الحكومة العامة و/أو التقارير على أساس دوري (ربع سنوي) التي تغطي كافة جوانب الدين والاقتراض، الذي تم نشره عن ديون الحكومة المركزية في أبريل ٢٠٢٤ ومن المفترض توسيع نطاقه في نوفمبر ٢٠٢٥ فصاعدًا. **الإصلاحات الضريبية** ● استصدار القانون رقم ١٥٩/٢٠٢٣ بإلغاء الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم لهيئات الدولة فيما يخص الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذا قيام وزارة المالية باستصدار القرارات رقم ٢٠٢٣/١٣٧ ورقم ٢٠٢٣/١٧٥ لتفعيل النظام تدريجياً فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة باحتساب ضرائب الأجور والمرتبات. ● نشر تقرير يوضح الاصلاحات المؤسسية والإجراءات المتبعة لضمان تحصيل الضرائب من الشركات المملوكة للدولة بعد إلغاء الامتيازات الضريبية بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣. كما سيتضمن التقرير المبلغ المحصل عن كل نوع من الامتيازات الضريبية الخاصة (ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، وغيرها) التي تم إلغاؤها، والتحصيلات المتوقعة من هذه الضرائب في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦. **الحزمة الأولى: التحول الإداري والرقمي** ○ تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة. ○ تعميم منصة الضرائب الإلكترونية. ○ تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني. ○ نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة. ○ تبسيط الإقرارات وتقليل تعقيد النماذج. **الحزمة الثانية: الإطار القانوني وتسوية المنازعات** ○ تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥. ○ سقف الغرامات بنسبة ١٠٠% من الضريبة الأصلية. ○ تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتبسيط النظام وزيادة الكفاءة. ○ تطبيق مبدأ الحياد الضريبي على شركات القطاع العام. **الحزمة الثالثة: الامتثال الطوعي وتوسيع القاعدة الضريبية** ○ مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي. ○ إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية. ○ إصلاح ضريبة العقارات وتسهيل السداد. ○ مضاعفة عدد المستفيدين من نظام رد الضريبة على القيمة المضافة.	

الإجراءات	الجهة المنفذة
تعبئة الإيرادات (إصلاحات ضريبية) ○ إلغاء عدد كبير من النفقات الرئيسية المحددة في التقرير السنوي، والتي تعد ضرورية لتعزيز تعبئة الإيرادات بما يتماشى مع أهداف نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ والسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ ○ تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية وإلغاء الإقرارات الضريبية الأساسية المفترضة. ○ بناءً على نشر استراتيجية الضرائب متوسطة الأجل، سيتم إجراء المشاورة العامة بشأن مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل، وكذلك تقديم مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل إلى مجلس النواب ○ توسيع نطاق استخدام نظام ضريبة الرواتب الإلكتروني، لأجور القطاع الخاص، ليشمل ١٥ % من الشركات، (المرجع الأساسي: العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦). إصلاح نظام الضرائب العقارية من خلال ضمان موافقة مجلس الوزراء على التشريعات لتسهيل حل النزاعات وإصدار قرار وزاري لتقديم المدفوعات والإقرارات الإلكترونية. **تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث** ○ إعداد نموذج تحليل البرامج المقدمة من الوزارات من منظور النوع الاجتماعي لتحديد مدى سعي تلك البرامج إلى تحقيق أهداف تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث، وتصنيف المستفيدين من البرامج حسب النوع في كافة المراحل العمرية. ○ إعداد بيان ملخص يلخص المعلومات المستخلصة من نموذج التحليل يرفق بالبيان المالي ويعكس مدى تحقيق أهداف تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث من البرامج المقدمة من الوزارات.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE
التخطيط متوسط الأجل ○ إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ ○ إصدار تقرير التخطيط متوسط وطويل الأجل. ○ تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية استناداً إلى مراجعة شاملة لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**، وخارطة الطريق الخاصة بمراجعة الحوكمة العامة **(PGR)**، وتقييم إدارة الاستثمار العام **(PIMA)**، وذلك بهدف تحديد وترتيب التدخلات اللاحقة ذات الصلة بإدارة الاستثمار العام والحوكمة حسب الأولوية والأهمية. ○ نشر الدليل الإجرائي/مجموعة أدوات العمل لإعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل، بما يشمل الإرشادات الموجهة للوزارات والجهات المعنية لتطبيق أحكام قانون التخطيط لتعزيز إدارة الاستثمار العام من خلال عقد ورش عمل لبناء القدرات بهدف دعم الوزارات القطاعية والجهات المعنية في إعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل. **حوكمة الاستثمارات العامة** ● إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام. ○ تقرير متابعة - نصف سنوي- للاستثمارات العامة المنفذة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وذلك في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء (المزمع صدوره) بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥. ○ تقرير متابعة - سنوي- للاستثمارات العامة المنفذة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وذلك في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء (المزمع صدوره) بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥. **تعزيز التنبؤات الاقتصادية** ○ لضمان الاتساق في إعداد واستخدام إطار اقتصادي كلي مشترك، يتم تفعيل مجموعة العمل الفنية المشكلة والتي تضم وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمالية، والاستثمار والتجارة الخارجية، والبنك المركزي المصري، بشكل كامل من خلال اعتماد بروتوكول تنسيقي رسمي. ويتضمن ذلك توحيد آليات تبادل البيانات، ووضع جدول زمني واضح للتنبؤات الاقتصادية، واعتماد مجموعة موحدة من الفرضيات الكلية وتوقعات اقتصادية مشتركة بين الوزارات المعنية. **العدالة الاجتماعية والنمو الشامل** ○ إطلاق الأعمال التحضيرية لإجراء المسح القادم لدخل وإنفاق الأسر، بما يشمل التقديرات المحدثة لمعدلات الفقر. ○ استكمال تنفيذ مسح دخل وإنفاق الأسر، وإتاحة نتائجه للجهات الحكومية المعنية وعدد من المؤسسات الدولية الشريكة المحددة.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

الإجراءات	الجهة المنفذة
○ استصدار قرار لجعل تسجيل المستفيدين من برنامج تكافل و كرامة في التأمين الصحي الشامل تلقائياً في المحافظات التي تعمل فيها التأمين الصحي الشامل . ○ إصدار تعديلات على قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢/٢٠١٨ لتحسين فعالية الترتيبات المؤسسية والاستدامة المالية للتأمين الصحي الشامل.	جمهورية مصر العربية رئاسة مجلس الوزراء
تعزيز الحماية الاجتماعية ● تعزيز التحول المستدام، ومواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من بين أمور أخرى، من خلال ١) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية بمقدار ١٠٠ ألف أسرة (من ٤,٦ مليون إلى ٤,٧ مليون)، و٢) زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع).إطلاق ونشر تقرير مرصد الحماية الاجتماعية ○ بحلول يونيو ٢٠٢٦ يتم إصدار واعتماد اللائحة التنفيذية لقانون المساعدات الاجتماعية الجديد، والتي تهدف إلى توضيح الأسس والمنهجية الحاكمة لآلية التدرج والخروج من المساعدات الاجتماعية، بما يشمل: معايير الاستحقاق، صرف المساعدات النقدية، صرف المساعدات الاستثنائية، دعم الوصول إلى برامج التمكين الاقتصادي، آلية التظلم، والأسس المنظمة لصندوق المساعدات النقدية. ○ بحلول ديسمبر ٢٠٢٦ يتم تحديث آلية المتابعة والتقييم المعتمدة حالياً للمساعدات النقدية بما يتوافق مع اللائحة التنفيذية الجديدة ○ خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٦ إلى ديسمبر ٢٠٢٦ يتم إضافة ١٥٠,٠٠٠ أسرة جديدة إلى برامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة"، ○ خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٦ إلى ديسمبر ٢٠٢٦ يتم تنفيذ ٥٠,٠٠٠ مشروع جديد للتمويل متناهي الصغر.	جمهورية مصر العربية وزارة التضامن الاجتماعي Ministry of Social Solidarity

الإجراءات	الجهة المنفذة
تعزيز الحماية الاجتماعية والمساواة بين الذكور والإناث ○ بحلول يونيو ٢٠٢٦ يتم تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل (UHIS)، وذلك من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر المعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة. كما تشمل الاستراتيجية إعداد خطة عمل لدعم وصول النساء إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.	الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل UHIA
سياسات التأمين والمعاشات ● استصدار قانون للتأمين بما يسمح بتطوير صندوق طوعي للمعاشات الخاصة. ○ إصدار قانون التأمين الذي يتيح تطوير رك ة صندوق ن ز التقاعد الخاص الطوعي، وإصدار قرار بإنشاء البيئة المواتية لتنمية صناديق الدخل الثابت.	ARAB REPUBLIC OF EGYPT الهيئة العامة للرقابة المالية FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

الاستثمار الأجنبي المباشر

تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)
(خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى الربع الثالث من ٢٠٢٤/٢٠٢٥)

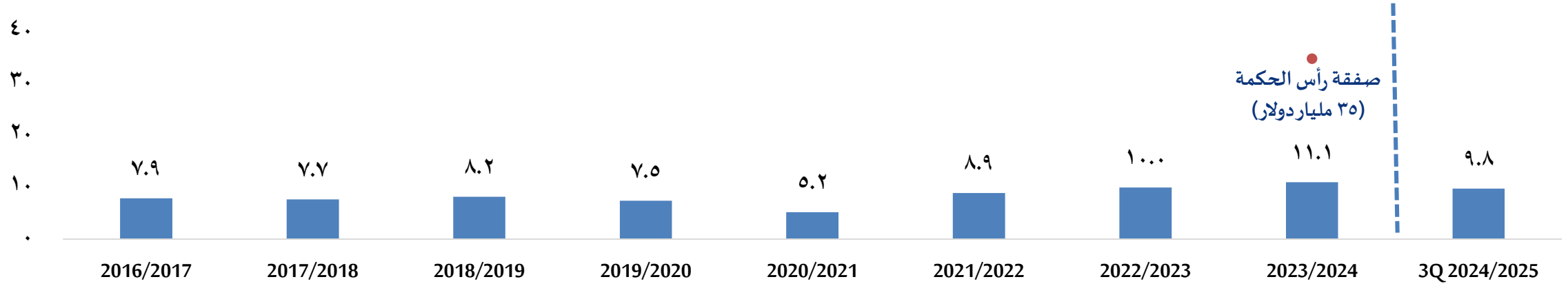

المصدر: البنك المركزي المصري

- شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر **اتجاهاً تصاعدياً** واضحاً خلال معظم الفترة من ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى الربع الثالث من ٢٠٢٥/٢٠٢٤، باستثناء التراجع الذي حدث بين عامي ٢٠١٩/٢٠١٨ و ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث **انخفضت التدفقات من ٨.٢٤ مليار دولار إلى ٥.٢١ مليار دولار**، وهو أدنى مستوى في الفترة محل الدراسة.
- بدءاً من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، **استعاد المؤشر مساره الصاعد ليسجل ١١.٠٦ مليار دولار في** ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (بعد استبعاد الأثر الاستثنائي لصفقة رأس الحكمة بقيمة ٣٥ مليار دولار)،
- **وبالنظر إلى تسجيل ٩.٨٠ مليار دولار خلال أول ثلاثة أرباع فقط من ٢٠٢٥/٢٠٢٤**، فإن المؤشرات ترجّح إمكانية تجاوز مستوى العام السابق بنهاية العام المالي الحالي.

استراتيجية تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٢٠٢٥-٢٠٣٠)

الهدف الرئيسي: تمكين مصر من الاستفادة الفعّالة من الفرص الناشئة في ظل المشهد العالمي سريع التغير بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لنمو مستدام، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ وأولويات الحكومة الجديدة (٢٠٢٤–٢٠٢٧)

خمسة ركائز لتحفيز الاستثمار إصلاحات جريئة، وتعبئة وتخصيص أفضل للموارد

يمثل تحديد القطاعات ذات الأولوية عنصراً أساسياً في استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، تم تحديد القطاعات الفرعية وفقاً لبُعدين رئيسيين:

١. الأول هو جاذبية هذه القطاعات للمستثمرين الدوليين، والذي يُعرف بالجدوى Feasibility من خلال تقييم عوامل مثل حجم السوق، وتكاليف الإنتاج، والبنية التحتية المتاحة

٢. الثاني هو الفوائد المحتملة التي يمكن أن تحققها هذه الاستثمارات للدولة ويُعرف بالرغبة Desirability من خلال تقييم عوامل مثل خلق فرص العمل وزيادة الصادرات، بما يتماشى مع الأهداف التنموية للدولة.

قطاعات المرحلة الأولى (الأكثر جاهزية للترويج)

١. خدمات التعهيد والاتصالات.
٢. الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).
٣. الصناعات الكيماوية.
٤. الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي.
٥. الفنادق والمنتجعات السياحية.
٦. صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.
٧. اللوجستيات والنقل.
٨. الصناعات الالكترونية.

قطاعات المرحلة الثانية (القطاعات الطموحة)

١. الهيدروجين الأخضر .
٢. الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.
٣. مراكز البيانات.
٤. المستشفيات والمراكز الطبية.
٥. صناعة السيارات والصناعات المغذية.

المصدر: استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعزز الإنتاجية ونقل التكنولوجيا

التحول إلى الاقتصاد الأخضر

التكامل في سلاسل القيمة العالمية

يخلق وظائف عالية الجودة

يعزز الروابط مع الصناعات المحلية

يدعم التنمية الإقليمية والمكانية

تنظيم وحوكمة الأعباء المالية غير الضريبية

انطلقت الوزارة في معالجة هذا الملف كأحد أهم محاور تحسين بيئة الاستثمار، عبر مسار إصلاحي على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

استهدفت الرسوم والاستقطاعات الدورية الكبرى التي تطبق على جميع الشركات:

صندوق تمويل التدريب والتأهيل: تم الغاء نسبة ١% من أرباح الشركات والتي كانت تؤول الي الصندوق واستبدالها بنسبة تبلغ ٢٥..% من الحد الأدنى للأجر التأميني، مع إعفاء الشركات التي تنفذ برامج تدريبية معتمدة للعاملين مع إلغاء الأثر الراجعى.

المساهمة التكافلية: تم العرض علي مجلس الوزراء لتعديل الية احتساب نسبة المساهمة التكافلية ليتم احتسابها على أساس صافي الربح بدلاً من إجمالي الإيرادات.

- جاري التو افق على النسبة مع الجهات المعنية.

بما يخفف العبء عن المستثمرين حيث كانت المطالبة بتخفيض تلك المساهمة مطلب رئيسياً و ملح لدي مجتمع الاعمال.

المرحلة الثانية:

- لأول مرة، تم تنفيذ **حصر شامل لجميع الرسوم ومقابل الخدمات المفروضة** على المستثمرين في مختلف مراحل المشروع (التأسيس – التشغيل – التوسع - التخارج) بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية.
- جاري إضافة دفعة اخري من الرسوم ومقابل الخدمات على منصة التراخيص المؤقتة.
- يجري حاليًا تحليل وتصنيف هذه البنود لإعادة هيكلتها في منظومة موحدة **لحين التكامل مع منصة الكيانات الاقتصادية**.

تم الاطلاق الرسمي لمنصة التراخيص المؤقتة بالهيئة العامة للاستثمارفي يونيو ٢٠٢٥

المرحلة الأولى

- ٣٨٩ خدمة ترخيص
- ٣٩ دليل تراخيص
- ٤١ جهة حكومية مصدرة للتراخيص
- ٢٥٠ خدمة يمكن سداداها الكترونيًا

- نشر قوائم مختومة وموقعة من الجهات تضم جميع الخدمات والرسوم، لتمكين المستثمر من الاطلاع عليها بشفافية ووضوح
- استكمال تطوير المنصة الرقمية عبر إدراج دفعات جديدة من الخدمات بشكل تدريجي، لضمان التوسع المنهجي وتكامل منظومة تقديم الخدمات للمستثمرين

منصة الكيانات الاقتصادية

تضمن إعادة تصميم بيئة الأعمال بحيث ترتكز على دورة عمل رقمية ومتطورة تغطي احتياجات المستثمرين من خلال منصة واحدة تربط بين مختلف الجهات الحكومية. وتعمل المنصة وفق معايير أداء واضحة، تشمل تقليص الوقت الكلي للحصول على الخدمات، وخفض التكلفة الإجمالية، إضافةً إلى توفير قنوات فعّالة لتقديم الشكاوى والتظلمات ومتابعتها، فضلًا عن إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة لبدء الأعمال وإدارتها بكفاءة.

إعادة تصميم وتبسيط الإجراءات الخاصة بكافة الأنشطة والتراخيص المتخصصة

قائمة شاملة ومبسطة للخدمات

تقليص المعاملات الورقية

تطبيق مبدأ «ترخيص واحد – رسم واحد»

خدمات رقمية تغطي جميع مراحل دورة حياة الأعمال من نقطة موحدة، وتشمل كافة الأنشطة الاقتصادية

تقرير جاهزية بيئة الأعمال (Business-Ready)

في إطار استعداد مصر للانضمام للتقرير، قامت الحكومة المصرية بعقد مشاورات مع القطاع الخاص والجهات الوطنية حول الإطار التنظيمي ومدي توافر وجودة الخدمات العامة والكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات، وستُستخدم التوصيات الصادرة عن هذا الجهد لدعم تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، بما يتكامل مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ويُعزز من جذب الاستثمارات وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية.

الاصدار الاول	الاصدار الثاني	الاصدار الثالث
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
٥٠ دولة	١٢٠ دولة	١٨٠ دولة
		من ضمنها مصر

تقرير جاهزية بيئة الأعمال (Business-Ready)

يعتمد التقرير في رصد سهولة أداء الأعمال على ثلاثة ركائز أساسية:

١ الإطار التشريعي والتنظيمي

٢ توفر وجودة الخدمات العامة (التحول الرقمي)

٣ الكفاءة التشغيلية (الوقت، التكلفة)

خلال ١٠ موضوعات تتضمن دورة حياة الشركات:

تأسيس الشركة:
الدخول للأعمال | موقع الشركة

تشغيل وتوسيع الشركة
المنافسة في السوق | العمالة | الخدمات المالية | التجارة الدولية | الضرائب | تسوية المنازعات | خدمات المرافق العامة

إغلاق الشركة:
إعسار للأعمال

BUSINESS READY

الجهود المبذولة استعدادًا لانضمام مصر لتقرير "جاهزية الأعمال" بناء على تكليفات السيد رئيس الجمهورية

- **تحليل منهجية التقرير وترجمة الاستبيانات (١٩٤٥ سؤالًا) وتوزيعها على مجموعات عمل متخصصة من الجهات المعنية بموضوعات التقرير العشرة.**
- **على مدار الخمسة أشهر الماضية منذ تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بالاستعداد المسبق لانضمام مصر في التقرير تم عقد (٣٥) اجتماع شملت (اللجنة الوطنية - الامانة الفنية – مجموعات العمل التخصصية في الموضوعات العشرة – البنك الدولي) وتم الانتهاء من:**
  - إعداد مصفوفة التحديات التي تم رصدها في كل موضوع من موضوعات تقرير جاهزية الأعمال العشرة من واقع إجابات الجهات على الاستبيانات والنقاشات الفنية.
  - إعداد مصفوفة الإصلاحات المقترحة، استنادًا إلى التحديات التي تم رصدها ومراجعتها مع ممثلي الجهات وممثلي خبراء القطاع الخاص ضمن مجموعات العمل المتخصصة .
  - إعداد النموذج الاسترشادي لإجابات أسئلة الاستبيانات والأدلة الداعمة لها.
- **يعقب ذلك فتح حوار تشاركي مع مجتمع الاعمال بشأن تلك الإصلاحات في كل موضوع من موضوعات التقرير العشرة ثم إقرارها من مجلس الوزراء والبدء في تنفيذها.**

تحليل اعداد الإصلاحات الخاصة بكل موضوع وتصنيفها وفق الركائز الثلاثة والأطر الزمنية

الإصلاحات وفقًا للركائز الرئيسية

الركيزة الأولي	131
الركيزة الثانية	71
الركيزة الثالثة	7
	209

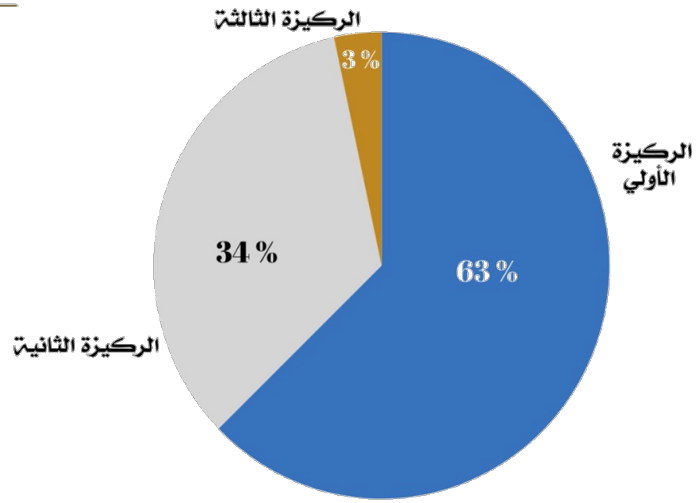

- **٦٣%** من الإصلاحات خاصة بالركيزة الأولى (الإطار التشريعي)
- **٣٤%** من الإصلاحات خاصة بالركيزة الثانية (جودة الخدمات الرقمية وشفافية البيانات)
- **٣%** من الإصلاحات خاصة بالركيزة الثالثة (الكفاءة التشغيلية)

الإصلاحات وفقًا للأطر الزمنية

قصيرة الأجل	58
متوسطة الأجل	73
طويلة الأجل	78
	209

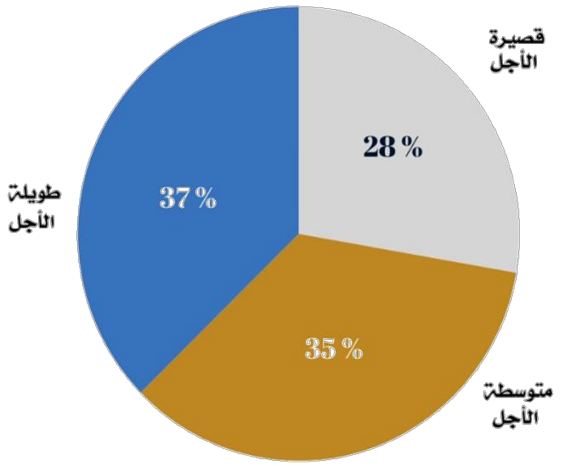

- **٣٧%** من الإصلاحات طويلة الأجل (أكثر من ٩ أشهر)
- **٣٥%** من الإصلاحات متوسطة الأجل (٦-٩ أشهر)
- **٢٨%** من الإصلاحات قصيرة الاجل (أقل من ٦ أشهر)

تحليل اعداد الإصلاحات الخاصة بكل موضوع وتصنيفها وفق الركائز الثلاثة والأطر الزمنية

الإصلاحات وفقًا للركيزة الأولي

قصيرة الأجل	34
متوسطة الأجل	46
طويلة الأجل	51
	131

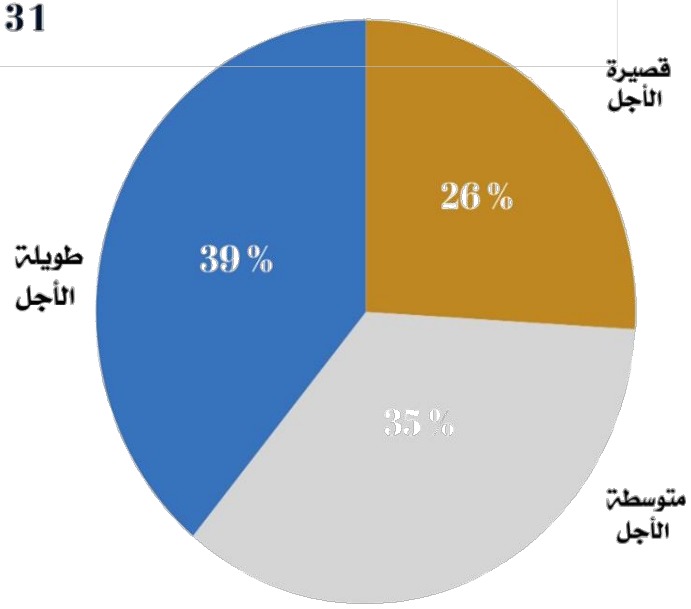

الإصلاحات وفقًا للركيزة الثانية

قصيرة الأجل	23
متوسطة الأجل	24
طويلة الأجل	24
	71

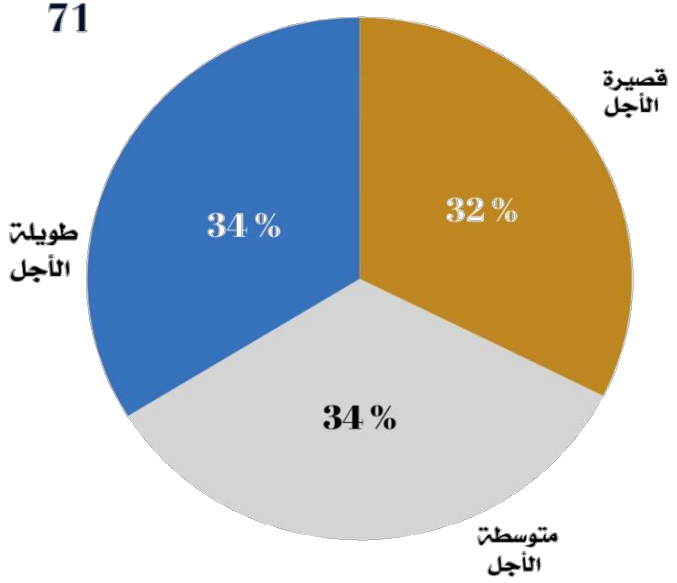

الإصلاحات وفقًا للركيزة الثالثة

صغيرة الأجل	1
متوسطة الأجل	3
طويلة الأجل	3
	7

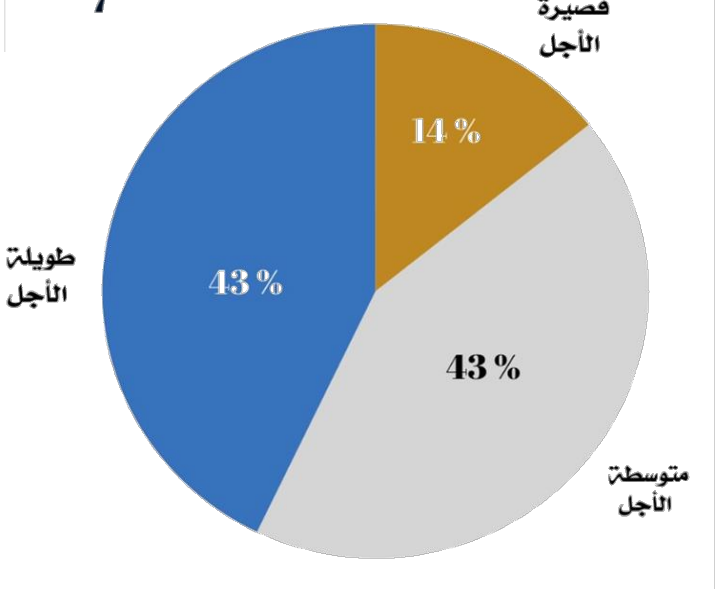

التجارة الخارجية

الميزان التجاري لمصر

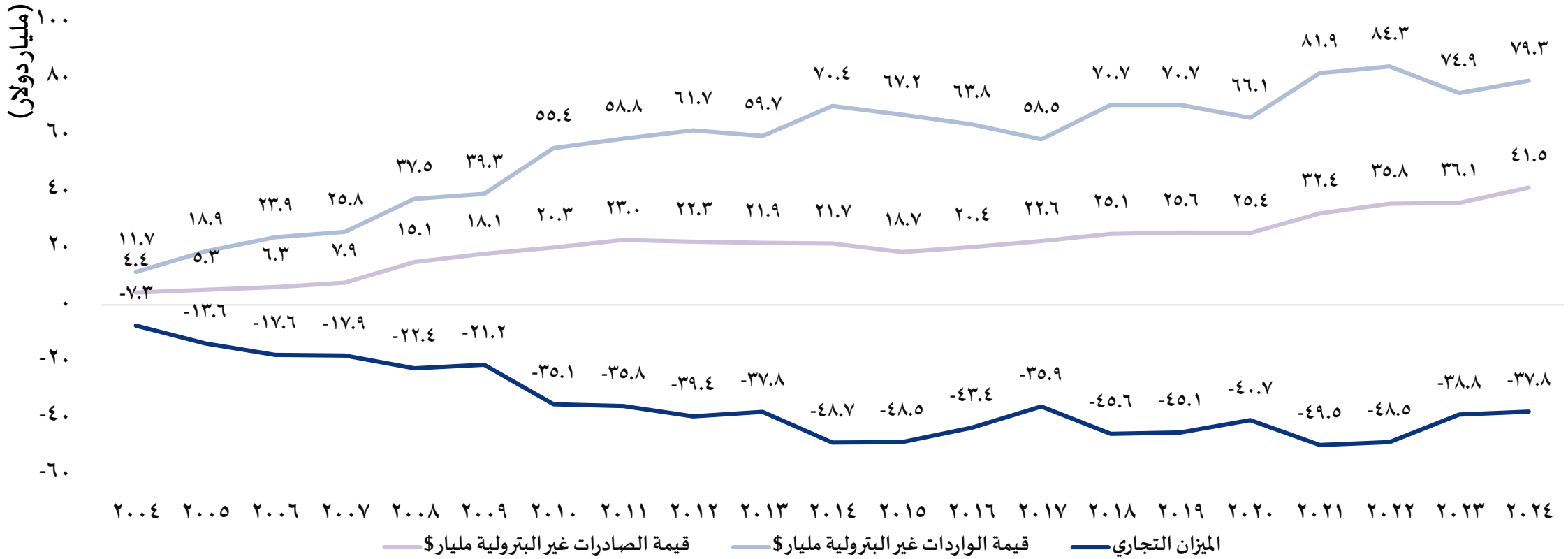

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

- رغم التحسن النسبي، لا يزال العجز التجاري يمثل عبئًا كبيرًا.
- الاتجاه الإيجابي للصادرات منذ ٢٠٢٠ يمكن البناء عليه لتحقيق توازن تجاري مستدام.

الميزان التجاري لمصر

مقارنة النصف الأول من عام ٢٠٢٥ بنفس الفترة الزمنية من الأعوام السابقة

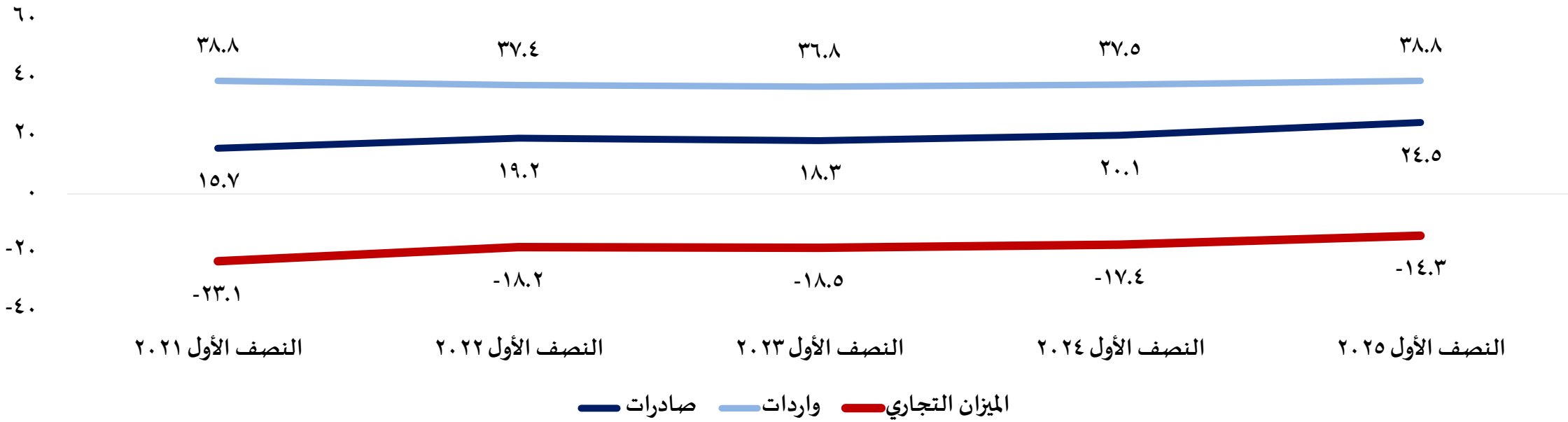

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

- تحسن ملحوظ في الأداء التجاري خاصة من جانب الصادرات خلال الفترة النصف الأول من عام ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥ بمعدل نمو ٥٦% بزيادة حوالي ٩ مليار دولار.
- استمرار هذا الاتجاه يعزز من فرص تقليص العجز التجاري مستقبلاً.
- رغم استقرار الواردات، فإن زيادة الصادرات هي العامل الأبرز في تحسين الميزان التجاري .

١- الاستثمار والتجارة لخفض عجز الميزان التجاري

ربط الاستثمار بالتجارة يُعد مدخلًا رئيسيًا لمعالجة عجز الميزان التجاري، من خلال توجيه الاقتصاد نحو التصدير، وتعزيز القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية

أسس السياسة التجارية	أدوات التنفيذ
٠١ خفض العجز في الميزان من خلال تعظيم الصادرات وتعميق الصناعة المحلية، دون اللجوء إلى قيود تعرقل الاستيراد أو الإنتاج.	تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية لفتح الأسواق وتأمين سلاسل الإمداد بأسعار وشروط تفضيلية.
٠٢ اعتماد الاستثمار كأداة محورية لتحفيز القدرات الإنتاجية الموجهة للتصدير وتقليص الفجوة التجارية.	تحقيق مواءمة مؤسسية بين سياسات الاستثمار والتجارة ضمن إطار تكاملي داعم للنمو الإنتاجي (هيكلة - دمج).
٠٣ التحوّل إلى مركز إقليمي للصناعة والخدمات المُوجهة للأسواق الخارجية، بما يعزز مكانة مصر في سلاسل القيمة.	جذب وتوجيه الاستثمارات نحو أنشطة صناعية وتصديرية ذات قيمة مضافة.

١- الاستثمار والتجارة لخفض عجز الميزان التجاري

أسس السياسة التجارية		أدوات التنفيذ
حماية الصناعة الوطنية من الممارسات الضارة، من خلال أدوات التجارة المنظمة والالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية	٤.	تعزيز آليات المعالجات التجارية لمواجهة الإغراق والدعم غير المشروع والممارسات غير العادلة في التجارة الدولية
تحفيز الصادرات من خلال خطط تحرك مدروسة نحو الأسواق ذات الأولوية، وبرنامج جديد لرد الأعباء يُحفّز القطاعات الإنتاجية عالية القيمة	٥.	• تفعيل خطط تصديرية موجهة تستند إلى أولويات قطاعية وأسواق مستهدفة (خطة تحرك افريقيا). • برنامج جديد لرد الأعباء يُحفّز القطاعات ذات القيمة المضافة.
التنافسية وتيسير الإجراءات كبديل عن القيود في سياسات التجارة.	٦.	تنفيذ إصلاحات تنظيمية وهيكلية لتحسين مناخ الأعمال وتقليص زمن وتكلفة الإفراج الجمركي، ورفع كفاءة سلاسل التوريد والخدمات المرتبطة بالتجارة.

٢- البوابة الرقمية للتجارة الخارجية المصرية

تم اعتماد التصور المبدئي لمنصة "مصر التجارية المتكاملة"، والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة منظومة التجارة في مصر. ويتضمن النطاق المقترح للمنصة عدة محاور رئيسية، من أبرزها: إتاحة البيانات والإجراءات المتعلقة بالتجارة بشكل شفاف ومتكامل، وتفعيل دور التمثيل التجاري خارجيا وداخليا، وتشبيك أطراف العرض والطلب بما يعزز التكامل بين المنتجين والمستهلكين. كما تشمل المنصة دعم برامج بناء القدرات البشرية ذات الصلة، وتوفير بيانات وتقارير لحظية تدعم متخذي القرار وتعزز فعالية السياسات التجارية.

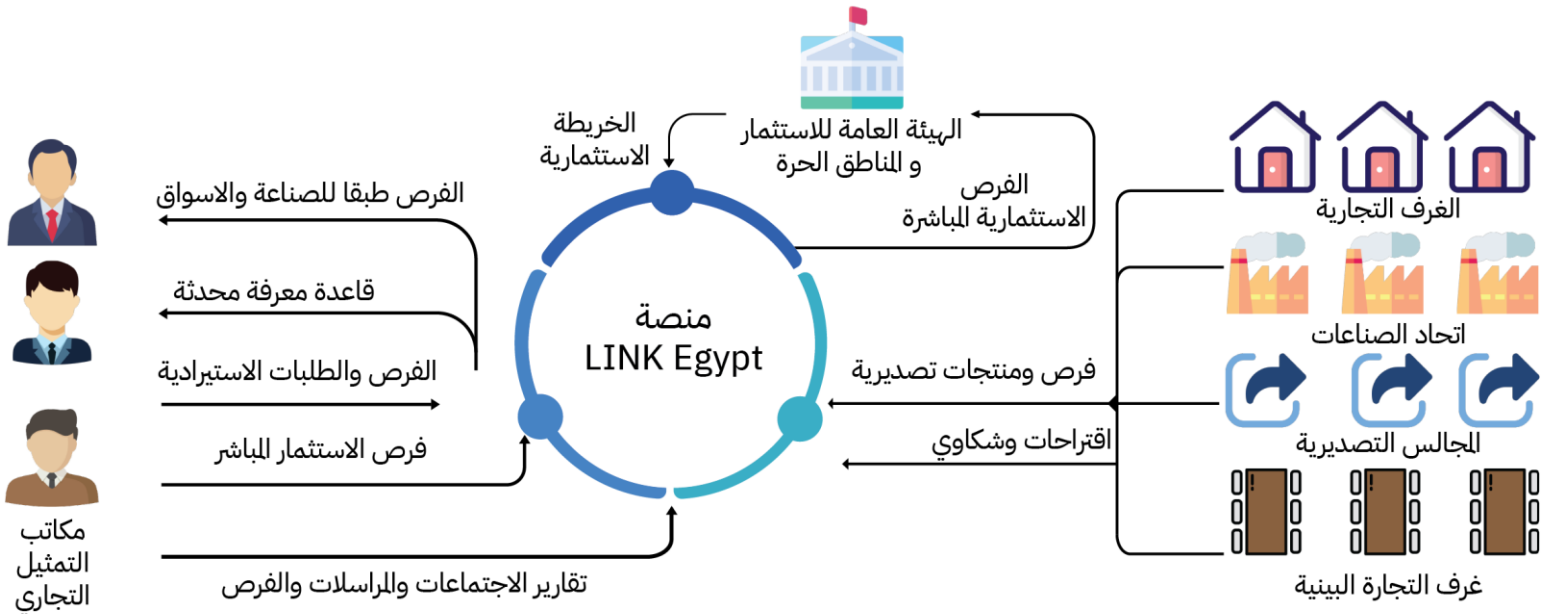

٣- الإصلاح الاجرائي لخفض زمن وتكاليف الافراج الجمركي

يونيو ٢٠٢٤
متوسط زمن الافراج
١٤ يوم

يونيو ٢٠٢٥
متوسط زمن الافراج
٥,٨ يوم

توفير ما يقرب من
١,٢ مليار دولار
(كلفة عدم الكفاءة)

المستهدف
الوصول الي زمن افراج
يومين فقط بنهاية ٢٠٢٥

- تم استمرار عمل الخدمات الجمركية بالعطلات الرسمية وأيام الجمعة ومد ساعات العمل ٣ ساعات إضافية منذ ديسمبر ٢٠٢٤ مما ادي الي مضاعفة ساعات العمل (٧٧٥٠٠ اجراء خلال ٣٩ يوم إجازة).
- تنفيذ العديد من الإجراءات المتعلقة بمنظومة الافراج الجمركي(تبسيط القائمة البيضاء – الفحص الظاهري، وغيرهم).
- صدور قرار بالاكتفاء بالفحص المستندي للرسائل التي تم تسجيلها في القوائم البيضاء تمهيدا للتكامل مع منظومة المخاطر المتكاملة.

تطوير منظومة الجمارك وتعزيز إجراءات الرقابة على الصادرات والواردات بعدد (٢٩) إجراء

البيان	وزارة المالية	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية	الإجمالي
الإجراءات	١٩	١٠	٢٩

٤- تحول جذري في منظومة رد اعباء التصدير

التحدي		البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية
انخفاض المخصصات المالية حيث كان يبلغ حجم البرنامج نحو **٢٣ مليار جنيه**، وهو مبلغ لا يتناسب مع المستهدفات التصديرية.	١.	**رفع مخصصات البرنامج إلى ٤٥ مليار جنيه** في إطار رؤية جديدة وتوجيهه ضمن رؤية استراتيجية **متكاملة لدعم التنافسية.**
انخفاض مرونة برنامج رد الأعباء التصديرية وعدم تكيّفه مع **الخصوصيات المختلفة** لكل قطاع تصديري.	٢.	**برنامج ذكي ومرن وشامل** يستوعب احتياجات مختلف القطاعات التصديرية، ويُوزَّع الموازنة وفق نموذج اقتصادي متكامل مع مراعاة أولويات المجالس التصديرية واحتياجاتها الفعلية.
عدم وجود معايير واضحة لتحديد أولويات المساندة، مما يؤدي إلى توجيه الدعم بعيدًا عن القطاعات الأكثر قدرة على النمو.	٣.	**الوضوح في معايير الحصول على المستحقات وسرعة الصرف من**، مع مراعاة طبيعة كل قطاع.
تأخر صرف مستحقات المصدرين وعدم تحديد إطار زمني ملزم لصرفها بعد تقديم المستندات، ووجود مبالغ مستحقة حوالي ٦٠ مليار جنيه.	٤.	• وضع اليه محددة لصرف المستحقات المتأخرة. • الالتزام بسداد المستحقات الجديدة **بحد اقصي ٩٠ يوم.** و صرف المستحقات **دون خصم قيمة المديونيات المستحقة عليها.**
انخفاض درجة التعقيد الاقتصادي للصادرات المصرية.	٥.	**تحقيق نقلة نوعية للصادرات المصرية** من خلال تحفيز الانتقال لتقديم منتجات عالية التعقيد الاقتصادي وتوجيه الموارد لمساندة المنتجات ذات النمو المستدام وزيادة حصتها السوقية عالميًا.

٥- تنظيم سوق السيارات

هيكل استيراد السيارات تاريخيا في الفترات الطبيعية

- ٧٥٪ للاتجار
- ١٥٪ للاستعمال الشخصي
- ٥٪ لذوي الهمم
- ٥٪ للاستخدام الخاص

التحديات

تشوه هيكل واردات السيارات.

٢٠٢٣

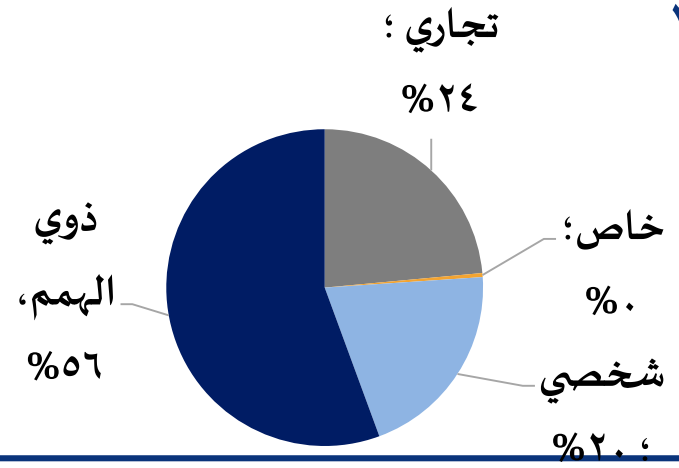

الإجراءات

- ضوابط للاستيراد الشخصي إصدار القرار الوزاري ٢٠٢٤/ ٣١٩
- أولوية للمصنعين - الوكلاء ثم الموزعين

٢٠٢٥

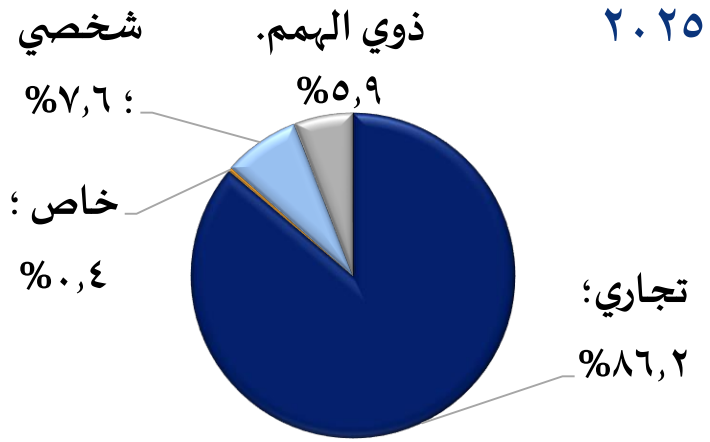

بهدف

١. القضاء على أي تشوهات أو ممارسات ضارة تؤثر على كفاءة السوق.

٢. تعزيز المنافسة العادلة بين جميع الأطراف في السوق (منتج-موزع-وكيل).

٣. توفير سيارات مطابقة للمواصفات مع ضمان مراكز خدمة وقطع غيار أصلية وبأسعار عادلة للمستهلك.

مثال لمصفوفة الإصلاحات الهيكلية – الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ تطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تسهل على المستثمرين استكمال إجراءاتهم بسرعة ودقة - إنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية. - ميكنة خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية. - ميكنة خدمة تقييم الحصص العينية. - ميكنة خدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب -ميكنة خدمات اعتماد فواتير الاستيراد وإصدار شهادات التصدير	
تعزيز التنافسية وضمان تكافؤ الفرص	
○ تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على المستثمرين والبدء بأبرز الاستقطاعات والالتزامات المالية التي تطبق على جميع الشركات بشكل دوري. ○ تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بإنشاء وحدة حوكمة الشركات المملوكة للدولة. ○ لتعزيز مبدأ الحياد التنافسي، استكمال مراجعة أوضاع الشركات المملوكة للدولة من خلال تحديد وإعلان المسار الأنسب لكل منها، سواء بالنقل إلى صندوق مصر السيادي، أو الطرح في البورصة، أو البدء في الإنهاء تدريجية منظمة، وذلك لـ ٦٠ شركة رئيسية.	
الإصلاحات التنظيمية لتعزيز الاستثمار	
• إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٢٠١٧/٧٢ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية.	
تحسين سهولة الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة	
○ استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم القطاعات الواعدة ذات الأولوية ولتحسين وتطوير سلاسل القيمة المحلية والدولية. ○ نشر تراجم رسمية باللغة الإنجليزية للتشريعات السارية المتعلقة بالقائمة السلبية الموحدة والمحدثة باستمرار لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب النصوص الأصلية المتاحة حالياً باللغة العربية. ○ من أجل تحسين الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم التحديث المستمر للقائمة السلبية الموحدة لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أية قيود جديدة.	
الإصلاحات الجمركية	
○ مضاعفة ساعات عمل جميع الجهات القائمة على منظومة الإفراج الجمركي من خلال العمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية والإجازات الرسمية حتى الساعة ٦ مساءً. ○ إقرار هامش سماح للفروق في الكميات ضمن مشروعات الإنتاج بالمناطق الحرة: يتم ذلك من خلال تعديل تشريعي للمادة ٧٧ من قانون الجمارك، بهدف معالجة الفروقات الطفيفة في المدخلات الإنتاجية المسموح بها وتحسين بيئة الاستثمار في المناطق الحرة.	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ توحيد إجراءات الإفراج الجمركي عبر جميع الموانئ والمناطق الجمركية: من خلال إلزام استخدام قاعدة بيانات الأسعار المرجعية (Reference Price Database) عبر نظام التقييم الآلي (Automated Valuation)، لضمان الشفافية وتقليص التقديرات غير الموحدة وتقليل التهرب الجمركي. ○ منح ميزة تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية. ○ تحديد نسبة للتسامح في العجز للمشروعات الإنتاجية. ○ تسهيل نظام التخليص المسبق على أن تبدأ بالسلع الواردة بقصد الاتجار. ○ قصر مسئولية ممثلي الأشخاص الاعتبارية عن الجرائم المترتبة عن ادارتهم الفعلية من اجل طمأنة المستثمرين الأجانب. ○ تفعيل خدمة الاستعلام المسبق لبعض عناصر العمليات الجمركية على أن يكون هذا القرار ملزم لمصلحة الجمارك حتى تنتهي مدة صلاحيته.	
توسيع تطبيق نظام إدارة المخاطر الموحد بما يعزز من كفاءة الفحص الجمركي ويسهم في تسريع الإفراج عن البضائع مع الحفاظ على الرقابة الفعالة	
○ مراجعة الشروط اللازمة للانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بهدف مضاعفة عدد الشركات المنضمة للبرنامج إلى ٥٠٠ شركة. ○ منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد. ○ لتيسير التجارة وتقليل أوقات التخليص الجمركي، يتم توسيع نظام إدارة المخاطر الموحد (URM)، من خلال: - اللجنة العليا المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٦ لسنة ٢٠٢٥، والمكلّفة بالإشراف على تنفيذ النظام وتوجيهه. وتقوم اللجنة بإصدار تقرير تقدم حول مدى التزام الجهات المعنية باستخدام النظام بشكل إلزامي في إجراءات التخليص الجمركي. - تسهيل إجراءات التسجيل بالقائمة البيضاء وفقاً للمادة رقم ٩٤ من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بحيث يسمح بتسجيل الشركات المنتجة المصدرة إلى مصر، والتي لم يتم رفض أي من رسائلها بالفحص المعملي خلال سنة واحدة، بحد أدنى خمس رسائل متتالية. - توسيع قائمة المشغّلين الاقتصاديين الموثوقين (القائمة البيضاء) الذين لا تخضع بضائعهم للتفتيش الفعلي (المسار الأخضر)، بنسبة ٢٠٪ من العدد الحالي البالغ ٦٥٠ مشغّلاً. - إدخال واستخدام مسارين جديدين: المسار البرتقالي (فحص المستندات فقط)، والمسار الأزرق (التحقق بعد الإفراج فقط). ○ نشر دليل بالإجراءات الجمركية للواردات والصادرات للمتعاملين بالتنسيق مع الجهات المعنية وتجميع المنشورات الجمركية وتقسيمها حسب رؤوس الموضوعات. ○ تفعيل التواصل مع المتعاملين مع الجمارك عن طريق تفعيل وتحديث خدمة الخط الساخن وتحديد نقاط اتصال مع الجهات المعنية لتسهيل حصول المتعاملين على الخدمات المطلوبة.	

التنمية الصناعية

العناصر الأساسية للتنمية الصناعية في السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

- الإطار الاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية
- التنمية الصناعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٢٠ ، وبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦ / ٢٠٢٧
- الاستراتيجية الوطنية للصناعة (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠)
- الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة
- آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)
- تحويل مصر إلى مركز إقليمى للنقل واللوجيستيات وتجارة الترانزيت
- محاور الربط بين مصر ودول الجوار الأفريقية
- أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- المستهدفات الكمية المتعلقة بالتنمية الصناعية

الإطار الاستراتيجي
لتعزيز التنمية الصناعية

تستند الحكومة إلى الأطر الاستراتيجية الآتية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة...

رؤية مصر ٢٠٣٠

برنامج عمل الحكومة
(٢٠٢٥/٢٤ – ٢٠٢٧/٢٦)

الاستراتيجيات
والخطط القطاعية

البرنامج الوطني
للإصلاحات الهيكلية

الاستراتيجية الوطنية
المتكاملة لتمويل التنمية

- قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢
- قانون المالية الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢
- والقوانين ذات الصلة

وثيقة سياسة
ملكية الدولة

التنمية الصناعية في إطار الحوكمة الاقتصادية

تأتي **الاستراتيجية الوطنية للصناعة (٢٠٢٥-٢٠٣٠)** تزامناً مع إرساء إطار شامل للحوكمة الاقتصادية، بما يعزز تكامل السياسات القطاعية مع المرجعيات المؤسسية والقانونية. وفي هذا السياق، يُعد **قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٨١ لسنة ٢٠٢٢** الركيزة الأساسية لتطبيق هذا النهج. ومن هذا المنطلق، تمثل **استراتيجية التنمية الصناعية** التطبيق العملي لهذا الإطار الحوكمي من خلال تعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية

التنمية الصناعية في ضوء
رؤية مصر ٢٠٣٠
وبرنامج عمل الحكومة

تحفيز التنمية الصناعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

- **الارتقاء بمعايير التصنيع المحلي** عن طريق تعزيز الاستفادة من فرص نقل التكنولوجيا من الشركات والجهات الأجنبية العاملة في مصر، وتوطين الصناعة وإنشاء وتطوير المناطق والمجمّعات الصناعية، ودعم تطوير سلاسل التوريد

- **تعزيز الابتكار** من خلال تشجيع الأفكار الجديدة وتقديم حوافز تمويلية لدعم الكفاءات الشابة

- **تسهيل إجراءات إصدار التراخيص الصناعية والتحول الرقمي** في تقديم الخدمات. علاوة على ذلك، يجب تحقيق التوازن الجغرافي في التنمية الصناعية وعدم إغفال المناطق الحدودية والمحافظات الأكثر احتياجًا، والتحول نحو صناعة مستدامة من خلال خلق صناعات خضراء جديدة تنتج سلعًا وخدمات بيئية.

- توافر بنية تحتية متطورة لتحقيق النهوض بقطاعي الصناعة والتجارة الخارجية من خلال تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات ودعم بناء قاعدة صناعية متطورة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

مستهدفات برنامج عمل الحكومة

- **زيادة تنافسية القطاع الصناعي** عن طريق تطوير البنية التحتية الصناعية، تحسين بيئة الأعمال، تقديم الحوافز للمصنعين، تعزيز سلاسل الإنتاج المحلية والدولية، دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتحول نحو الصناعة الخضراء.

- **التركيز على بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات**، عبر برنامجين فرعيين هما (١) تعزيز تنافسية القطاع الصناعي، و(٢) رفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية، ضمن منظومة تضم أكثر من ٢٠ آلية تنفيذ و١٠٠ مؤشر أداء.

- **تطوير بيئة الأعمال، دعم المشروعات الصغيرة**، إنشاء حاضنات تكنولوجية، التوسع في مصانع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، إنشاء تجمعات صناعية، وبرامج تدريب لتطبيق المواصفات القياسية.

- **رفع القدرة التصديرية لمصر** من خلال تطوير البنية التحتية للجودة، اعتماد جهات التقييم، تنويع الأسواق، تحسين جودة المنتجات الوطنية، تقديم حوافز للمصدرين، دعم برنامج رد أعباء الصادرات، التوسع في الترويج عبر المنصة الإلكترونية الوطنية والمعارض الخارجية، مع أولوية خاصة للأسواق الأفريقية.

- **دعم ريادة الأعمال والابتكار وتسويق المنتجات المبتكرة**، تطوير المناهج التدريبية المتخصصة، تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعي (التراخيص، السجلات، شهادات المكون المحلي، المساندة التصديرية، والتخفيضات الجمركية).

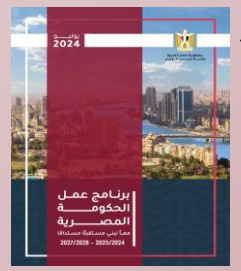

الاستراتيجية الوطنية للصناعة

٢٠٢٥-٢٠٣٠

الرؤية الاستراتيجية

أن تصبح مصر مركزاً إقليميًا للتصنيع المستدام والمرن والتجارة الدولية والتصدير لمناطق العالم المختلفة يعتمد على حسن استغلال الموارد وتعزيز الابتكار والتحول التكنولوجي الصناعي

ترتكز الاستراتيجية على تدعيم الشركات الكبيرة لجذب الاستثمارات وزيادة معدلات التشغيل، بالتوازي مع الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تعميق التصنيع المحلي وتوفير مستلزمات الإنتاج.

لتمكين الدولة المصرية من الآتي :

- استعادة مكانة مصر الدولية في الصناعات التاريخية التي تميزت فيها مصر على مدي عقود طويلة.
- توطين بعض الصناعات الحديثة، والتي تتميز بارتفاع القيمة المضافة والمحتوي التكنولوجي
- توسيع قاعدة الصناعات الخضراء والصناعات الصديقة للبيئة كأحد الخطوات الرئيسية للاستدامة
- توسيع نطاق الصادرات المصرية كماً ونوعاً من خلال تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي أبرمتها مصر مع العديد من مناطق ودول العالم الهامة.

المحاور الاستراتيجية

تنقسم الإستراتيجية إلى (٧) محاور رئيسية، وهم كالتالي:

- المرافق الصناعية وتطوير البنية التحتية
- التعليم والتدريب والتطور التكنولوجي
- تعميق التصنيع المحلي وتنمية الموردين (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)
- التيسير الاقتصادي وتعزيز مناخ الأعمال
- الدعم والشمول المالي للشركات
- التنمية المستدامة الخضراء
- تعزيز الوصول إلى الأسواق الخارجية

مصادرواستراتيجيات تم الاعتماد عليها

لاعداد الاستراتيجية تم مراجعة العديد من الاستراتيجيات والدراسات وأوراق العمل، والتي صدرت عن العديد من الجهات بما يشمل :

01 الرؤى والاستراتيجيات الوطنية

رؤية مصر ٢٠٣٠

برنامج عمل الحكومة

استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر

استراتيجية البنك الدولي

الهيدروجين الأخضر

توطين صناعة السيارات

الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة

الثورة الصناعية الرابعة والتطور الرقمي

الاستراتيجيات القطاعية من المؤسسات الدولية

02 أوراق العمل

مخرجات مؤتمر المناخ

استقصاء مجتمع الأعمال حول تحديات الصادرات

مستند الشراكة

أوراق سياسات ودراسات

وثيقة الإصلاحات الهيكلية

ملف تعميق التصنيع المحلي

تقرير لجنة مصر تستطيع بالصناعة

مقومات الصناعة في مصر

يتمتع القطاع الصناعي في مصر بالعديد من مقومات وعوامل جذب تميزها عن باقي مناطق العالم ، وتُعد تلك المقومات عوامل جذب طبيعية في حد ذاتها للاستثمار الصناعي ، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل والتي تعد مصادر قوة وتنافسية عالية للصناعة المصرية وتتضمن ما يلي :

مركز إقليمي وموقع استراتيجي	تنوع الموارد	البنية التحتية	تغيير هيكلي كامل	تكاليف الانتاج	حجم السوق
موقع مميز لحركة التجارة العالمية كمحور لربط ممرات التجارة العالمية بعضها ببعض اتفاقيات تجارة حرة تجعل مصر منفذ السوق الاتحاد الأوروبي و افريقيا والمنطقة العربية	تنوع الموارد الطبيعية (زراعية وتعدينية وطاقة متجددة) تنوع الهيكل الصناعي والقاعدة التصنيعية قوة بشرية كبيرة ومتوفرة لكافة الصناعات	بنية تحتية من طرق ومواصلات والمناطق الوجستية محدث ومتطورة موانئ ومطارات تغطي كافة مناطق الجمهورية مناطق استثمار حرة ومناطق اقتصادية أمن كامل للإقامة والتنقل بحرية	تغيير كامل للسياسات المالية والنقدية تنوع حوافز وضمانات الاستثمار التحول لدور الحكومة إلى الرقابي وليس التنافسي برنامج اصلاحات هيكلية متكامل	تكلفة عناصر إنتاج تنافسية للغاية أجور تنافسية - اسعار طاقة ومياه تنافسية للغاية - تكاليف نقل داخلي ومواصلات تنافسية للغاية . تكاليف استثمارية بشكل عام تنافسية	حجم طلب كبير من تعداد سكان هو الأكبر في الشرق الاوسط سوق متعدد الشرائح العمرية ويميل إلى الشباب قوة عمل كبيرة تتيح تنوع مستويات الدخل

خريطة التجمعات الصناعية والحرفية (مقسمة بالمحافظات)

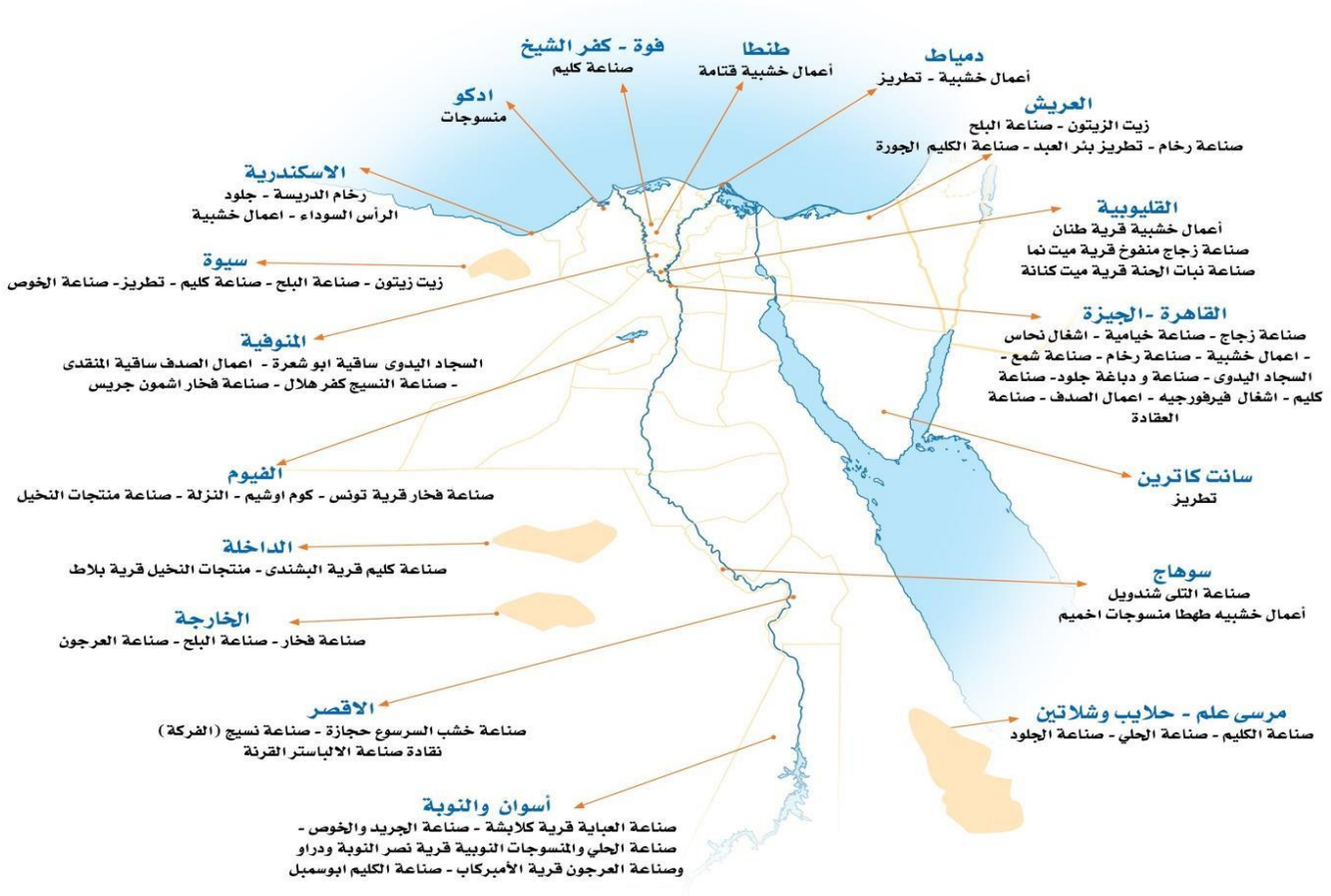

التجمع الصناعي هو تنظيم اقتصادي يضم مجموعة من الوحدات الصناعية الإنتاجية أو الورش الإنتاجية الصغيرة ومتناهية الصغر، تعمل في نطاق جغرافي واحد أو تنتشر في الجمهورية وفي قطاع صناعي مستهدف

مركز تحديث الصناعة
INDUSTRIAL MODERNISATION CENTRE

الصناعات في القرى المنتجة

أمثلة لبعض القرى المنتجة :

- قرية شبرا ملس بمدينة زفتى بالغربية قلعة صناعة الكتان في مصر والشرق الأوسط
- قرية ساقية أبو شعرة بمدينة أشمون بالمنوفية المشهورة بالسجاد اليدوي
- قرية سلامون القماش بمدينة المنصورة بالدقهلية المشهورة بصناعة المنسوجات والتريكو والملابس الجاهزة
- قرية شبرا بلولة بمدينة قطور بالغربية والتي تنتج ثلث إنتاج العالم من الياسمين

الصناعات اليدوية

النباتات الطبية والعطرية

التريكو والملابس الجاهزة

الياسمين

الصناعات الواعدة المستهدفة

- قامت وزارة الصناعة بتحديد (٢٨) صناعة وفرصة استثمارية واعدة لجذب الاستثمارات بهدف تعميق التصنيع المحلي، سد احتياجات السوق، الحد من الواردات، مع الأخذ في الاعتبار المحددات الآتية :

١- كثافة العمالة : الصناعات التي تستوعب أعدادًا كبيرة من العمالة وتوفر فرص عمل مباشرة .

تفقد مصانع الملابس الجاهزة والمنسوجات

٢- انخفاض كثافة الطاقة : الصناعات ذات الاستهلاك المحدود للطاقة مقارنة بالقيمة المضافة .

تفقد ٦ مصانع متخصصة في درفلة وجلفنة وطلاء ألواح الصلب المسطح بمدينة العاشر من رمضان

٣- تو افر التكنولوجيا : الصناعات التي تتوفر لها تكنولوجيا إنتاج قابلة للتوطين والتطوير.

تفقد مدينة الجلود بالروبيكى

٤- تعميق التصنيع المحلي : الصناعات التي تعتمد على خامات محلية وتزيد من القيمة المضافة .

الصناعات الواعدة المستهدفة

الصناعات والفرص الاستثمارية الواعدة		
مكونات محطات الطاقة الشمسية	المحولات الكهربائية	السيارات الكهربائية
مكونات محطات التحلية والمعالجة (أغشية –طلمبات)	مولدات كهربائية	صناعة إطارات السيارات
مكونات محطات طاقة الرياح	المحركات الكهربائية	صناعة بطاريات السيارات (كهرباء –بنزين)
آلات وأجهزة الترشيح وتنقية المياه	المصاعد والسلالم الكهربائية	زجاج السيارات
طلمبات الأعماق الغاطسة لرفع المياه	لوحات التحكم والتوزيع الكهربائية	أنظمة صوتيات وبصريات
مواتيررفع المياه العملاقة والصغيرة (المضخات)	الأدوات الكهربائية (المفاتيح –قواعد-الإنارة - البرايز-الترانسات-الفيوزات-السويتش)	ألومنيوم (قطاعات -ورق فويل -ألواح –كلالادينج)
الصودا آش	تشيلر للتكييف المركزي	ألبان الأطفال
البولي فينيل كلورايد PVC	مواتيرالأجهزة المنزلية (ثلاجة -غسالة -تكييف –وغيرهم)	الصناعات الغذائية
البوليستر	تصنيع مواسيرو أنابيب غير ملحومة	الصناعات الجلدية
صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات		

الصناعات المستقبلية (غير كثيفة استهلاك الطاقة)

الروبوتات الصناعية

الطابعات ثلاثية الأبعاد

الهندسة الجينية والأمصال

الأجهزة والمعدات الزراعية العادية والذاتية

الأجهزة الطبية

أجهزة الاتصال والشبكات والأنظمة الداعمة لها

السيارات الكهربائية والصناعات المغذية لها

الطائرات الكهربائية و أنظمتها الداعمة

خطوط التعبئة والتغليف

الطائرات بدون طيار

الروبوتات الخاصة بالرعاية الصحية والاجتماعية

النسيج التقني Technical Textile

الأنظمة الذكية والاتمتة للصناعة والمنازل الذكية

الطاقة الجديدة والمتجددة والصناعات المغذية لها

الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة

الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة

تم تشكيل المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٢٤، برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية، بهدف متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، بما يعكس التوجه نحو التكامل المؤسسي والتنسيق الفعال في تنفيذ أولويات الدولة الصناعية.

٧

محاور رئيسية

٠١	تعميق الصناعة المحلية من خلال إنشاء مصانع جديدة لتوفير جزء من احتياجات السوق المحلى ومستلزمات الإنتاج المستوردة من خلال جذب المستثمرين (المصريين / الأجانب) .
٠٢	زيادة القاعدة الصناعية بغرض زيادة الصادرات وخاصة الصناعات التي تعتمد على المواد والخامات الأولية الموجودة بالفعل بالسوق المحلى أو التي تتوافر تكنولوجيا إنتاجها .
٠٣	البدء الفوري لإعادة تشغيل ومساعدة المصانع المتوقفة أو المغلقة ومساعدة المصانع المتعثرة الجاري إنشاؤها لاستكمال الإنشاءات وتجهيزها بالمعدات وتشغيلها .
٠٤	الاهتمام بتحسين جودة المنتجات المصرية للمنافسة بالسوق المحلى أو التصدير للسوق العالمي .
٠٥	التوظيف من أجل الإنتاج بما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع مستوى المعيشة للأسر المصرية .
٠٦	الاهتمام بتدريب وتأهيل القوى البشرية والعمالة الفنية من خلال الجهات التدريبية التابعة لوزارة الصناعة بالإضافة إلى المراكز البحثية والجامعات المصرية .
٠٧	مواكبة الاتجاهات الحديثة في الصناعة ونظم التحول الرقمي والتوسع في الصناعات الخضراء .

القطاع الصناعي المصرى يشهد تطوراً نوعياً في شتى المجالات

تشغيل
٦٠٠٩
مصنع جديد

توفير أكثر من
٢٣٠
ألف فرصة عمل جديدة

إعادة تشغيل
١٢٣٥
مصنعاً متعثراً

تخصيص
٢٥٧٩
قطعة أرض صناعية

إصدار
٢٣١١
رخصة بناء
(جديدة وتعديل بالإضافة)

إصدار
٦٠٠٩
رخصة تشغيل جديدة

إصدار
سجلاً صناعيًا دائم
٤٣٢٩

سجلاً صناعيًا مشروط (محدد المدة)
٥٦٠٧

معاينة ومتابعة أوضاع ٦٦٧٤ مصنعاً في ٢٥ محافظة لتقديم الدعم دون أن يسفر ذلك عن غلق أي مصنع

آلية تعديل حدود الكربون CBAM

آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)

- CBAM أداة رئيسية للاتحاد الأوروبي لتحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠، عبر خفض الانبعاثات ٥٥% بحلول ٢٠٣٠ و٩٠% بحلول ٢٠٤٠.
- تهدف لمنع تسرب الكربون "Carbon leakage" وهو مصطلح دارج (هدفه نقل الصناعات كثيفة الانبعاثات إلى دول بمعايير بيئية ضعيفة) .
- الفترة الإنتقالية حتى ديسمبر ٢٠٢٥، على أن تطبق الرسوم الكربونية فعليًا عام ٢٠٢٦.
- تُلزم المصدرين للاتحاد الأوروبي بدفع تكلفة الكربون في منتجاتهم، مع خصم ما دفع في بلد المنشأ.

١) التأثير على مصر

- تشمل الآلية نحو ٢٠% من الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي (الألمنيوم، الحديد والصلب، الأسمنت، الأسمدة، الكهرباء، الهيدروجين).
- تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الشركات المصرية ستتحمل **أعباء سنوية تقارب ٣١٧ مليون دولار**، أي ما يعادل نحو ١٠% كرسوم إضافية على الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي.
- تقديرات البنك الدولي : انخفاض الدخل الحقيقي لمصر بنسبة ٠,٦% ، ومصر من أكثر الدول تعرضًا وفق المؤشر الصادر عن البنك الدولى لقياس مدى تأثر الدول بآلية CBAM (CBAM Exposure Index) .

٢) الاستجابة الوطنية

- تشكيل لجنة وزارية رفيعة المستوى، وإنشاء أمانة تنفيذية وطنية لتنفيذ خطة عمل تشمل خفض الانبعاثات (Scope 1-3).
- انضمام مصر للجنة خبراء CBAM .
- المجلس الوطنى للإعتماد EGAC وهو أول جهة عربية وأفريقية معترف بها أوروبيًا في إزالة الكربون.
- اعتماد هيئات التحقق البيئي (الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات GOEIC – الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة EOS – شركة إعتماد السلامة العامة TUV Nord).
- إطلاق بورصة المناخ المصرية the Egyptian climate exchange (EGCX)كسوق لتداول خفض الانبعاثات الكربونية الطوعية والمنتجات البيئية الأخرى .
- قرار البنك المركزي (يونيو ٢٠٢٥) يلزم البنوك بتقارير نصف سنوية عن عملاء القطاعات المتأثرة (ابتداءً من ٢٠٢٦).

٣) الشراكات الدولية والبرامج

- **برنامج الصناعة الخضراء المستدامة (٢٧١ مليون يورو):**
  - تمويل مشروعات الحد من التلوث، إزالة الكربون، وتطبيق الاقتصاد الدائري.
  - ممول عبر: قرض من بنك الاستثمار الأوروبي (١٣٥ مليون يورو)، منحة الاتحاد الأوروبي (٣٠ مليون يورو)، قرض الوكالة الفرنسية للتنمية (٤٥ مليون يورو)، ومساهمات محلية.
- **التعاون الألماني (GIZ):** دراسة تحليلية حول مخاطر CBAMعلى صادرات الأسمنت والأسمدة والمعادن.
- **آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات الأوربية TAIEX** : وهى دعم فني وتبادل خبرات مع وزارة الصناعة والجهات المصرية.
- الاتحاد الأوروبي أبدى استعدادًا لدعم قطاعات غير مشمولة حاليًا بالآلية.

الموقف التنفيذى لآلية تعديل حدود الكربون CBAM

١- استمرار الغطاء السياسي من خلال وزارة الخارجية المصرية، وخاصة الاعتراض على الإجراءات أحادية الجانب ، بالتنسيق مع الدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية، في كافة المحافل الدولية.

٢- انعقاد اجتماعات شهرية للأمانة الفنية للمجموعة الوزارية مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجهات الرقابية والأمنية، وقد تم عقد ١١ اجتماع للأمانة الفنية حتى الآن .

٣- متابعة الإجراءات المتأخرة وتقديم تقرير شهرى بذلك .

٤- حصول مصر على عضوية مراقب في اللجنة الأوروبية لمتابعة مستجدات آلية CBAM.

٥- حصول المجلس الوطنى للاعتماد على اعتراف جهة الاعتماد الأوروبية كأول جهة اعتماد مصرية وعربية وأفريقية تمنح شهادات اعتماد لجهات التحقق والمصادقة المصرية، مما يزيد من تنافسية الشركات المصرية الحاصلة على شهادات.

٦- حصول عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص على اعتماد المجلس الوطنى للاعتماد مثل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وهيئة المواصفات، وجامعة هليوبوليس وغيرها، (مع أهمية التأكد من تسجيلها بالجهات الدولية مثل Vera).

٧- التنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية لدراسة الأسواق البديلة للمنتجات التى تخضع لمراقبة الآلية CBAM ، والتنسيق مع القطاع الخاص في شأن نتائج هذه الدراسة.

٨- صدور دليل للمصدرين للتعريف بآلية CBAM، والمستجدات التي يعلنها تباعاً الاتحاد الأوروبى.

الموقف التنفيذى لآلية تعديل حدود الكربون CBAM

٩- عقد عدد من ورش العمل بالتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، لتعريف الشركات بالآلية.

١٠- حصر المنشآت الصناعية / التصديرية المرتبطة بالقطاعات ذات الأولوية بالآلية، لمساندتها تمويلياً وتدريبياً لخفض الانبعاثات الكربونية.

١١- البدء في عقد الاجتماعات القطاعية التخصصية (الحديد والصلب – الألومنيوم – الأسمنت – الأسمدة) بهدف التواصل المباشر مع الشركات بالقطاعات الأربعة للآلية لحصر الموقف الحالي للانبعاثات والتحديات والاحتياجات التدريبية والتمويلية.

١٢- التنسيق مع وزارة البيئة ومركز معلومات مجلس الوزراء بشأن إعداد الخطط القطاعية لخفض الكربون.

١٣- التنسيق المستمر مع وزارة التعاون الدولى لإيجاد مصادر التمويل للتوافق الالزامى البيئي من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف.

١٤- التنسيق مع البنك المركزى المصرى للتمويل المصرفي لخفض الانبعاثات، وصدور نماذج توضيحية للبنوك.

١٥- التنسيق بين وزارتى الصناعة والبيئة لبدء السجل البيئي الصناعى للتأكد من خفض الانبعاثات الكربونية القطاعية.

١٦- التنسيق بين وزارات الصناعة والكهرباء والبترول بشأن سجل الطاقة الصناعى، وصدور معامل الانبعاثات لاستهلاك الطاقة.

١٧- التنسيق مع هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية لتسجيل مشروعات الحصول على أرصدة الكربون.

١٨- التوافق على عدم اصدار تشريعات ضرائب كربون مؤثرة على تنافسية المنتجات المصرية حالياً.

تحويل مصر إلى مركز إقليمى للنقل واللوجيستيات وتجارة الترانزيت

تحويل مصر إلى مركز إقليمى للنقل واللوجيستيات وتجارة الترانزيت

تخطيط وإنشاء عدد (٧) ممرات لوجستية دولية تنموية متكاملة

لتحويل مصر إلى مركز إقليمى للنقل واللوجيستيات وتجارة الترانزيت

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة

- إنشاء ممرات لوجيستية متكاملة لربط مناطق الإنتاج (الصناعى – الزراعى – التعدينى) بالموانئ البحرية أوربط الموانئ البحرية على البحر الأحمر بالموانئ البحرية على البحر المتوسط بواسطة شبكة من السكة الحديدية (ديزل / قطار كهربائى سريع) أو شبكة الطرق الرئيسية مروراً بالموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية الواقعة على هذه المسارات تحويل مصر إلى مركز إقليمى للنقل واللوجيستيات وتجارة الترانزيت وهى :

١ – ممر (العريش / طابا)

٢ – ممر (السخنة / الإسكندرية)

٣ – ممر (القاهرة / الإسكندرية)

٤ – ممر (طنطا / المنصورة / دمياط)

٥ – ممر (جرجوب / السلوم)

٦- ممر (القاهرة – اسوان – ابو سمبل)

٧- ممر (سفاجا – قنا – ابو طرطور)

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة

١- ممر (السخنة / الإسكندرية) اللوجيستى

١ - ميناء السخنة

٢ – الخط الأول للقطار الكهربائى السريع

٣ - الميناء الجاف والمنطقة اللوجيستية بالعاشر من رمضان

٤ – المناطق الصناعية

(العاشر من رمضان – بدر – أكتوبر - السادات – برج العرب)

٤ - خط السكة الحديد

(الروبيكى / العاشر من رمضان / بلبيس)

٥ - ميناء الأسكندرية الكبير

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة

٢- ممر (العريش / طابا) اللوجيستي

١- ميناء العريش البحرى

٢- خط سكة حديد

(الفردان / بئر العبد / العريش / طابا / ووصلة شرق بورسعيد)

٣ – الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية

(القنطرة – بئر العبد – العريش – بغداد - الحسنة – النقب - طابا)

٤ – المناطق الصناعية

(شرق بورسعيد – بئر العبد – المساعيد – وسط سيناء)

٥- ميناء طابا البحرى

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة

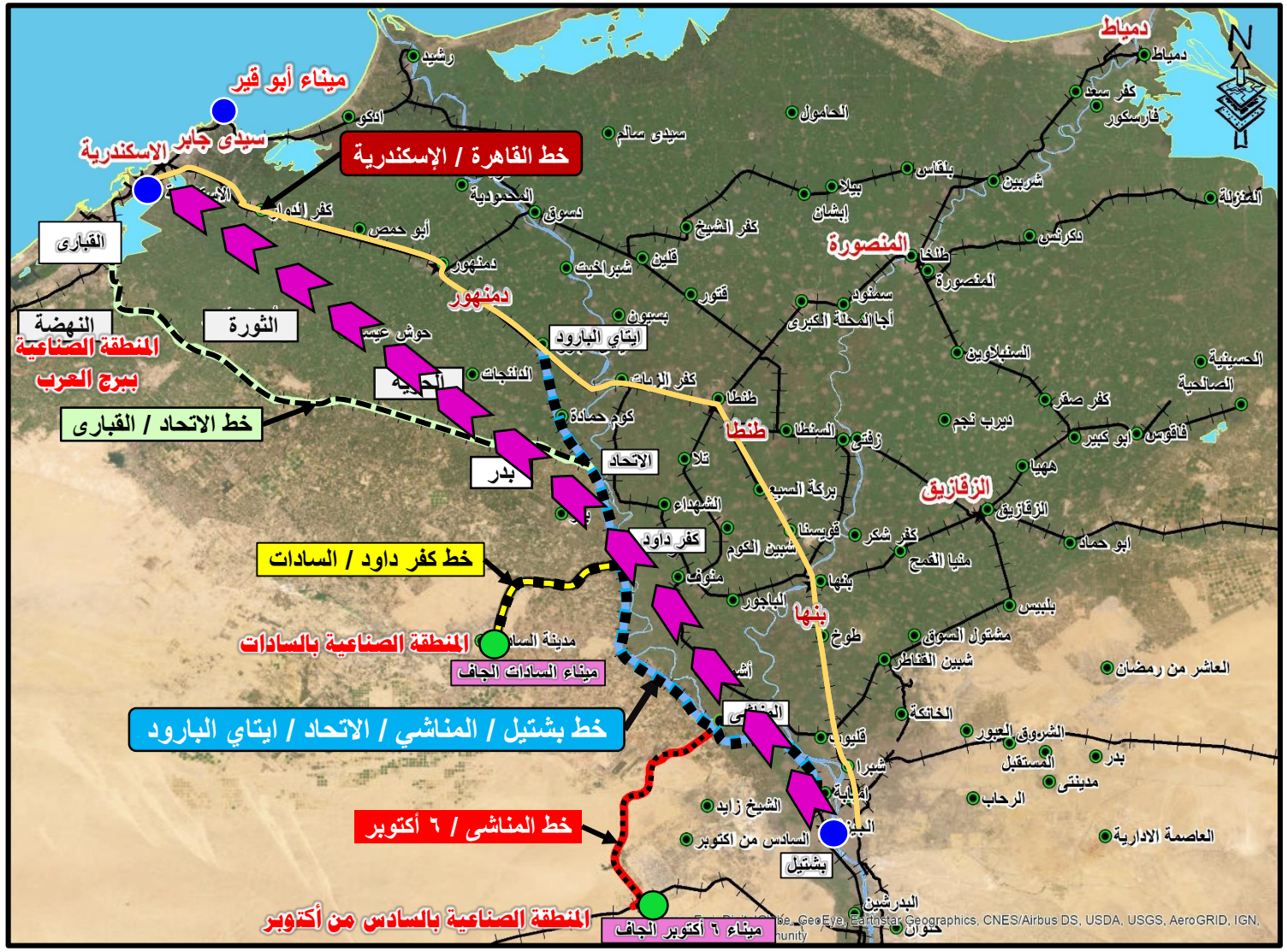

٣- ممر القاهرة / الإسكندرية اللوجيستى

١- محطة سكك حديد صعيد مصر بمنطقة بشتيل

٢- ازدواج وتطوير خط السكة الحديد
(بشتيل/ الاتحاد/ ايتاي البارود / القباري)

٣- خط سكة حديد (المناشي / ٦ أكتوبر)

٤ - خط سكة حديد (كفرداود / السادات)

٥- الميناء الجاف (السادات – أكتوبر)

٦- المناطق الصناعية
(أكتوبر – السادات – برج العرب)

٧- ميناء الإسكندرية الكبير

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة

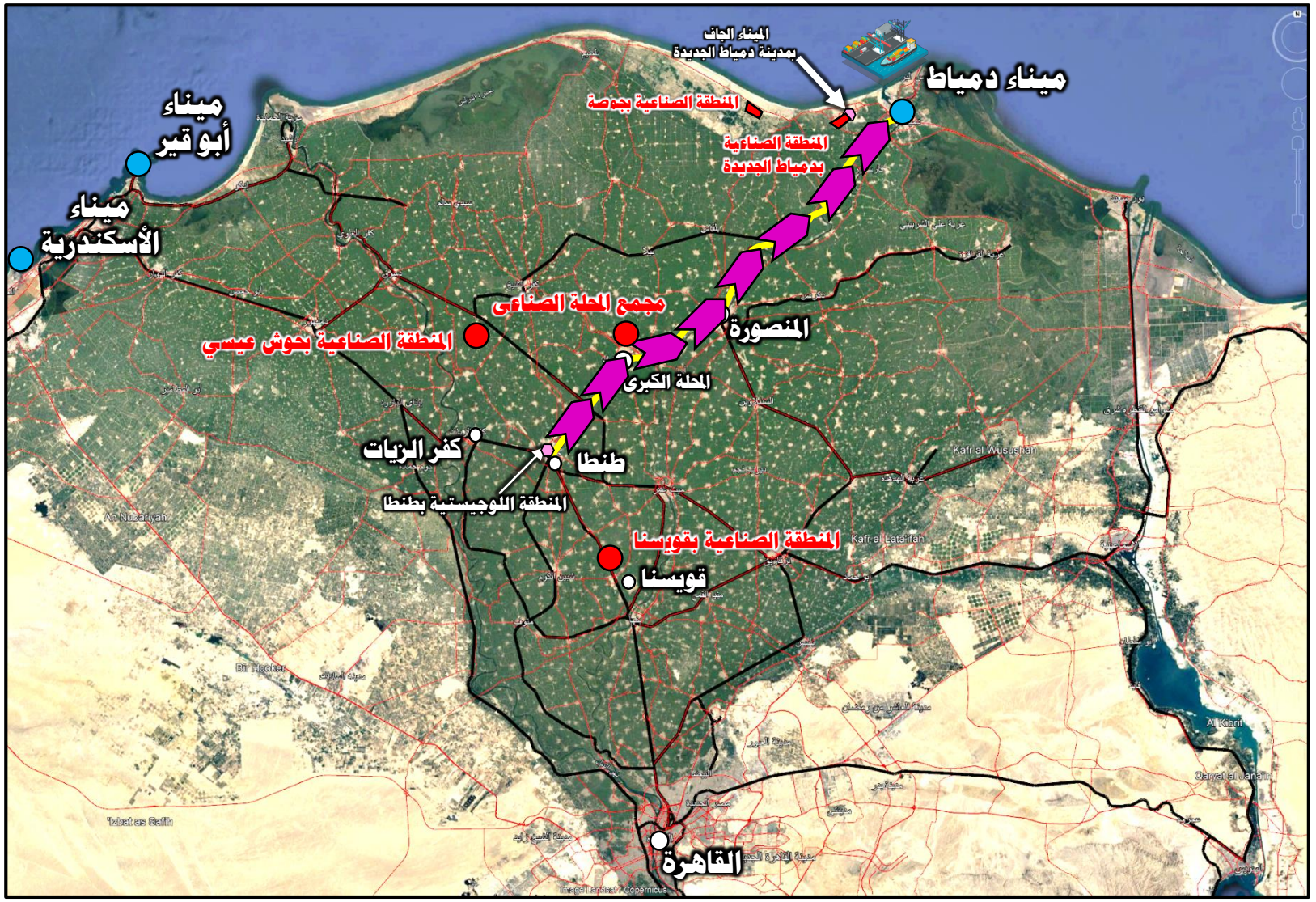

٤- ممر طنطا / المنصورة / دمياط اللوجيستي

١- المنطقة اللوجيستية بطنطا

٢- خط سكة حديد
(طنطا / المنصورة / دمياط)

٣- المناطق الصناعية
(قويسنا - حوش عيسي – مجمع المحلة الكبرى – دمياط الجديدة – جمصة)

٤- الميناء الجاف
بمدينة دمياط الجديدة

٥- ميناء دمياط

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة

٥- ممر جرجوب / السلوم اللوجيستي

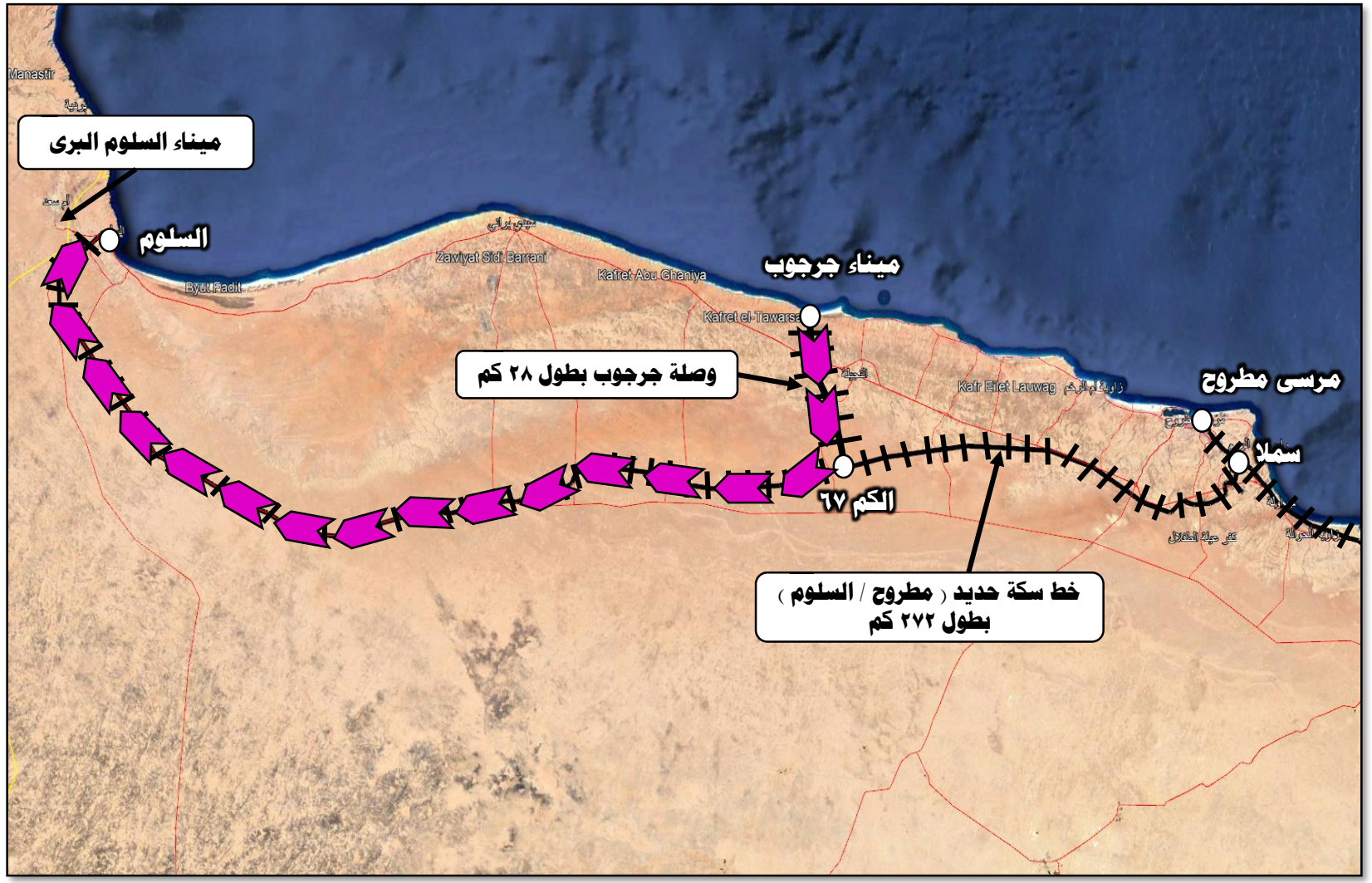

١- ميناء جرجوب البحرى

٢- إنشاء وصلة جرجوب
وتطوير خط سكك حديد مطروح / السلوم
بإجمالى طول ٣٠٠ كم

٣- ميناء السلوم البرى

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة

٦- ممر (القاهرة – اسوان – ابو سمبل) اللوجيستي

١- الخط الثانى للقطار السريع

٢- طريق الصعيد الصحراوى الغربى

٣- الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية
(كوم أبو راضى – الفيوم الجديدة – سوهاج الجديدة – قنا الجديدة –
أبو سمبل – قسطل – أرقين)

٤- المناطق الصناعية
(كوم أبو راضى – الفيوم الجديدة – المطاهرة - سوهاج الجديدة – قنا الجديدة – الكوثر- غرب جرجا – هو – الكلاحين – البغدادى - الأحايوة)

٥- منفذى (قسطل – أرقين)

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة

٧- ممر (سفاجا – قنا – ابو طرطور) اللوجيستي

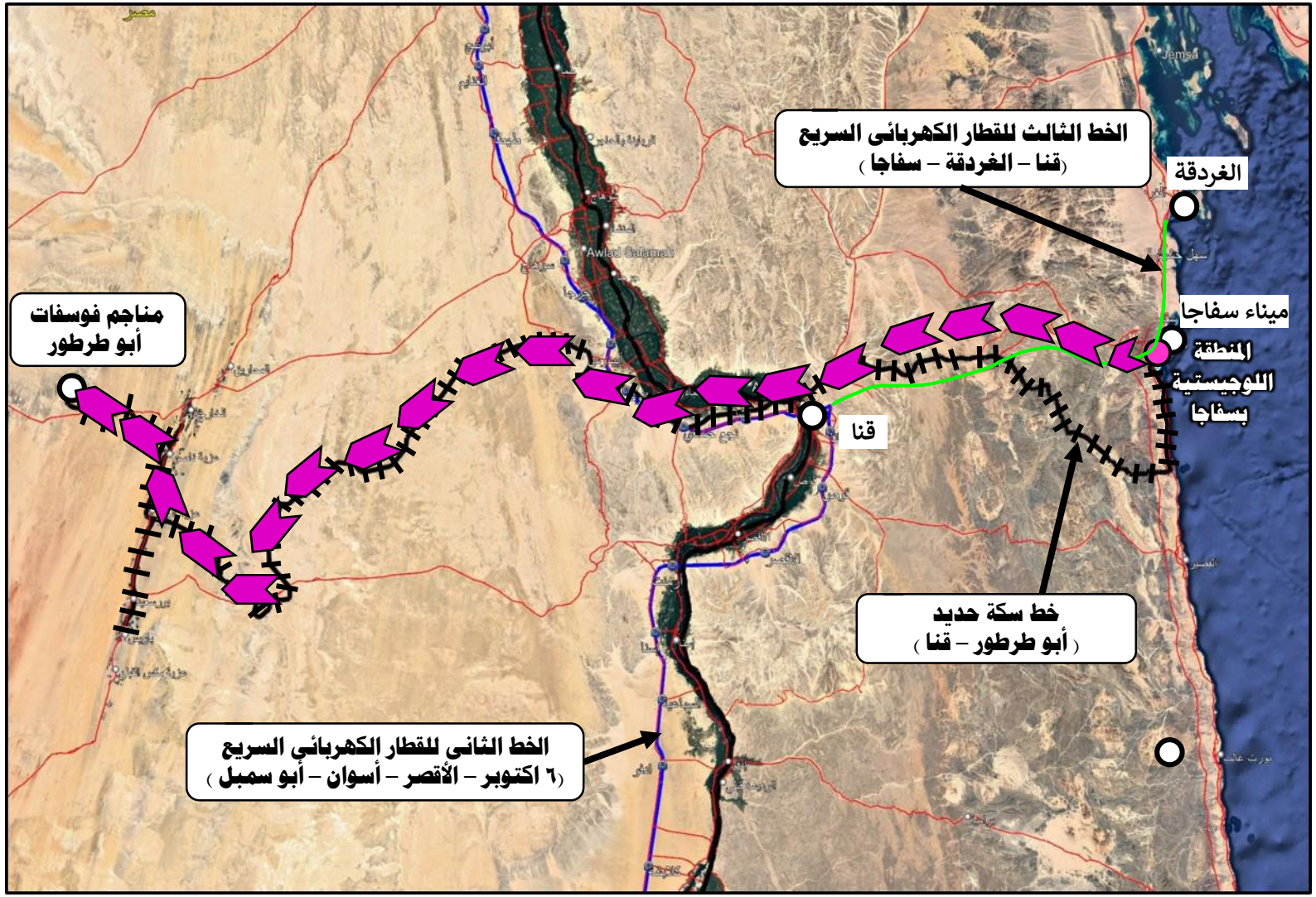

١- ميناء سفاجا

٢- المنطقة اللوجيستية بسفاجا

٣- الخط الثالث للقطار السريع

٤- المناطق الصناعية
(كوم أبو راضى – الفيوم الجديدة – المطاهرة - سوهاج الجديدة – قنا الجديدة – الكوثر- غرب جرجا – هو – الكلاحين – البغدادى - الأحايوة)

٥- منفذى (قسطل – أرقين)

محاور الربط بين مصر
ودول الجوار الأفريقية

١- محاور الربط البرى بين مصر ودول الجوار الأفريقية

تم التخطيط لرفع كفاءة و إنشاء شبكة من الطرق كجزء من مشروعات الربط مع القارة الأفريقية والتى يتم تنفيذها بشركات وطنية وتمويل ذاتى وهى :

م	المشروع
١	طريق القاهرة / كيب تاون
٢	طريق السويس / الغردقة / مرسى علم / برنيس / حلايب حتى خط عرض ٢٢ وإمتداده حتى بورتسودان
٣	الربط البرى بين مصر وتشاد والكاميرون مروراً بليبيا
٤	الطريق الدولى الساحلى بورسعيد / السلوم وإمتداده حتى بنى غازى ضمن محور القاهرة / داكار

٢- محاور الربط السككى بين مصر ودول الجوار الأفريقية

م	المشروع
١	إنشاء شبكة القطار الكهربائي السريع بطول ٢٠٠٠ كم
٢	مشروع إعادة تأهيل خط سكة حديد (سملا / السلوم) بطول ٢٦٠ كم ومده إلى بنى غازي بليبيا
٣	الربط السككى مع السودان (أبو سمبل / وادى حلفا / أبو حمد)

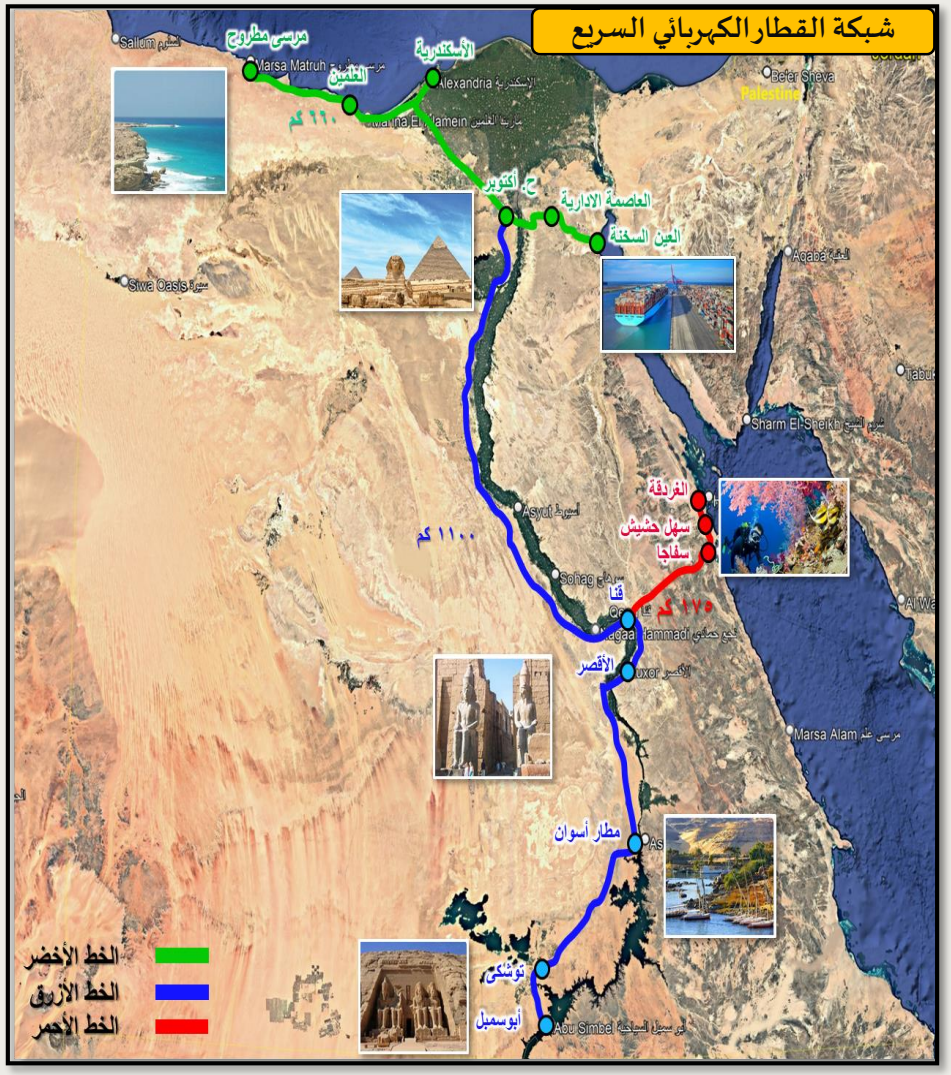

٣- محاور الربط البحرى بين مصر ودول الجوار الأفريقية

م	المشروع
١	تطوير الموانئ المصرية
٢	تطوير الأسطول البحري المصري
٣	تسيير خطوط ملاحية للربط مع الدول الأفريقية

محطة أبو قير للحاويات

محطة موانئ دبى للحاويات بميناء السخنة

محطة تحيا مصر متعددة الأغراض بميناء الإسكندرية

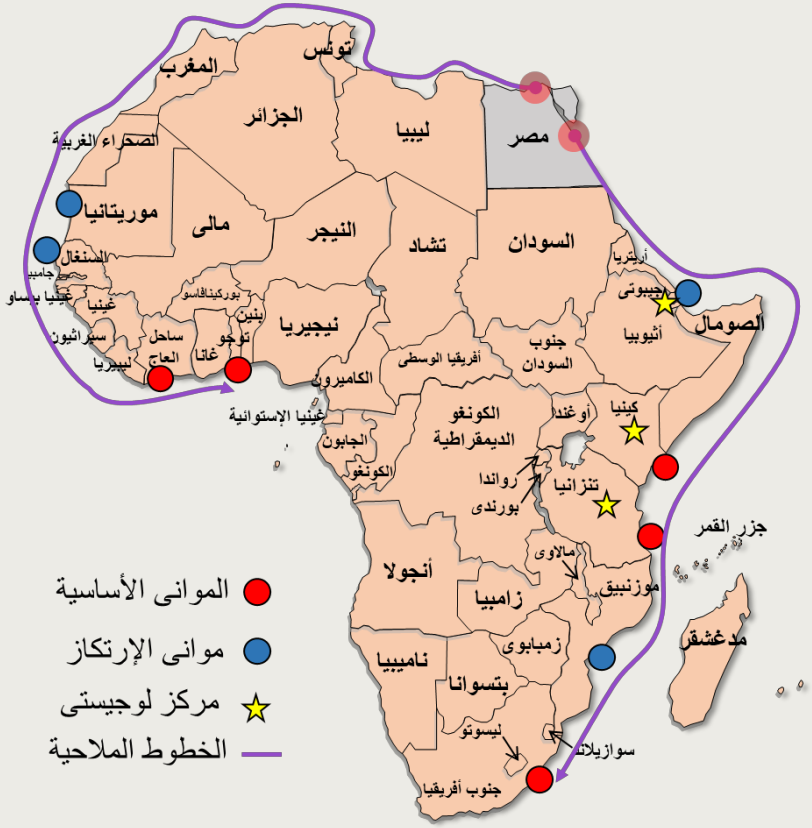

شركة الملاحة الوطنية

شركة الجسر العربي للملاحة

الشركة المصرية للناقلات البترول

شركة القاهرة للعبارات

٤- محاور الربط عبر المنافذ البرية الحدودية مع دول الجوار الأفريقية

تم تطوير مينائى قسطل وأرقين ومنفذ رأس حدربة التى تربط مصر بالسودان كما تم تطوير ميناء السلوم البرى الذى يربط مصر مع ليبيا وجارى إنشاء منفذ الكفرة البرى للربط مع ليبيا

م	الموانئ البرية مع القارة الأفريقية
١	السلوم
٢	أرقين
٣	قسطل
٤	منفذ رأس حدربة
٥	منفذ الكفرة

جارى إنشاء مناطق لوجيستية في كل من (السلوم / قسطل / أرقين) .

٥- محاور الربط مع الدول الأفريقية عبر نهر النيل

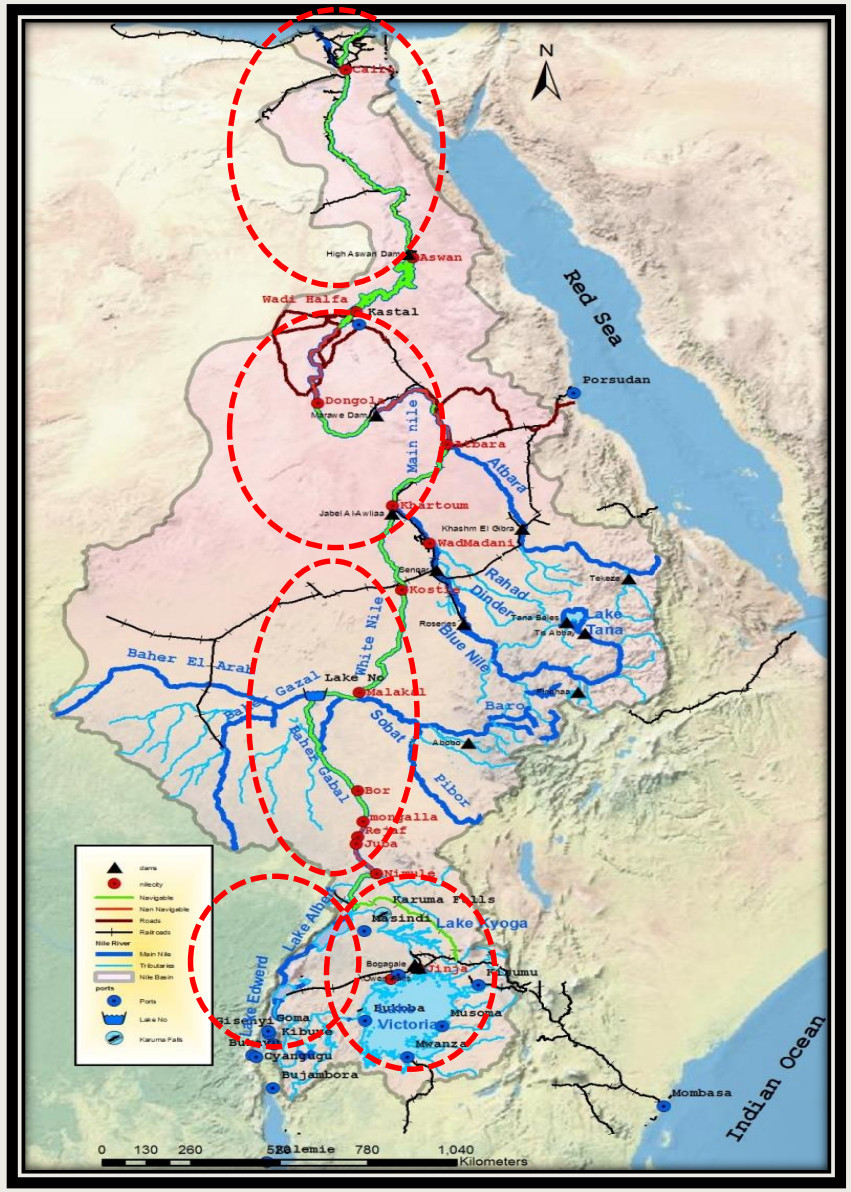

١- الممر الملاحى بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط (VICMED)

يضم المشروع جميع دول مجرى النهر الرئيسى (أوغندا – جنوب السودان – السودان – مصر) وكذلك دول الرو افد (أثيوبيا – كينيا – بوروندى – رو اندا – الكونغو الديموقراطية – تنز انيا) .

٢- تطوير هيئة وادى النيل وموانئ السد العالى - وادى حلفا

تم إنشاء هيئة وادي النيل للملاحة النهرية لتعزيز التبادل التجاري الثنائي بين مصر والسودان وتسهيل انتقال الأفراد بين البلدين .

جارى العمل على تطوير هيئة وادى النيل بتحديث الوحدات النهرية المخصصة لنقل الركاب / البضائع .

جارى تطوير موانئ السد العالى ووادى حلفا ، و إنشاء رصيف جديد بميناء وادى حلفا بطول ٤٠٠ م .

أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

- الإجراءات المنفذة
- الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

الإجراءات المقترحة	الجهة المنفذة
تعزيز التنافسية لقطاع الصناعة ○ مراجعة شاملة للقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي لتوحيد اللوائح المنظمة للأنشطة الصناعية ○ إصدار استراتيجية/ حوافز/ اقتراح تشريعات وسياسات لدعم الصادرات وتعميق المكون المحلى في قطاع الصناعات ٢٠٢٥/٢٠٢٦. ○ إنشاء صندوق لدعم الصناعة وتمويل المصانع المتعثرة ○ تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والمعدات للقطاعات الصناعية ذات الأولوية ○ استكمال الخدمات الصناعية على منصة مصر الرقمية الصناعية ○ تطوير نظام لطرح المصانع المغلقة للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف إعادة تشغيلها وفق نموذج الشراكة ○ وضع وتنفيذ خطة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية محددة ○ إنشاء سجل طاقة يحتوي على بيانات تفصيلية عن استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية ○ أتمتة إجراءات الربط والتكامل بين حاضنات التكنولوجيا في جميع أنحاء مصر. ○ مراجعة نظام الحوافز القطاعية والجغرافية.	وزارة الصناعة Ministry of Industry

أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

- الإجراءات المنفذة
- الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

الإجراءات المقترحة	الجهة المنفذة
حوكمة وتطوير المناطق الصناعية ○ صياغة قانون لتنظيم إدارة المناطق الصناعية ○ إنشاء خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية ○ تخطيط وتنظيم المناطق الصناعية العشوائية ○ مراجعة وتوحيد اللوائح الخاصة بإنشاء المناطق الصناعية ○ إنشاء مناطق صناعية في المدن الجديدة بهدف تعزيز الاستثمار الصناعي ○ إجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية تمهيدًا لإنشاء المنطقة الصناعية شمال الفيوم على مساحة ٣٣ مليون متر مربع ○ مراجعة نظام الحوافز القطاعية والجغرافية **سهولة الوصول إلى الأراضي** ○ تقليل فرص حدوث مخالفات وزيادة الإيرادات العامة من بيع الأراضي، وذلك من خلال تطبيق نظام المزايدات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية. ○ تسهيل الحصول على الأراضي وتعزيز التنمية الصناعية، واستكمال رقمنة خدمات القطاع الصناعي على المنصة الصناعية الرقمية المصرية (www.madein.eg)، من خلال إدراج خدمات تخصيص وتملك الأراضي الصناعية، وإصدار التراخيص الصناعية من خلال نظامي الإخطار المسبق والإخطار الفوري، إلى جانب الخدمات الفرعية الأخرى. **دمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الصناعي** ○ تقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة	IDA Industrial Development Authority الهيئة العامة للتنمية الصناعية

أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

- الإجراءات المنفذة
- الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الثالث: دعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

الإجراءات المقترحة	الجهة المنفذة
سياسات دعم التحول الصناعي الأخضر ○ تطوير نظام للحوافز لدعم وتشجيع التصنيع الأخضر ○ إنشاء وحدة MRV المختصة بالقياس والإبلاغ والتحقق من التزامات المناخ	وزارة الصناعة Ministry of Industry

تعزيز التنمية الصناعية فى إطار السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

وتعكس هذه الأرقام المستهدفة جوهر السردية الوطنية للتنمية الإقتصادية والتى تعد إطارًا شاملًا يُحقق التكامل والتناسق بين برنامج عمل الحكومة، ورؤية مصر ٢٠٣٠ ، في ضوء المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية، بهدف استمرار مسار الإصلاح الاقتصادي، والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية، والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية، مستفيدة مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار، وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويحفز مشاركة القطاع الخاص .

كفاءة ومرونة سوق العمل

فرصة ذهبية للاستفادة من العائد الديموغرافي

تشير التوقعات إلى دخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل خلال السنوات المقبلة، وهو ما يمثل فرصة ذهبية للاستفادة من **العائد الديموغرافي** من خلال توجيه هذه الطاقات الشابة نحو دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار والإنتاجية في مصر.

الصدى الديموغرافي Youth Bulge

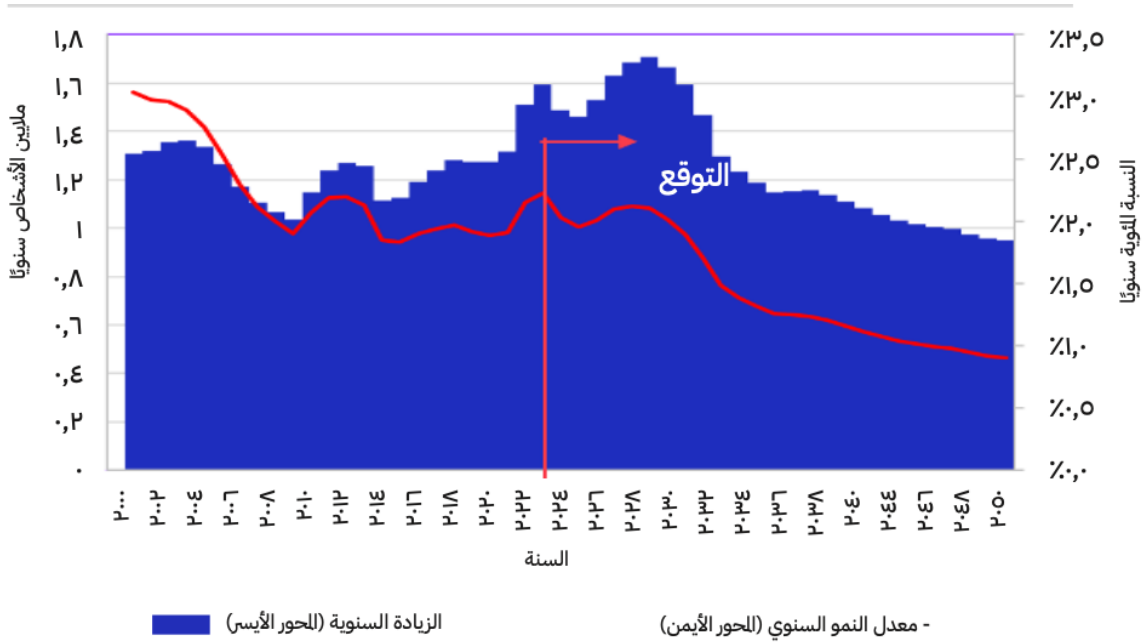

المصدر: حسابات خبراء منظمة العمل الدولية بناءً على متوسط توقعات السكان لمصر التي قدمتها مراجعة عام ٢٠٢٤ لتوقعات السكان العالمية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤).

"آفاق المهن والتوظيف"

- تم إطلاق المنصة الإلكترونية "آفاق المهن والتوظيف" لتوفر بيانات شاملة عن أكثر من ٤٠٠ مهنة في مصر، تغطي حوالي ٩٨% من العاملين،
- تشمل معلومات حول المهام، الأجور، توزيع العاملين، ومتطلبات التعليم، بالإضافة إلى توقعات نمو التشغيل حتى ٢٠٣٠.
- تهدف المنصة إلى دعم اتخاذ القرار، وتوجيه سياسات التعليم والتشغيل، ومساعدة الشباب في اختيار المسارات المهنية، بما يسهم في رفع معدلات التشغيل.

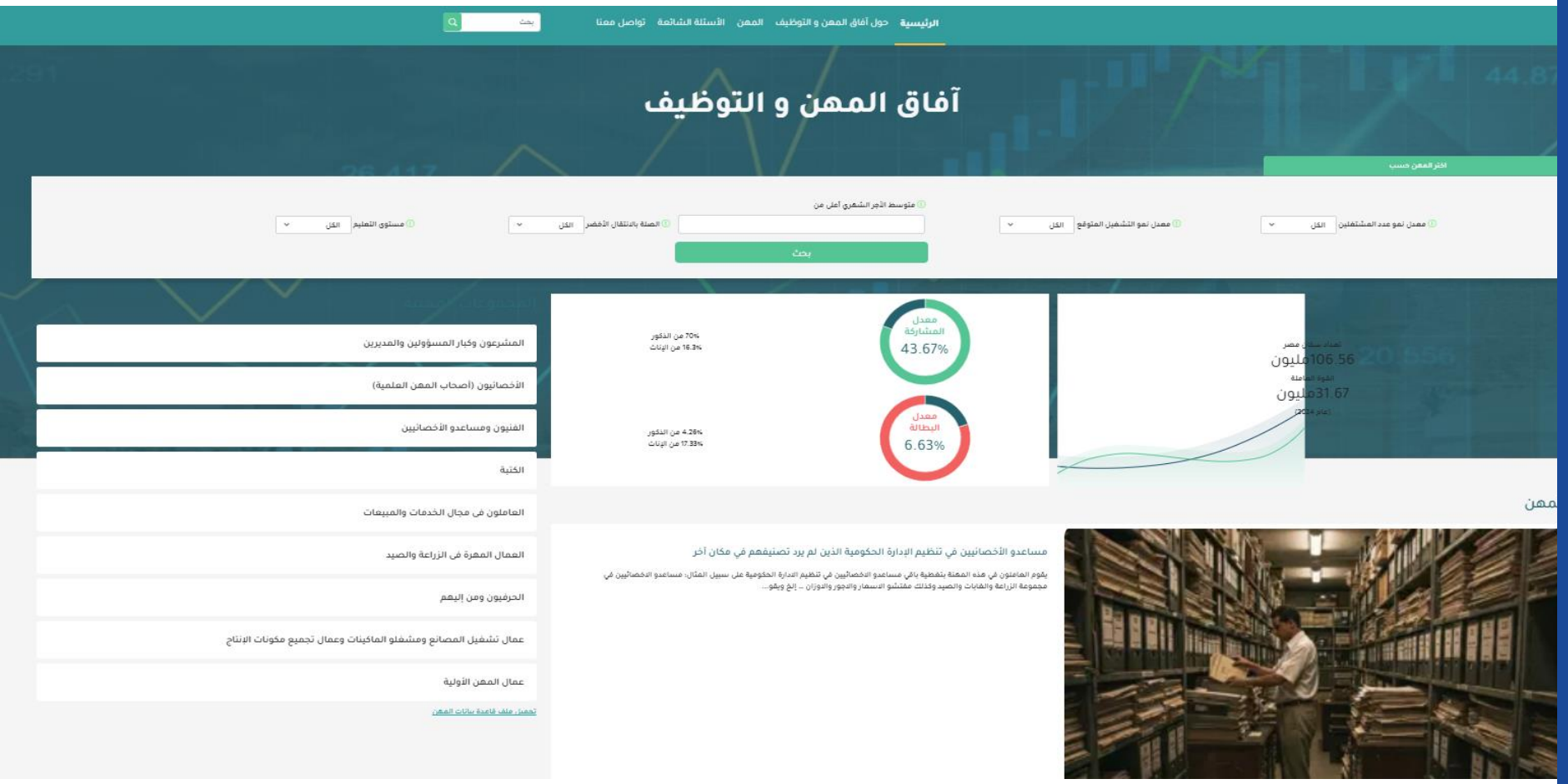

زيادة التشغيل وكفاءة ومرونة سوق العمل

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل إلى رسم سياسة عامة للتشغيل في مصر من خلال زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة، وربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، وتنمية المهارات لتناسب الوظائف الحالية والمستقبلية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لتعظيم فرص العمل اللائق والمنتج

النهج المتكامل للاستراتيجية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي ودمج معلومات مفصلة عن العمالة غير الرسمية في مسح القوى العاملة استنادًا إلى تعريف وطني موحد للقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية ○ بالمرحلة الأولى بحلول يونيو ٢٠٢٦، سيتم اتخاذ خطوات مرحلية نحو إنشاء منصة شاملة لعرض وطلب سوق العمل، مع العمل على ربطها بمنصة «مهني ٢٠٣٠» للتدريب المهني، بما يشمل تقييم الوضع الحالي للخدمات ذات الصلة (مثل: التوظيف المنزلي، التوظيف بالخارج، شركات التوظيف، التدريب المهني، قياس مستويات المهارات)، وتطوير هذه الخدمات على منصة «مصر الرقمية». ○ بالمرحلة الثانية بحلول ديسمبر ٢٠٢٦، سيتم تعزيز فرص التشغيل من خلال اتخاذ خطوات مرحلية نحو إنشاء منصة شاملة لعرض وطلب سوق العمل، وبشكل خاص من خلال تطوير وإطلاق الخدمات المتبقية (الخاصة بتصاريح عمل الأجانب، علاقات العمل، السلامة والصحة المهنية، العمالة غير المنتظمة، تراخيص مزاولة المهن)، وربطها بمنصات أخرى مثل منصة «مهني ٢٠٣٠» للتدريب المهني.	
تعزيز الحماية الاجتماعية ○ إصدار واعتماد اللائحة التنفيذية لقانون المساعدات الاجتماعية الجديد، والتي تهدف إلى توضيح الأسس والمنهجية الحاكمة لآلية التدرج والخروج من المساعدات الاجتماعية، بما يشمل: معايير الاستحقاق، صرف المساعدات النقدية، صرف المساعدات الاستثنائية، دعم الوصول إلى برامج التمكين الاقتصادي، آلية التظلم، والأسس المنظمة لصندوق المساعدات النقدية. ○ تحديث آلية المتابعة والتقييم المعتمدة حالياً للمساعدات النقدية بما يتوافق مع اللائحة التنفيذية الجديدة. ○ إضافة ١٥٠,٠٠٠ أسرة جديدة إلى برامج التحويلات النقدية المشروطة «تكافل وكرامة»، ○ تنفيذ ٥٠,٠٠٠ مشروع جديد للتمويل متناهي الصغر.	جمهورية مصر العربية وزارة التضامن الاجتماعي Ministry of Social Solidarity
تعزيز الحماية الاجتماعية والمساواة بين الذكور والإناث ○ تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل (UHIS)، وذلك من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر المعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة. كما تشمل الاستراتيجية إعداد خطة عمل لدعم وصول النساء إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.	الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل UHIA

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
العمالة وسوق العمل ○ إعداد مسودة قانون العمالة المنزلية لضمان حقوق هذه العمالة وشمولهم بالحماية الاجتماعية وتقنين أوضاعها، ودمجها في سوق العمل الرسمي. ○ تمت الموافقة في مجلس النواب على إصدار قانون العمل الجديد وجاري العمل على إصدار القرارات الوزارية وتدشين حملة توعوية تستهدف منشآت القطاع الخاص لتعريف العمال وأصحاب الاعمال بأحكام القانون وحقوقهم وواجباتهم.	وزارة العمل Ministry of Labour
ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب الفني والمهني • وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خلال إنشاء مجالس مهارات قطاعية Sector Skill Councils .	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب • إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني (ETQAAN) • إنشاء مدارس جديدة للتعليم الفني بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشروعات القومية التي يتم تنفيذها حالياً.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني MINISTRY OF EDUCATION AND TECHNICAL EDUCATION
التعليم الفني والتدريب المهني ○ زيادة عدد مدارس We للتكنولوجيا التطبيقية ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٧ مدرسة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
دعم التعليم التكنولوجي لتعزيز مهارات الصناعة والإنتاج وربطه بسوق العمل • إنشاء ٦ جامعات تكنولوجية جديدة تركز على تطوير المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل للطلاب المتفوقين بالتعليم الفني وفتح آفاق تعليمية تطبيقية جديدة مرتبطة بقطاعات الصناعة والإنتاج.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
تمكين القوى العاملة وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل ○ إنشاء "وحدة التدريب والتوظيف" ويشمل مشروع العديد من الخطوات التي تطور من منهجية الإرشاد الوظيفي. ○ توفير خدمات رعاية الأطفال في مناطق العمل (خاصة زيادة عدد الحضانات)	جمهورية مصر العربية وزارة التضامن الاجتماعي Ministry of Social Solidarity

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز تنافسية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر ○ إصدار الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال. ○ إصدار استراتيجية للتحول المشروعات للقطاع الرسمي وتفعيل قانون المشروعات الصغيرة والحوافز والمزايا الخاصة بها. ○ دعم الصناعات الحرفية التقليدية وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للصناعات مع الجهات ذات الصلة، وذلك من خلال إصدار استراتيجية وطنية للصناعات اليدوية	جهاز تنمية المشروعات MSMEDA Micro, Small & Medium Enterprises Development Agency
المساواة بين الذكور والإناث في مجالس إدارة الشركات والبنوك ● مرصد المرأة في مجالس الإدارات بهدف دعم زيادة نسبة المرأة في مجالس الإدارة بالشركات والبنوك من خلال قاعدة بيانات توضح نسب تمثيل المرأة في الشركات العامة والقطاع المصرفي.	المجلس القومي للمرأة THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية

مسارتوطين التنمية الاقتصادية

يترجم إلى

توطين التنمية الاقتصادية يتم من خلال **مسارتنموي متكامل** يقوم على **تخطيط منهجي مبني على الأدلة** لتحديد الأولويات التنموية، ويُعزَّز **بآليات تمويل فعالة** تضمن تحويل الخطط إلى واقع ملموس، ويعتمد على **بيانات موثوقة للمتابعة والتقييم** ورصد الفجوات التنموية بما يوجه التخطيط المستقبلي، ويتبع نهج **المشاركة المجتمعية** ليجعل المواطن شريكًا فاعلاً في عملية التنمية، ويفضي هذا المسار إلى **مبادرات ومشروعات تنموية** ترتقي بمستوى معيشة المواطن وتحقق أثرًا ملموسًا

تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية

تم العمل على تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية من خلال ترتيبات مؤسسية لمراجعة دراسات الجدوى واعتماد آليات اختيار قائمة على معايير واضحة، حيث يضمن ذلك توافق المشروعات مع أولويات المحافظات واحتياجاتها التنموية الفعلية، بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويسد الفجوات التنموية محليًا.

تكامل البنية المعلوماتية المكانية لمنظومة التخطيط

يمثل مشروع البنية المعلوماتية المكانية القومية (NSDI) ركيزة أساسية للتحول الرقمي في منظومة التخطيط، حيث يوفر قاعدة بيانات مكانية دقيقة وموحدة تُغطي مختلف المناطق والقطاعات. ويسهم هذا المشروع في رفع كفاءة التخطيط التنموي والاستثماري عبر توجيه الاستثمارات إلى مناطق الاحتياج الفعلي.

تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة

يمثل تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة خطوة جوهرية نحو ترسيخ التخطيط اللامركزي وتعزيز مشاركة المحافظات في تحديد أولوياتها الاستثمارية بناءً على الاحتياجات الفعلية للمواطنين. وتشكل هذه البرامج منظومة متكاملة للتنفيذ والمتابعة على المستوى المحلي، قائمة على المسئولية المشتركة ووضع المواطن في قلب العملية التنموية.

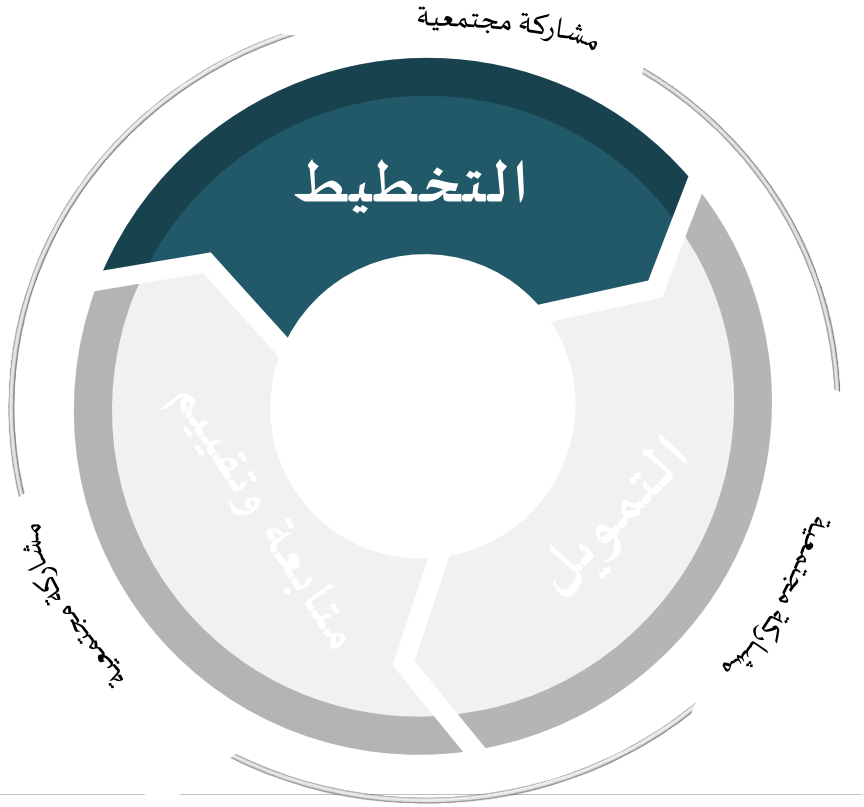

يُعتبر **التخطيط المبني على الأدلة** أساس المسار التنموي المتكامل، إذ يتيح تحديد الأولويات ورسم السياسات استنادًا إلى بيانات دقيقة ناتجة عن المتابعة والتقييم، ليكون نقطة الانطلاق التي تُوجَّه على أساسها موارد التمويل بكفاءة نحو تلك السياسات

اعتماد معادلة تمويلية جديدة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات

جاءت المعادلة التمويلية الجديدة كآلية رئيسية لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات العامة وتوجيهها نحو المناطق الأكثر احتياجًا، بما يسهم في سد الفجوات وتحقيق تنمية متوازنة على المستويين المحلي والمكاني.

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص

تمثل الحوكمة الفعّالة للاستثمارات العامة ركيزة لضمان كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الشفافية، وتهيئة بيئة أكثر جذبًا للقطاع الخاص. **ولتحقيق ذلك**، أنشئت لجنة متخصصة لحوكمة الإنفاق الاستثماري، مع اعتماد آلية تربط التمويل بالأداء، تضمن توجيه الاستثمارات نحو المحافظات الأكثر كفاءة. كما أُقرّ نظام حوافز تميز الأداء، الذي يمنح مكافآت مالية للجهات الأكثر التزامًا بالكفاءة والشفافية.

تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة

في إطار تعزيز كفاءة التمويل التنموي، طورت منهجية جديدة لقياس استثمارات القطاع الخاص، باعتباره شريكًا رئيسيًا في سد فجوات التمويل. لم تقتصر المنهجية على الاستثمارات التقليدية، بل شملت أيضًا القطاع غير الرسمي، والإنفاق على البحث والتطوير والبنية التحتية التكنولوجية.

يمثل **التمويل** الجسر بين التخطيط والتنفيذ فهو يترجم التخطيط المبني على الأدلة إلى واقع عملي، فهو الأداة التي تضمن كفاءة توجيه الموارد نحو الأولويات التنموية. ومن خلال آليات تمويل فعّالة ورشيدة، تتحول السياسات والخطط إلى مشروعات قابلة للتنفيذ، بما يعزز من استدامة التنمية ويُحقق أثرًا ملموسًا في حياة المواطنين

التقارير الطوعية المحلية – Voluntary Local Reviews (VLRs)

في ٢٠٢٣ أطلقت ثلاث محافظات مصرية (الفيوم، بورسعيد، والبحيرة) تقاريرها الطوعية المحلية، تمثل آلية للرصد والتقييم، وتوفّر أيضًا فرصة استراتيجية للمحافظات من أجل إعادة النظر في أولوياتها التنموية وتوجيه مواردها بشكل أكثر كفاءة.

تقارير توطين أهداف التنمية للاستدامة في للمحافظات

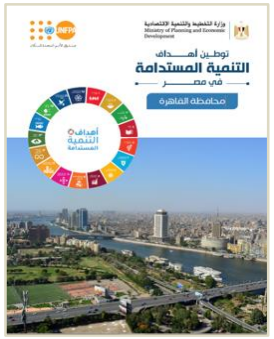

تم إطلاق نسختين من تقارير التوطين في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٥، ويمثل إعداد تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة عملية هامة لتقييم وضع التنمية المستدامة في جميع المحافظات المصرية. حيث تساعد هذه التقارير على التوجيه الفعال لجهود التنمية والاستجابة للاحتياجات المحلية.

لوحة بيانات تفاعلية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

لضمان استدامة عملية إعداد التقارير، طورت الوزارة لوحة بيانات تفاعلية، وهي منصة رقمية مصممة لتكون بمثابة أداة لتحسين طريقة عرض البيانات وإمكانية الوصول إليها.

وستساهم في تعزيز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، وعملية توطين التنمية المستدامة بشكل عام في مصر.

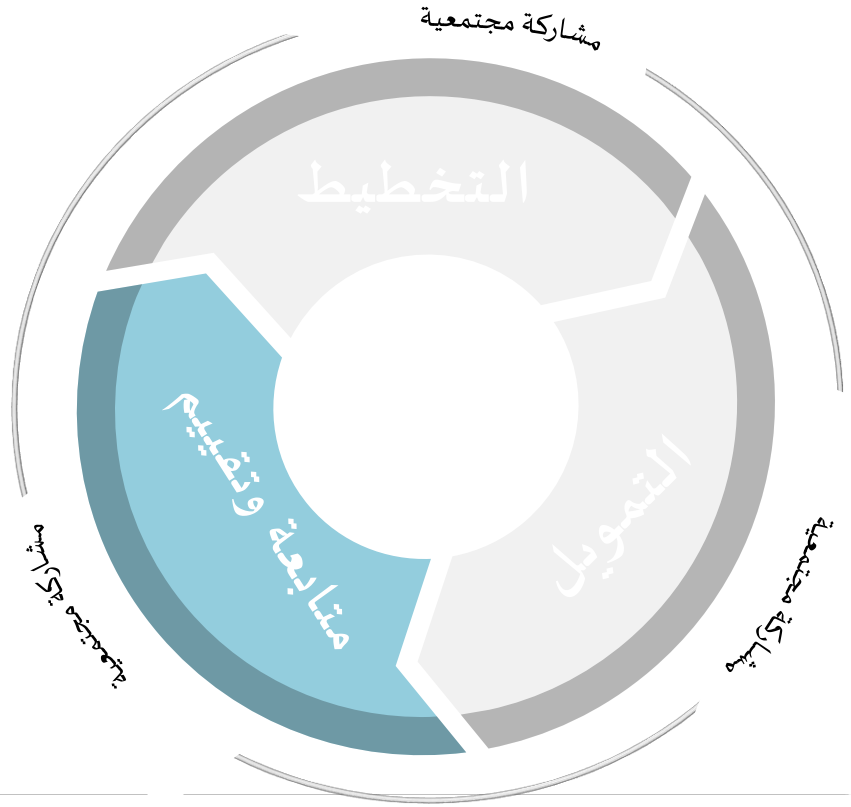

تُعد البيانات عنصرًا جوهريًا في المسار التنموي المتكامل، إذ تُسهم في المتابعة الدورية والتقييم الموضوعي ورصد الفجوات التنموية، بما يوفّر مدخلات دقيقة للتخطيط المستقبلي، ويُعزز من كفاءة تخصيص الموارد وفاعلية تنفيذ الخطط

التنمية المكانية: رصد الفجوات التنموية والتفاوتات الإقليمية

يتم توظيف أدوات إحصائية ودراسات متخصصة لرصد الفجوات والتفاوتات الإقليمية، حيث توفر البيانات الدقيقة والتحليلات المنهجة الأساس لفهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات، مثل:

- **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك،**
- **التعداد الاقتصادي والسكاني،**
- **المؤشرات التنموية المتنوعة (مؤشر التنمية البشرية على مستوى المحافظات، مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، مؤشر تنافسية المحافظات المصرية).**

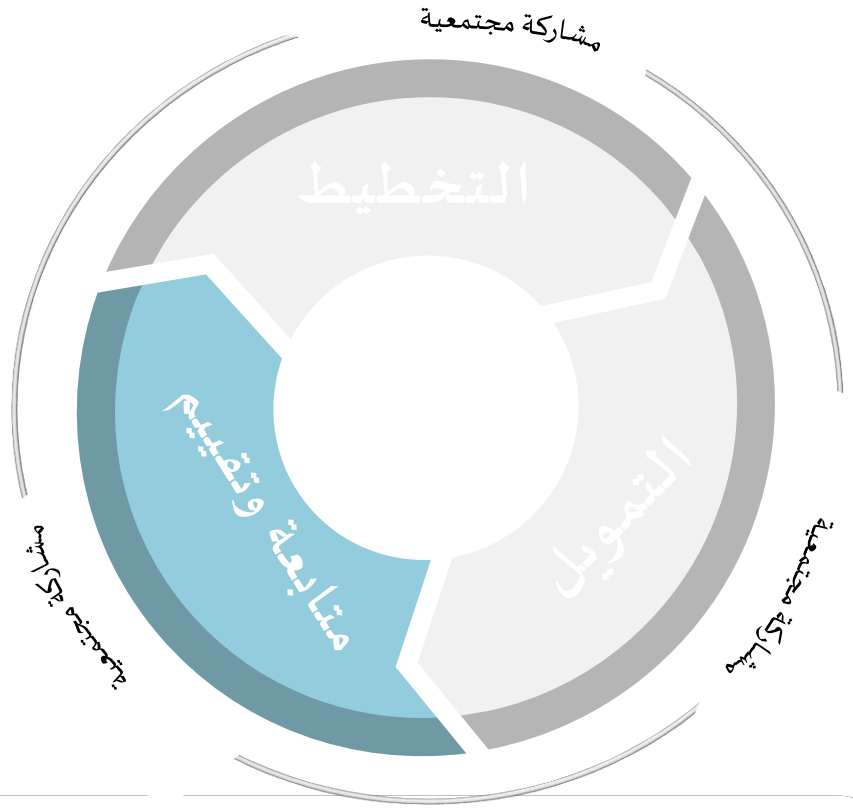

منصة متابعة مؤشرات التنمية المستدامة "مصدر"

تربط كافة الجهات الوطنية المصدرة لبيانات التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي (المحافظات)، مما يتيح رصد ومتابعة وتقييم التقدم المحرز في مؤشرات التنمية المستدامة في مصر، ويعزز من شمولية عملية التقييم ويدعم مواءمة السياسات التنموية بين المستويين المحلي والوطني.

تُعد البيانات عنصرًا جوهريًا في المسار التنموي المتكامل، إذ تُسهم في المتابعة الدورية والتقييم الموضوعي ورصد الفجوات التنموية، بما يوفّر مدخلات دقيقة للتخطيط المستقبلي، ويُعزز من كفاءة تخصيص الموارد وفاعلية تنفيذ الخطط

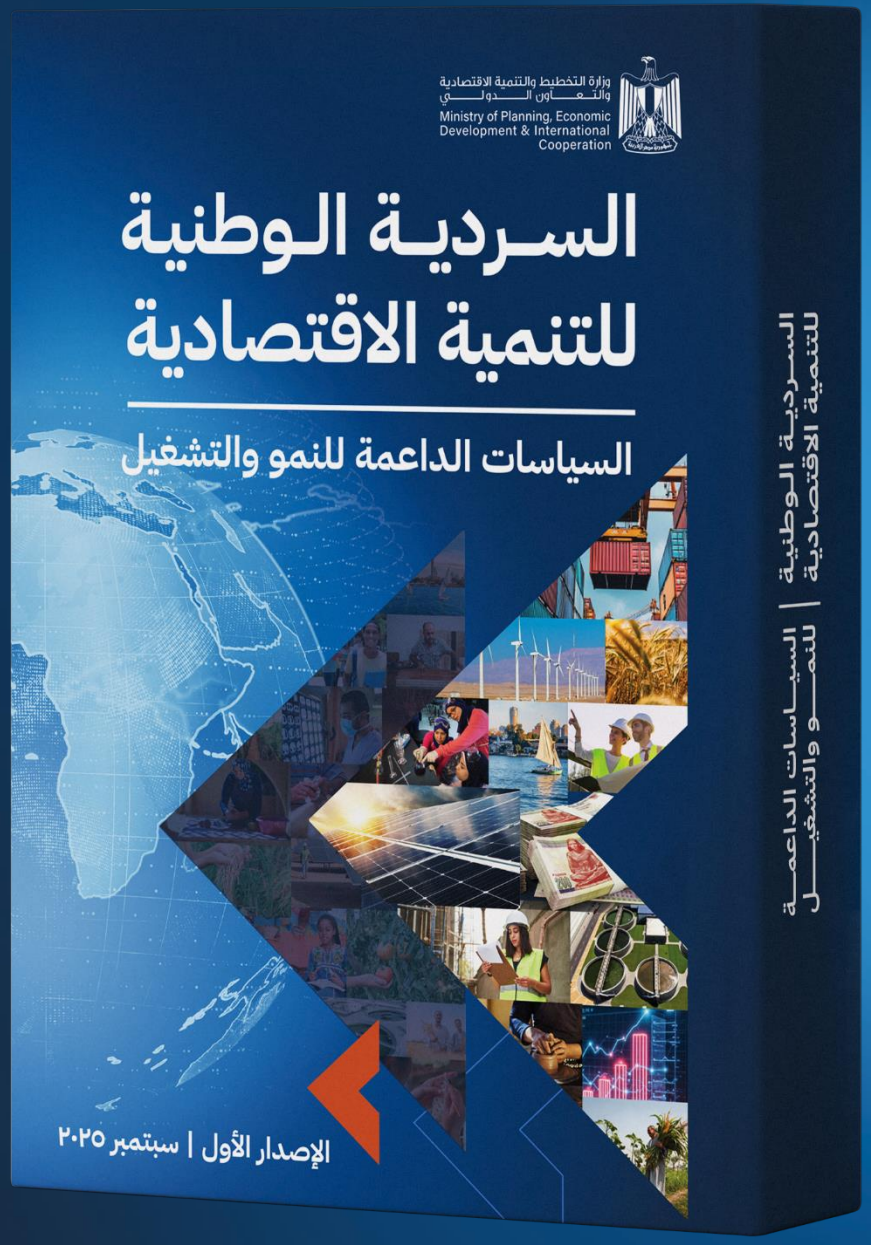
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية
السياسات الداعمة للنمو والتشغيل
الإصدار الأول | سبتمبر ٢٠٢٥
السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية | السياسات الداعمة للنمو والتشغيل